وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي

مقدمة لطلبة السنة الاولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

من اعداد الاستاذة:

- غراف زهرة

السنة الجامعية : 2025/2024

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الفهرس	**1**
المقدمة:	**5-2**
المحاضرة الاولى: الاطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي وعلاقته بعلم الاقتصاد	**11-6**
المحاضرة الثانية:الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة (الحضارات الشرقية)	**18-12**
المحاضرة الثالثة : الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة (الحضارات الغربية)	**26-19**
المحاضرة الرابعة :الفكر الاقتصادي في اوروبا (العصور الوسطى)	**33-27**
المحاضرة الخامسة: الفكر الاقتصادي عند المسلمين (العصور الوسطى)	**47-34**
المحاضرة السادسة: الفكر الاقتصادي في المدرسة التجارية	**63-48**
المحاضرة السابعة : الفكر الاقتصادي في المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)	**71-64**
المحاضرة الثامنة: الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية	**83-72**
المحاضرة التاسعة : الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية الحديثة(النيوكلاسيكية)	**90-84**
المحاضرة العاشرة: الفكر الاقتصادي في المدرسة الاشتراكية (كارل ماكس)	**99-91**
المحاضرة الاحادي عشر : الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الاولى (النظرية الكنزية)	**107-100**
المحاضرة الثاني عشر: الفكر الاقتصادي عند المدرسة النقدية (ملتون فريدمان)	**110-108**
المحاضرة الثالث عشر: نظريات النمو الاقتصادي	**116-111**
الخاتمة:	**118-117**
المراجع	**124-119**

مقدمة عامة:

لقد عاشت البشرية في العصور القديمة تحديات كثيرة لضمان بقائها واستمرارها، فقد كان احتكاك الانسان للطبيعة يولد له العديد من الافكار والحلول التي يكتسب من خلالها متطلباته اليومية كبناء الاكواخ و الصيد و اشعال النار ، و كانت تبدو له هذه الانشطة انجازات عظيمة نظرا لبساطة تفكيره ومحدودية معارفه لمحيطه وقدراته . وبعد تكاثف الجهود الناتجة عن اتحاد القبائل والعشائر فقد تخطى الانسان صعوبة الطبيعة ومشقة الحياة واستمر في التفكير و البحث عن مقومات العيش في البر والبحر وقد تميزت هذه الفترة بانتشار النظام البدائي أو المشاعي القديم .

كان الفكر الاقتصادي في النظام المشاعي بعيدا كل البعد عن اهتمامات الانسان البدائي الا بعض التنظيمات البسيطة المقتصرة على اوامر و تعليمات يقدمها سيد القبيلة خاصة في توزيع الثروة .

وكانت المرحلة الثالثة و الاخيرة من مراحل ما قبل التاريخ هي مرحلة ظهور الحضارة التي تميزت بتقدم تقنيات الانتاج وظهور الصناعة و قد عرفت في التاريخ الاقتصادي باسم– مرحلة الحضارات القديمة – أو مرحلة نظام الرق فتمثلت هذه الحضارات الضخمة في الحضارة البابلية و الفرعونية و الحضارة الصينية و الهندية واليونانية و الحضارة الرومانية.

كان من اكثر السمات المميزة لنهاية تلك الفترة الزمنية ، سواد نظام الرق و قيام العبيد بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ، و احتلال النشاط الزراعي للمكانة الاولى بين الانشطة مع سيطرة الامبراطورية الرومانية على الجزء الغالب من العالم، و بعد هذه المرحلة حدثت تطورات هائلة في النظم الاقتصادية و الانشطة المصاحبة لها و صاحب هذا التطور تبلور في الفكر الاقتصادي الذي بدأ كأفكار متناثرة حتى وصل الى قواعد و قوانين و نظريات من خلال مدارس فكرية مختلفة.

و لذلك نستطيع ان نقول ان الفكر الاقتصادي لم يتطور الا بعد تطور العديد من العلوم الاخرى كالحساب و الهندسة و التطبيب والعمران و الاسرة لان الانسان لم يكن يفكر في تنويع طعامه أو اشباع كل حاجاته بقدر ما كان يفكر في ضمان وقايته من الكوارث الطبيعية و علاج امراضه و اكتشاف محيطه . وبالتالي نفهم ان العلوم تطورت حسب حاجة الانسان اليها.

لقد أهتم الفكر الاقتصادي في مراحله المبكرة للفترة الممتدة قبل ظهور الفكر الكلاسيكي بجوانب متعددة من الحياة الاقتصادية ، وقد كان التركيز الأساسي ينصب على ملاحظة الظواهر الاقتصادية وتكرارها، لعل أول تلك الظواهر هو تفسير العرض والطلب في أسواق محددة، ورغم أن المنطق الاقتصادي آنذاك قد لاحظ الظواهر الاقتصادية ، إلا أنه قد غاب عنه الهيكل التحليلي السليم في تفسير هذه الظواهر وتحددت طاقته في مجموعة من المبادئ والمسلمات.

وقد تطور الاقتصاد من مجرد مبادئ ثابتة إلى اقتصاد تحكمه قوانين أخلاق الأعمال من خلال إسهامات مدرسين القرون الوسطى ورجال الكنيسة، وما أسهم به المفكرين العرب في عصر الدولة الإسلامية ، حيث أنتقل الفكر الاقتصادي لمرحلة أكثر تطورا في تفسير الظواهر الاقتصادية من وجهة نظر قانونية لأخلاق الأعمال من خلال الفكر الديني في أوروبا، وما أسهم به علماء الاجتماع العرب في عصر الدولة الإسلامية . كما ان مؤرخو التاريخ الاسلامي حتى المسلمين منهم لم يوجهوا اية عناية تذكر للنواحي الاقتصادية في الفترة منذ ظهور الدعوة الاسلامية حتى نهاية العصور الوسطى ، ومازالت المعلومات عن اقتصاديات الدول الاسلامية في تلك العصور محدودة تماما مقارنة بالمعلومات المتوافرة عن اقتصاديات اووبا في نفس الفترة .

وقد تطورت ملامح الفكر الاقتصادي في مرحلة الرأسمالية التجارية إلى أن أخذت الشكل النهائي مع انتقال التعامل مع الاقتصاد من مجرد تفسير الظواهر إلى مرحلة واعدة من إرساء السياسات التي تؤسس لزيادة ثروة المجتمع والكيفية التي تتحول بها الدولة الى كيان قوي. كما اعتمدو على المعادن لتفسير القوة الاقتصادية مما جعل رواد هذه المدرسة يتعرضون للكثير من الانتقادات باعتبار هذه المعادن ثروة عقيمة ، وقد امتد هذا الانتقاد من المدرسة الطبيعية الى المدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة النيوكلاسيكية.

بعد ان تطور الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي) تدريجيا بالموازاة مع الثورة الفكرية في اوروبا في القرن (ق 17) ساهم ذلك في احداث نقلة نوعية في التنظير الاقتصادي و قد ساهمت الثورة الصناعية بشكل كبير في تطوير علم الاقتصاد وتحويله من مجرد افكار وانطباعات افتراضية الى نظريات وقوانين منطقية من خلال استغلال الاختراعات الصناعية و الانتاجية .

أتفق الكلاسيك مع الطبيعيين على أن التجارة نشاط عقيم وغير منتج ، ولكنهم اختلفوا معهم في كون الزراعة النشاط الوحيد المنتج حيث يجدوا أن النشاط الزراعي لا يمكن أن يكون دافع للتنمية

الاقتصادية ، ويبنى التحليل الكلاسيكي على مبادئ من المنافسة الكاملة، وتحريك العرض للنشاط الاقتصادي، والذي يضمن التوازن التلقائي.

أما الفكر النيوكلاسيكي فقد ظهر في النصف الاخير من القرن 19، وهي فترة جاء فيها الرخاء ولم يعد النمو الاقتصادي مشكلة تستحق الاهتمام، فتوجه الاهتمام الى تحليل السوق، مع التركيز على المستهلك و المؤسسة ، والاهتمام بكيفية اتخاذ قراراتها. و ماهي هذه النظرية الا امتدادا للفكر الكلاسيكي من خلال ايمانها بالحرية الاقتصادية كمنطق للنشاط الاقتصادي ، لكن الاختلاف البارز بين المدرستين يتجلى في طريقة التحليل ونظرية القيمة ، حيث يؤكد الحديون على ان تحديد قيمة السلعة يكون من خلال–.منفعتها الحدية وليس بالعمل الذي تم انفاقه في انتاجها.

وللتفسير أكثر، أعطت هذه المدرسة شرحا من خلال قيمة الماء والهواء والشمس، فرغم المنفعة الكبيرة لهذه العناصر (سلع) الا ان لا قيمة لها في السوق، فتوفر وحداتها وعدم ندرتها اعطى منفعتها الحدية القيمة صفر. كما ان القيمة المنخفضة للخبز تعبر عن توفره الكبير رغم فائدته – ارتفاع قيمة الالماس تعبر عن ندرته.

التحليل الحدي يتم في إطار اقتصادي مجرد، بعيدا عن الحياة العادية، ينطبق على مجتمع اقتصادي او رجل اقتصادي خاضع لأحكام و قوانين عقلانية التي تدفعه للقيام بتصرفات يومية قصد المصلحة الشخصية، أي ذلك الذي يسعى لتحقيق أكبر نفع بأقل جهد في وجود منافسة تامة ، ولقد اعتمد الحديون على الرياضيات في تحليلاتهم.

مع حدوث الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين تعرضت الاقتصاديات القومية للدورات الاقتصادية من بطالة و تضخم، والتي نتج عنها ظروف جديدة أثبتت أن تلقائية التوازن في الاقتصاديات القومية ليس بالأمر الواقع مما أدى إلى إعادة النظر في مبادئ النظرية الكلاسيكية من حياد الدولة وحياد السياسة المالية . وقد نادى الاقتصاديون الكينزيون بدور الدولة المؤثر في النشاط الاقتصادي، وفاعلية السياسة المالية ومرونة الموازنة العامة للدولة، وكل تلك الأمور تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الكلى في الدولة.

في السنوات المعاصرة ظهرت النظرية الكمية للنقود على إثر الازمة التي ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية من جديد، وهي ازمة جمعت بين التضخم والبطالة معا، وفي هذه الحالة أصبحت نظرية كينز غير مجدية وعاجزة عن معالجة الأزمة ، ويعتبر هذا الفكر امتدادا للفكر الكلاسيكي والفكر الحدي من حيث المبدأ الذي يقول ان زيادة عرض النقود يؤدي بشكل رسمي الى زيادة الاسعار دون

زيادة في الانتاج ، وأكد هذا الفكر على دور النقود في تحقيق مستوى التوازن للناتج المحلي الحقيقي و الاسعار، كما رفضت تدخل الدولة من اجل تحقيق التوازن.

فكل هذه المحطات الاقتصادية منذ القديم الى يومنا هذا الذي تطور فيه علم الاقتصاد تبعث في القارئ بعض الشوق و الفضول ، لمعرفة تفاصيلها ومحتوياتها لأنها تعتبر قاعدة اساسية صحيحة يحتاجها أي مختص في الاقتصاد خاصة الطلبة الجامعيين.

ونستخلص مما سبق أن هذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة الاولى جذع مشترك علوم اقتصادية و تجارية وعلوم التسيير ، تتضمن محاور على شكل محاضرات اساسية في الفكر الاقتصادي القديم والحديث ، حيث تعتبر قاعدة بيانات ومعلومات ومعارف مفصلة و مهمة جدا حول التصورات و الافكار الاقتصادية القديمة، بالإضافة الى النظريات والمدارس الاقتصادية الحديثة والمعاصرة .

وبغرض توضيح و تحليل اساسيات الفكر الاقتصادي وشرح التطورات الفكرية الاقتصادية ارتأينا من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية التعرض لأهم المحطات الفكرية و العلمية ، من خلال تتبع تطور الفكر الاقتصادي عبر كل محطة زمنية تأثر فيها المفكر الاقتصادي بفلسفة ورؤية واضحة.

عموما تهدف المطبوعة إلى :

- إلمام الطالب بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية وتاريخها.
- تعريف الطالب بواقع تلك الأفكار في الزمن الذي وجدت فيه.
- تمكين الطالب من الإفادة في تلك الأفكار في معالجة المشكلات الاقتصادية في العصر الحاضر.
- تعريف الطالب بأهمية الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- فهم أبرز الأفكار لدى كل مدرسة من مدارس الفكر الاقتصادي والمقارنة بينها.
- فهم علم الاقتصاد المعاصر من خلال تطوره التاريخي.

الكلمات المفتاحية:

الفكر، الاقتصاد، التاريخ ، المدارس ، المنظرين.

المحاضرة الأولى: الاطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي وعلاقته بعلم الاقتصاد

تمهيد:

تعتبر دراسة تاريخ الشعوب بصفة عامة و دراسة الافكار الاقتصادية بصفة خاصة أحد أهم معايير الحكم على تطورها و رقيها، فالتاريخ هو مرآة الشعوب لكونه يعطي الصورة الحقيقية للمجتمعات سواء كانت سيئة أو حسنة ، و بالتالي فدراسة الأمم لتاريخها يمكنها من تدارك النقائص و الأخطاء التي وقعت في الماضي، كما تسمح هذه الدراسة بتوفير الأسباب التي تحقق الرفاهية للمجتمعات بناء على تجاربها الماضية.

نحاول في هذه المحاضرة التطرق الى :

1- مفاهيم خاصة بالفكر الاقتصادي وما يقاربه من مصطلحات
2- علاقة الوقائع الاقتصادية بالفكر الاقتصادي
3- الفرق بين علم الاقتصاد و الفكر الاقتصادي
4- أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

أولا: مفاهيم خاصة بالفكر الاقتصادي وما يقاربه من مصطلحات

هناك عدة مفاهيم متقاربة من بعضها ولكن على الطالب التفرقة بينهم:

1- **إقتصاد** هي كلمة يونانية ظهرت عام **400 ق م** تقريبا، حيث ألف المؤرخ اليوناني» **زينوفن** « كتابا تحت عنوان Economicus والتي تعني فن إدارة البيت، ثم توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، وعليه فلم يعد المقصود من كلمة اقتصاد المعنى اللغوي وهو التوفير، ولا معنى المال فحسب، وإنما المقصود المعنى الاصطلاحي لمسمى معين وهو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده وإما بتوزيعه. (بابلي، 1976، صفحة 15)

ونظراً لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة مادة أو مادي، فقد ذهب كثير من علماء الاقتصاد إلى إضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمتد إلى الوقائع المادية. (الحامض، 1995، صفحة 12)

2- **علم الاقتصاد:** يعمل على التحليل الاقتصادي وطرح النظريات ودراسة صحة هذه النظريات من خلال طرح الانتقادات الموجهة لتلك النظريات او تقديم اضافات لها من خلال اختبار صحتها. (ولعلو، 1981، صفحة 25)

- كما أنه علم له هدف معرفة الظواهر المتعلقة بإنتاج، توزيع و استهلاك الموارد والسلع المادية للمجتمع الإنساني.
- الاقتصاد هو دراسة الإنسان في أعمال الحياة العادية." العمل العادي للبشرية يعني أنشطة كسب المال وإنفاق المال. المناقشة الرئيسية للاقتصاد هي أنشطة كيفية كسب المال وكيفية إنفاقه لتلبية الاحتياجات البشرية المختلفة. **وفقا لمارشال،** يحتاج الرجل إلى المال، ولكن جمع المال ليس هو الهدف الرئيسي. الهدف الرئيسي من جمع الأموال هو البشر ورفاهية الإنسان. المال هو الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف. "الاقتصاد هو من ناحية دراسة الثروة، ومن ناحية أخرى وهو الأهم، جزء من دراسة الإنسان." باختصار، ركز البروفيسور **مارشال** على رفاهية الإنسان أكثر من الثروة. ووفقا **لمارشال،** فإن كيفية كسب الثروة وكيفية توظيف هذه الثروة المكتسبة من أجل رفاهية الإنسان هو الهدف الرئيسي للاقتصاد. (ميرفي، 2013، الصفحات 12-13)

ومن هذه التعاريف نفهم أن علم الاقتصاد يعني البحث في تطور التحليل الاقتصادي، سواء من حيث ظهور النظريات الجديدة أو تطور نظريات قائمة ، ودراسة الاساليب و الوسائل للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها.

3- **التاريخ الاقتصادي(الوقائع الاقتصادية)** :هو دراسة الواقع الاقتصادي المعاش من طرف كل المجتمعات باختلاف ما يرتبط بها من ظروف الانتاج ، كالموارد المتاحة ، طرق الانتاج ، علاقات التوزيع بالاضافة الى التكنولوجيات المستخدمة في الانتاج .....الخ في مؤسسات ومنظمات انتاجية تسير وفق قوانين وتشريعات تخص تلك الاعمال و العلاقات .

وهو يعني بظروف الانتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف ، وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية. (البلاوي، 1995، صفحة 14)

نفهم مما سبق أن التاريخ الاقتصادي مربوط مع الانسان و يمثل الاطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي حيث ان هذا الاخير هو الافكار و الرؤى التي تعالج ما اتى من مشكلات في الاطار العام الذي مجاله التاريخ الاقتصادي.

4- **الفكر الاقتصادي:** يرصد الافكار و الاراء التي تتعلق بظاهرة اقتصادية ما من خلال دراسة اسباب حدوثها ، ونتائجها وطرح الحلول لها .ولم تكن هذه الافكار كلها علمية بحتة بل غالبا ما تكون فلسفية، دينية، او سياسية. (قريشي، 2008، الصفحات 20-22)

ومما سبق نفهم ان الفكر الاقتصادي لا يتطلب برهان واثبات علمي بل هو انطباع يخص شخصية ورأي المفكر لوحده، مما يجعل هذه الافكار الاقتصادية تتطلب مناهج وأدوات علمية لترقى الى درجة علم الاقتصاد .

5- **التحليل الاقتصادي و النظرية الاقتصادية:** و بقصد بها النظرية العلمية التي تهدف الى الكشف عن القوانين و الروابط التي تحكم العلاقات و الظواهر الاقتصادية المختلفة ، والتي تهدف الى تحديد التاثير الذي يباشره كل عامل من العوامل التي تبنيها تلك القوانين على العلاقة الظاهرة موضوع البحث.

و يلعب الاقتصادي دورا مماثلا لدور عالم الطبيعة والكيمياء حيث يقوم بكشف القوانين التي تخضع لها الظواهر الاقتصادية دون ان يتدخل في الحكم عليها . ومثال على ذلك نظرية تحديد الاثمان و نظرية مالتوس في السكان. . (البلاوي، 1995، صفحة 15)

6- **السياسة الاقتصادية:** أي دراسة أفضل الوسائل التي يجب أن تتبعها السلطات العامة للوصول الى تحقيق هدف معين مثال : الادوات التي تتبع للقضاء على البطالة والتضخم.

7- **النظم الاقتصادية** :هي القواعد التي تحدد وتنظم البيئة الاقتصادية، وقد تطورت تطورا كبيرا عبر مراحل التاريخ وشهدت خلالها تقسيمات ابرزها تقسيم المدرسة الماركسية التي تستند على نمط الإنتاج : علاقات الإنتاج(طبيعة ملكية عوامل الإنتاج) ، قوى الإنتاج وطبيعة التوزيع، وعلى أساسها تم التمييز بين خمسة نظم اقتصادية اجتماعية متتابعة عبر التاريخ :نظام المشاعة البدائية، نظام الرق، النظام الاقطاعي، النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، والنظام الاقتصادي يرتبط بمفهومه عن المشكلة الاقتصادية والتي تتمحور حول الندرة الاقتصادية. (جالبيرث، 2000، الصفحات 8-9)

8- **المذهب الاقتصادي:**

يعني اتخاذ الباحث موقفا معينا بالحكم على نظام اقتصادي معين، فيقبله أو يرفضه، يدافع عنه أو يعدل عنه، أو بتعبير اخر يتخذ الباحث من الفكر الاقتصادي موقفا مذهبيا ، منطلقا من تفضيله لنظام اقتصادي على اخر متضمنا في ذلك انحيازه السياسي و تفضيله لقيم معينة ، من دون وجود حجة علمية مجردة من مثل تفضيل النظام الراسمالي بصورته الحرة المطلقة ومن دون تدخل الدولة ، أو نقد لبعض الاحوال الاجتماعية و الاقتصادية فيه واقتراحهم لنظام اقتصادي بديل عنه. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 37)

ثانيا: علاقة الوقائع الاقتصادية بالفكر الاقتصادي

لمعرفة علاقة الفكر الاقتصادي بالوقائع الاقتصادية يمكننا طرح السؤال التالي: هل الوقائع الاقتصادية تصنع الفكر أم العكس؟

إن الاجابة على هذا السؤال يمكن الحصول عليها من خلال استقراء التاريخ بصفة عامة وتصفح الفكر الاقتصادي حيث نجد أن ظهور العديد من النظريات كان سببه وقائع معينة مثلا:

- ظهور الفكر الكنزي جاء نتيجة لأزمة الكساد العالمي سنة 1929 كواقعة اقتصادية أدت إلى التخلي عن الفكر الكلاسيكي.
- الثورة الصناعية تعتبر كنتيجة للفكر الكلاسيكي الليبيرالي الذي ساد في تلك الفترة و الذي يقوم على أساس تشجيع الانتاج وحرية المبادلات.
- الحرب العالمية الثانية يمكن اعتبارها كامتداد للفكر الاقتصادي الذي يقوم على أساس التوسع الجغرافي و امتلاك أكبر قدر ممكن من الثروات الطبيعية. (البلاوي، 1995، صفحة 17)

ثالثا: الفرق بين علم الاقتصاد و الفكر الاقتصادي : يمكننا توضيح الفرق بين علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) الفرق بين علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي

معيار المقارنة	الفكر الاقتصادي	علم الاقتصاد
من حيث المنهج	لا يحتاج الى منهج بل هو عبارة عن اعتقادات و اراء و افكار .	الاقتصاد هو علم يحتاج الى ادوات ومناهج لاستخلاص القوانين. المنهج العلمي و التجريبي
العلاقة بالعلوم الاخرى	الفكر الاقتصادي مندمج و مختلط مع العلوم الاخرى ، خاصة الفلسفة والدين و الاخلاق و السياسة.	الاقتصاد يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية وهو مستقل عن العلوم الاخرى.
المشكلة الاقتصادية	الفكر الاقتصادي ليس بالضرورة يحل المشكلة الاقتصادية بينما يعرض افكارا تساعد على حلها.	علم الاقتصاد هدفه الخاص حل المشكلة الاقتصادية .
توجه المفكرين و المنظرين	في الفكر الاقتصادي نجد فوارق عديدة بين المفكرين فيما يخص اهدافهم.	أما علم الاقتصاد فهو يجمع بين المنظرين في الكثير من الافكار.

المصدر: من اعداد الاستاذة بالاعتماد على المرجع (البلاوي، 1995، صفحة 13)

من خلال ما سبق و من هذا الجدول يمكننا معرفة العلاقة بينهم فنرى ان **التاريخ الاقتصادي** هو الاطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي، وعند دراسة **تاريخ الفكر الاقتصادي** نستعين بنظريات علم الاقتصاد، **وعلم الاقتصاد** نشا تدريجيا لمحاولات فكرية متتابعة.

وهناك علاقات و صلات بين **تاريخ الفكر لاقتصادي** و **علم الاقتصاد** و لعل من أهمها:

- عند دراستنا لتاريخ الفكر الاقتصادي لابد أن نستعين بعلم الاقتصاد و النظريات الاقتصادية ، حيث أن دراستنا لتاريخ الفكر الاقتصادي هي دراسة انتقائية.
- أن علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة ، بل نشأ تدريجيا و نتيجة لمحاولات فكرية متتابعة ، بمعنى أن علم الاقتصاد هو افكار نشأت تتابعا حتى أصبح علما مستقلا.

رابعا: أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

- دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تبرز عنصر الاستمرار في الأفكار الاقتصادية وتبين معرفة وضع الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية.
- كما أن الفكر السائد في عصر ما يؤثر على القرارات السياسية بصفة عامة لذلك دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تساعد على فهم الكثير من التصرفات وما ترتب عنها من أوضاع اقتصادية ، كما أن دراسة التاريخ تساعد على تطوير الحاضر (نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج).
- كذلك تعرف الطالب بالتطور التاريخي للفكر الاقتصادي ونشأة علم الاقتصاد، عن طريق دراسة مراحل من تاريخ الحضارة الإنسانية للتعرف على أبرز التطورات والتغيرات التي حدثت في كل مرحلة بدأ بالحضارات الشرقية القديمة البابلية والإغريقية مرورا بالعصور الوسطى، وما وصل إليه علم الاقتصاد الحديث. (العوضي، 2019، الصفحات 11-13)

وعلى العموم يستفيد الطالب من دراسته لهذا المقياس بما يلي:

- المساعدة على فهم النظريات و الافكار المعاصرة من خلال الاستمرار الفكري للمعرفة الاقتصادية حيث يكشف لنا عن أصول الأفكار الاقتصادية المعاصرة ويمكننا بالتنبؤ بما سيكون عليها حالها مستقبلا.
- الاستفادة من الحلول السابقة عندما يتشابه أوضاع الحاضر مع الماضي.
- المساهمة في تكوين العقلية العلمية واستخدام أساليب البحث العلمي في حل المشاكل القائمة والابتعاد عن التعصب للأفكار، فلكل عصر أفكاره وانظمته الجديدة، وعند دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي يؤكد الصفة النسبية للأفكار الاقتصادية.

المحاضرة الثانية: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة(الحضارات الشرقية)

تمهيد:

يذكر التاريخ ان العالم عرف العديد من الحضارات القديمة ،التي عرفت بمجتمعات منظمة ومركزية ، كانت تعتمد كثيرا على الزراعة التي كانت متقدمة ومنظمة ، كما عرفت بسيطرة الدولة على امور الحياة الاقتصادية.

إن عدم وجود مؤلفات ونظريات اقتصادية لا يعبر عن انعدام النشاط الاقتصادي ، لكن اهتمام الفكر في القديم كان منصبا كثيرا على الجانب الفلسفي و الديني و السياسي ، وحتى الاكتشافات العلمية الفلكية .

تمتد فترة العصور القديمة من ما قبل الميلاد حتى 400 سنة بعد الميلاد، وفي تلك الحقبة كان النشاط الاقتصادي يغلب عليه الصيد والرعي وبدأ ممارسة الزراعة، وسيادة مبدأ الاكتفاء الذاتي وسيطرة الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج، ونتيجة لذلك لم يكن هناك حاجة إلى فكر اقتصادي، ولم تكن هناك حاجة إلى اقتصاديين، بل كان رجال الدين والساسة والفلاسفة ومن في حكمهم هم من يقدم بعض أفكار وقواعد السلوك الاقتصادي من خلال آرائهم الدينية والسياسية والأخلاقية.

لذلك سنتطرق في هذه المحاضرة الى اهم وابرز مظاهر الحياة البدائية و الاقتصادية في الحضارات القديمة مع التلميح لبعض الخصائص التي تميزت بها العصور القديمة من خلال المحاور التالية:

أولا – فترات التاريخ و مميزاتها الاقتصادية

ثانيا : مفاهيم حول الحضارة وما تميزت به الحضارات الشرقية القديمة

ثالثا: أهم الحضارات الشرقية التي تميزت بها العصور القديمة

أولا – فترات التاريخ و مميزاتها الاقتصادية : لقد تم تقسيم التاريخ الى 5 عصور موضحة كما يلي:

- **عصر ما قبل التاريخ** : هي الفترة التي سبقت اكتشاف الكتابة السومرية وقد امتدت ما يقارب **19الف سنة**، هذا العصر ارتبط بنمط الإنتاج المشاعي.
- **عصر التاريخ القديم** :بدأت مع اكتشاف الكتابة السومرية وهي الفترة الممتدة من 4000 سنة قبل الميلاد وهناك من المؤرخين من يبدأها من 3500 سنة قبل الميلاد (وعادة من بداية اختراع الكتابة السومرية) الى غاية القرن الخامس ميلادي(تاريخ سقوط روما الغربية) ،

وتسمى أيضا فترة الحضارات القديمة، هذا العصر مرتبط مباشرة بالطابع الإنتاجي المبني على عمل العبيد وهو مبني على فكرة الطبقية والأفضلية بين الناس.

- **عصر التاريخ الوسيط** : تبدأ بسقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية الى غاية نهاية **القرن 15** أي بسقوط الإمبراطورية الرومانية الشرقية، و هذا العصر مرتبط مباشرة بخصائص ومستلزمات النظام الاقطاعي مبني على الفكرة الدينية في العصور الوسطى و يرتكز بشكل أساسي على أفكار **توماس الاكويني** (في اوروبا.)
- **عصر التاريخ الحديث** : من بداية عصر التنوير الى نهاية الحرب العالمية الثانية، تستند أساسا الى الفكر الليبيرالي القائم على الفردية و الحقوق الطبيعية ، كما تستند أيضا الى الاشتراكية الطوبائية كانت تمثل مطامح و مصالح الطبقة الشغيلة المنتجة قبل تبلورها في طبقة العمال الصناعيين الحديثة.
- **عصر التاريخ المعاصر** : من نهاية الحرب العالمية الثانية الى عصرنا الحالي، و تستند الى أفكار كينز و ما بعد كينز و فريدمان. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 46)

ثانيا : مفاهيم حول الحضارة وما تميزت به الحضارات الشرقية القديمة

1 – مفهوم الحضارة:

الحضارة نظام اجتماعي يعين الانسان على الزيادة في انتاجه الثقافي، وهي تتألف من أربعة عناصر : الموارد الاقتصادية، والنظم السياسية، والتقاليد الخلقية، ومتابعة العلوم والفنون. (كبة، 1970، صفحة 19)

2– المظاهر الاقتصادية للحضارات الشرقية القديمة:

تعتبر فترة الحضارات الشرقية القديمة من افقر الفترات من حيث المراجع والمصادر وتعتمد بشكل أساسي على النصوص اليونانية، اللاتينية ، الاثار، ونصوص بلغات الشعوب الشرقية، المقابر، الاحفوريات، الكتابات الجدارية وكتاب التوراة.

يطلق على مجتمع الحضارات القديمة **المجتمع العبودي** ومن خلال عرض طبقات هذا المجتمع، قوى وعلاقات الإنتاج، العلاقات النقدية والتبادل البضائعي نستطيع استنتاج الأفكار الاقتصادية السائدة في تلك الفترة: (البلاوي، 1995، الصفحات 17–18)

أ –الطبقية في المجتمع العبودي(الحضارات:)

ان تطور نظام الملكية في أواخر النظام المشاعي الى ملكية فردية كان سببا كافيا لتراكم الثروات التي تعززت مع وجود الرق، وهذا بدوره خلق نظاما اجتماعيا جديدا يقوم على الطبقية مقسمة تقسيما دقيقا الى طبقتين : **طبقة الاحرار** والتي بدورها انقسمت الى قسمين (الطبقة الحاكمة وطبقة الاحرار الاسياد الأغنياء. **وطبقة العبيد،** والعبودية كنظام اقتصادي ساعد بشكل كبير على العناية المتكررة بالأرض وتنظيم العمل، وقد انقسم نظام الرق الى ثلاث طبقات رئيسية وهي:

- **طبقة الاسياد** :وهم ملاك العبيد الذين أصبح عددهم يزداد بسبب الحروب وتجارة الرقيق وازدياد الحاجة الى القوة العاملة المنتجة.
- **طبقة المنتجين** :وهم المالكون الاحرار لوسائل الإنتاج، ويحتفظون بالتنظيم المشاعي كالحرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمرابين.
- **طبقة العبيد** :وهم المحرومون من ملكية وسائل الإنتاج والمكروهين على العمل بالعنف المباشر.

ب– قوى وعلاقات الإنتاج:

تمثل القوى المنتجة كل من وسائل الإنتاج وقوة العمل، ويتم العمل عن طريق الاكراه وهذا بواسطة الاستعانة بعدد كبير من المراقبين لضبط عمل العبيد، لقد كانت هذه الطريقة مساعدة على تطوير قوى الإنتاج في مجال الانتاج الحرفي والصناعي واستخراج المعادن والغزل و النسيج، اما علاقات الإنتاج فنوضحها كما يلي:

- **الملكية** :تميزت علاقات الإنتاج في المجتمع العبودي بامتلاك السادة لوسائل الإنتاج إضافة الى العبيد.
- **العمل** :تميز العمل بكونه جماعيا بين العبيد مع اتخاذه لصفه الاكراه والاستغلال، لصالح السادة الذين يملكون أدوات العمل بما فيها العبيد.
- **توزيع المنتجات** :يوجه المنتوج في النظام العبودي لسد احتياجات الاسياد، وكان توزيع المنتجات من حق السادة، وينقسم الى قسمين هما:
  - **المنتوج الضروري** :وهي كمية المنتوج التي توجه لسد الحاجات الأساسية للعبيد من اجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.

- **المنتوج الفائض** :يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وبناء القصور والمسارح.

ج- العلاقات النقدية و التبادل البضائعي في المجتمع العبودي(الحضارات القديمة:)

1- **التبادل** :ظهر التبادل وتطور في النظام المشاعي، وكان التبادل يتم بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة ومع ظهور النظام العبودي تطورت عمليات التبادل بظهور النقود، والتي تطورت هي الأخرى و اخذت اشكالا مختلفة تتم في شكل (سلعة- سلعة نقدية - سلعة) ، ولقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية، الملح، السمك المجفف والجلود... الخ دورا هاما في التبادل ، ثم تطورت النقود واخذت اشكالا معدنية وكان لها اثر كبير في تطور وتنمية التجارة.

2- **ظهور راس المال التجاري** :مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة وفي ظل بعد المنتجين عن بعضهم البعض وتبعثرهم أدى هذا الى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين بعد ان كان التبادل يتم بين المنتجين مباشرة، و كان ظهور العمل التجاري ثالث كتقسيم اجتماعي كبير للعمل ، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري، وبذلك لم يعد دور النقود قياس للقيمة فقط بل أصبحت النقود وسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري.

3- **ظهور راس المال الربوي** :رأس المال الربوي انتشر بسبب وجود التبادل البضائعي وظهور النقود والقروض النقدية وقد اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض والتسليف حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية الى السادة والمنتجين والحرفين والأفراد مقابل معدل فائدة، والمرابون هم كبار التجار يتصرفون بثروات نقدية كبيرة و أحيانا من مالكي العبيد الأثرياء والى جانب هؤلاء وجد عدد كبير من المرابين والمتوسطين الصغار. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 49)

و بشكل عام فإن فترة الحضارات القديمة الشرقية تميزت ب:

- تنوع الأنشطة من زراعة، تجارة، حرف واستخدام النقود.
- تنوع قوى الإنتاج خاصة العبيد و استخدام المعادن في صنع الأدوات الزراعية و الحرف ، اما الملكية فكانت فردية باستثناء الأرض التي بقيت مشاعية في معظمها مع وجود الملكيات الخاصة.

- انتاج الفائض يعتبر ضروريا في فترة الحضارات الشرقية القديمة.

ثالثا: أهم الحضارات الشرقية التي تميزت بها العصور القديمة

1- الحضارة البابلية

تعد من أشهر الحضارات التي ظهرت في العراق والتي حكم في ظلها الملك حمورابي 1728 (ق م – 1686ق م) وقد شهدت هذه الحقبة ازدهار شامل في جميع المجالات الدينية السياسية والاقتصادية. لقد كان المجتمع البابلي مجتمعا عبوديا تسوده طبقة مالكي العبيد، وكانت الدولة البابلية مكرسة لخدمة مصالح طبقة ملاك، فالنص التشريعي الحمورابي ينص على أن قاتل العبيد يعاقب بتقديم مثله للمالك، فالعبد كان مجرد مال من الأموال يباع ويشترى أو وسيلة من وسائل الإنتاج محروما من جميع الحقوق. (السبهاني، 2001، صفحة 25)

أ- **التركيب الاجتماعي** :تعد شريعة حمورابي أهم مصدر يمكن الاعتماد عليه لمعرفة الفروق الاجتماعية بين الطبقات، حيث تناول قانون حمورابي تقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي:

- طبقة الأحرار أو الأفاضل من الناس
- طبقة عامة الشعب الأحرار وهي ليست من الأرقاء ولا السادة
- طبقة الأرقاء وهي أقل الطبقات شأنا في المجتمع

ب-**الضرائب** :كان للملك الحق باسم الآلهة فرض الضرائب ومصادرة العبيد، كما كان له حق الإعفاء أو الاستثناء مما يعني اعتماد الدولة على الضريبة كان أمرا مشاعا، وكان هناك موظفون مختصون بجمع الضرائب سواء العينية أو النقدية، وقد كانت ضريبة الأرض على المزارعين من أهم الضرائب التي كانت سائدة آنذاك.

ت-**القروض والربا** :عرفت بلاد وادي الرافدين الإقراض بنوعيه السلعي والنقدي، وقد تم إنشاء عدة مصارف تقوم على أساس رأسمال الربا، وقد كانت القروض تقدم بأسعار فائدة محددة، وإذا تم تجاوز هذه النسب المقررة يتعرض المقرض للعقوبة بخسارة أصل المال، أما فيما يخص الفترة الزمنية للاقتراض فيكون حسب نوعية القرض ففي العقود الزراعية يكون الدفع بعد الحصاد أما العقود التجارية فيتم بعد انتهاء الرحلة التجارية

ث-**النقود** :عرف العراقيون القدامى المقايضة قبل أن يعرفوا البيع، ولم يكن للبابليين دراية كافية بالعملة بمعناها الصحيح، إلا في عهود متأخرة، وقد كان الشعير يمثل الأداة الرئيسية لتسوية

المبادلات كإجراء أكثر تطورا من نظام المقايضة، ثم ما لبثت أن أدخلت الفضة مع الشعير في تقويم السلع المتبادلة

ج- **التجارة** :كانت عملا محترما ولا توجد نصوص دينية تقلل من شأن التجارة بل على العكس تماما مما كان عند الإغريق والرومان، فقد كان دور الدولة مساندا للتجار، ففي الداخل كانت التشريعات لضمان مصالح التجار وتنظيم أعمالهم، وفي الخارج تأمين مصادر التجارة وحماية طرقها. (باقر، 1976، صفحة 114)

2- الحضارة الفرعونية:

أ- التقسيم الاجتماعي في الحضارة الفرعونية

ترجع الحضارة الفرعونية إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، وكان المجتمع الفرعوني يتكون من أربعة طبقات وهي:

- **الطبقة الأولى تضم الأشراف** : وهم الممثلين للفرعون وخاضعين لإدارته .
- **الطبقة الثانية تضم الكهنة:** وهم القائمون على خدمة الآلهة فلكل إله معبده وحاشيته الخاصة المتولية إدارة أملاكه ومزارعه.
- **الطبقة الثالثة تضم الموظفون** :وهم الكتبة الملمين بالقراءة والكتابة والحساب وموزعون على مختلف الوظائف
- **الطبقة الرابعة هي الطبقات الدنيا** :وتشمل أصحاب الحرف والفلاحين والرقيق.

ب-الحياة الاقتصادية في الحضارة الفرعونية

كان فرعون الملك هو من يحكم البلاد، وكان النظام السائد في البلاد هو تدخل الدولة الكامل في شؤون الأفراد، ومن أهم الأسس والأفكار الاقتصادية التي صاحبت الحضارة الفرعونية ما يلي:

- مبدأ الاحتكار المطلق للحاكم: فقد كان فرعون مصر هو المالك الوحيد للأراضي الزراعية، كما كان يحتكر مناجم الذهب والنحاس في الصحراء الشرقية وفي سيناء وتنظيم الري.
- التجارة الداخلية: كانت محدودة النطاق وتتم بشكل بدائي وفي صورة مقايضة.
- التجارة الخارجية : كان نشاط التجارة الخارجية يعتمد في قوته أو ضعفه على قوة مصر الحربية والسياسية، كما كانت تضعف وتتكمش مع ضعف السلطة الحاكمة أو انهيارها.
- الضرائب : فرضت الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر على أن تجبى حصيلتها فرعون الحاكم وقد كانت الضرائب تجبى عادة في صورة عينية.

- الائتمان :نشآ نظام الائتمان في مصر الفراعنة، وارتقى إلى درجة مرتفعة، وكان الكثير من التحويلات والصكوك المكتوبة تحل محل المقايضة أو الدفع الفوري في الكثير من المعاملات.
- الزراعة : كانت الزراعة تحتل مكانا رئيسيا بين الأنشطة الاقتصادية السائدة في مصر، وما يلاحظ أن المزارع كان يعمل في الأرض كرقيق عليه أن يقدم الجزء الأعظم من إنتاجها إلى صاحب الأرض من الطبقة الحاكمة أو من الجيش أو من رجال الدين إلى جانب دفع ضرائب عينية، كما كان المزارعون يقومون بأنشطة أخرى مثل تربية الحيوانات
- التخطيط :عرفت مصر الفرعونية أسلوب التخطيط لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادي ويمكن أن نست دل على ذلك بالخطة المحكمة التي وضعها سيدنا يوسف للتغلب على مشكلة الجدب في مصر حيث تمثلت في ترك الحصاد وادخاره في سمبله حتى لا يتلف إذا حصد، والاستهلاك بقدر الحاجة فقط، وذلك في وقت الخصوبة، أما في سنين الجدب والقحط فيسحب من المدخر من الثمر وفقا للحاجة الحالية، حيث يكفي ذلك المدخر من الثمر في فترات القحط. فالعصر الفرعوني عرف التخطيط العلمي الدقيق، ولا شك أن هذه الخطة من الوحي الإلهي ليوسف لكن كل هذا يؤكد أن هناك العديد من الأفكار الاقتصادية في العصور الفرعونية القديمة يمكن الاستفادة منها في العصر الحديث. (سعد، 1979، صفحة 40)

3- الحضارة الصينية:

تميزت أو أسهمت بالكثير في بزوغ الأنشطة الاقتصادية، ولعل من أهم ما شاركت فيه الحضارة الصينية، وله جانب اقتصادي اختراع الورق، ويعتبر هذا دليلًا على أن الحضارة الصينية كانت متقدمة، لكن لم يصلنا عنها الكثير، وهذا لا يعني أن ننفي وجود فكر اقتصادي لدى الحضارة الصينية .(السبهاني، 2001، صفحة 30)

4- الحضارة الفينيقية:

فقد كان للفينيقيين نشاط معروف، وتقاليد تجارية، وملاحية، وهذا نشاط اقتصادي، وهذا يدل على أن هناك فكر اقتصادي، لكن الأمر كما هو في الحضارات الأخرى، لم يصلنا عنه الكثير من الأفكار، أو لم يصلنا عنها إلا الندر اليسير .(السبهاني، 2001، صفحة 35)

المحاضر الثالثة: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة (الحضارة الغربية)

تمهيد:

تميزت الحضارات القديمة بالبساطة و التعايش مع الطبيعة وقد تجلى ذلك في الحضارة الغربية التي ساهمت تضاريسها في تطور الافكار الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الحضارة اليونانية والرومانية، تعرض الفلاسفة والمفكرين والشعراء اليونانييينو الرومانيين لبحث بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولكن بشكل ضئيل ومحدود، ولم يدرسوا تلك المشكلات الاقتصادية بشكل منفصل أو فرع مستقل من فروع المعرفة، بل كانت دراساتهم للظواهر الاقتصادية مرتبطة بأبحاثهم في الفلسفة والسياسة و الأخلاق لذلك لم يكن الفكر الاقتصادي عند اليونانيين والرومان واضحا و مستقلا بل كان تابعا.

ولتوضيح مميزات الحضارة الغربية و أهم افكار فلاسفتها اعتمدنا على المحاور التالية :

اولا: الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية:

ثانيا: الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية

اولا: الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية:

سادت الحضارة اليونانية خلال الفترة الممتدة من **القرن الثامن(ق)8 الى القرن الثالث(ق) 3 قبل الميلاد.** لقد رأينا مسبقا أن الاغريق هم أول من استخدموا كلمة **اقتصاد(Economicus)** و التي تعني ادارة و تنظيم شؤون المنزل . ولقد سجل التاريخ أنّ بعض فلاسفة اليونان قاموا بالكتابة في بعض المسائل الاقتصادية تماما كما خلّفوا مواد علمية ذات فائدة كبيرة في :الرياضيات، الهندسة، الفلسفة، الطب، الكيمياء، الميكانيك والفلك ...الخ .وكان من أبرزهم: أفلاطون، اقليدس، بطليموس، أرسطو، أرخميدس، فيثاغورس، طاليس وسقراط وغيرهم.

لقد كانت الآراء الاقتصادية في الحضارة اليونانية تعطي لمحة مُختصرة عن الحالة والواقع الاقتصادي الذي كان سائد ا ابان تلك الفترة، يشرح بعض الافكار الاقتصادية التي عرضها كل من : أفلاطون و أرسطو.

وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون نجذ أنّ الاقتصاد اليوناني في عصر أفلاطون و أرسطو ظهرت فيه بعض الخصائص أهمها:

- ✓ القضاء على النظام القبلي من حيث ادارة الاقتصاد الوطني؛

- ✓ ظهور الملكية الخاصة للارض و استقرارها؛
- ✓ ظهور درجة عالية من تقسيم العمل؛
- ✓ ظهور أهمية التجارة وخاصة البحرية منها؛
- ✓ استقرار استعمال النقود في المبادلات. . (جالبيرث، 2000، الصفحات 23-26)

ونستعرض فيما يلي خصائص تنظيماته الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة الى افكار أهم فلاسفة الحضارة اليونانية:

1- التنظيم الاجتماعي الطبقي

كان المجتمع اليوناني مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات والذي كان يتألف من :

- **طبقة الملاك الأرستقراطيين** :وتتصدر قمة الهرم الاجتماعي، وهي تنظر للعمل اليدوي نظرة سَخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج.
- **طبقة متوسطة** :وهي الطبقة التي تلي طبقة الملاك، تشمل هذه الطبقة صغار الملاك والحرفيين.
- **طبقة الأجانب** :وهي طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية.
- **طبقة العبيد** :وهي التي تقع في أسفل الهرم والذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي (زراعي، صناعي، تعديني) والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب، لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة .(قريشي، 2008، صفحة 39)

2- التنظيم الاقتصادي:

- **الزراعة** :شغلت الزراعة مساحة قدرها % 20 من إقليم الدولة وظهرت الوحدات الإنتاجية مثل:

- **وحدات كبار الملاك** :وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلاأنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتتربى عليها الماشية وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.
- **وحدات المالكين الصغار** :تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان، يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

- **الصناعة:** إهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الأجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم ، كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.
- **التجارة الخارجية** :عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية التي قامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية.

كما انتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء، أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط .(المعموري, عبد العلي، 2012، الصفحات 84-85)

3- افكار افلاطون و ارسطو

أ. **أفكار أفلاطون (347-427:)**

عاش افلاطون خلال الفترة 347-427 ق.م و هو يندرج ضمن الفلاسفة لكن الدراسة المتأنية لكتابه "الجمهورية "نجد فيها بعض الأفكار الاقتصادية ففي هذا الكتاب لا يصف أفلاطون مجتمعا قائما بذاته انما يحاول أن يرسم صورة لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الأمثل و من أهم أفكاره الاقتصادية هي تقسيم العمل بين فئات المجتمع المثالية و تحريم الملكية الخاصة على طبقة الحكام و المحاربين لابعادهم عن مغريات المادة . (الدين، الصفحات 9-10)

وهو من أشهر فلاسفة اليونان(ا لاغريق)، وهو تلميذ" سقراط "ومعلم " أرسطو"، وتبّرز أهم أفكاره الاقتصادية في كتابه الجمهورية (Republic) اليوتوبيا . في هذا الكتاب لا يحاول " أفلاطون "وصف مجتمعا قائما فعلا، و انما يحاول أن يرسم صورة لما ينبغي ان يكون عليه المجتمع المثالي (المدينة الفاضلة)

إن قوام المجتمع الذي رسمه " أفلاطون "انما هو بضعة ألاف من الناس يقومون في مدينة ليس بينهم غني أو فقير، فالكل متساوون لأن الثراء في ر أيه يولّد معه" الترف "و"الكسل ."و أن الدولة تنشأ لأن الفرد لا يتمكن من أن يكفي نفسه بنفسه لذلك يجتمع مع عدد من الافراد حتى يستطيع كل منهم أن يشبع حاجات الآخرين.

ويعرض " أفلاطون "أفكاره الاقتصادية لتنظيم الدولة كما يأتي:

- ✓ ينادي " أفلاطون "بتطبيق نوع من تقسيم العمل الذي يرى أنه ضروري جدا للتنظيم الاجتماعي وزيادة الكفاءة داخل اليوتوبيا، فكل شخص يجب أن يختص في مهنة معينة، ويبني " أفلاطون "فكرته لأهمية تقسيم العمل على حجتين هما:
  - أن لكل شخص مواهبه وكفاءاته الخاصة به؛
  - تخصص الفرد يؤدي الى زيادة ا لانتاج كما ونوع و يزيد من انتاجيته.

يقسم اغلاطون المجتمع الى ثلاث طبقات لما كان عليه المجتمع اليوناني:

- **طبقة الحكام والفلاسفة** :التي يجب العناية بها وتثقيفها؛
- **طبقة المحاربين والجنود** :الذين يدافعون عن الدولة؛
- **طبقات العمال(الصناع والمنتجين** :)التي تقوم بالانتاج

- ✓ لم يقبل " أفلاطون "بالملكية الخاصة لكل طبقات المجتمع حيث جعلها مقتصرة على طبقة المنتجين فقط، أما الحكام والجنود فيرى أنه يجب عليهم أن يتفرغوا لضمان السير الحسن للشؤون العامة، و أن لا تكون لهم ملكية خاصة ولا أُسر شخصية، و أن يمارسوا عوضا عن ذلك حياة شيوعية .(الشيوعية) :هي الغاء الملكية الخاصة الغاء تاما و احلال الملكية الجماعية محلها ، فتحريم الملكية الخاصة نادى به " أفلاطون "وكان مقتصرا على طبقة الحكام والمحاربين فقط دون طبقة الصناع والعمال التي تتمتع بحق تملك الارض و الاموال ملكية خاصة(.فهيي ليست شيوعية أو شيوعية جزئية). .(قريشي، 2008، صفحة 40)
- ✓ اعتبّر " أفلاطون "أن للنقود دور مهم في اقتصاد" المدينة الفاضة ، فهيي وسيلة تسهل عملية التبادل(الوساطة في عملية التبادل) التي يمكن ان يتم بدون الذهب والفضة ، فيقترح استخدام نوع من النقود ذي قيمة صورية مستقلة عن قيمتها الذاتية حتى لا يؤدي ذلك الى ان انحرافها عن تأ دية وظيفتها الاساسية وهي تسهيل عملية التبادل، و أن قبولها للايرجع الى المادة التي تصنع منها تلك النقود، ولكن الى اتفاق الناس على استخدامها كوسيط للمبادلة.
- ✓ وقف " أفلاطون "موقفا صريحا من الربا فدعا الى منعه واعتباره كسبا غير طبيعي، وذلك بالاستناد الى الاعتبارات الاخلاقية التي كان يركز عليها من جهة، والاستناد الى كون مبّرر وجود النقود وخاصيتها الاساسية تنحصر كوسيط للتبادل من جهة أخرى . استخدام النقود للاقراض بمعدل فائدة يشكل اخراجا لها عن طبيعتها الاصلية، فيعتبّر بذلك أ ن "النقود لا تلد النقود".

- ✓ نادى أيضا " أفلاطون "بضرورة تدخل للدولة في الحياة العامة تدخلا واسعا حيث أن ذلك لابد منه لتحقيق المصلحة العامة وتحقيق النظام وتجسيد العدالة الاجتماعية؛
- ✓ اهتم " أفلاطون "أيضا بقضية السكان واقترح على الدولة ان تعمل من أجل ا لبقاء على قدر محدد من السكان يتوافق مع الامكانيات التي تتوفر عليها البلاد، وللحد منى التزايد السكاني الكبير لم يتردد " أفلاطون "في اقتراح نفي عدد من السكان الزائدين عن الحد المطلوب الى أماكن أخرى للعيش، بل ولم يتردد في اقتراح حتى الحد من الزواج و اجهاض النساء الحوامل وما شابه ذلك من التدابير. (الببلاوي، 1995، صفحة 19)

أفكار ارسطو : Aristotle(384 ق م– 322 ق م):

هو تلميذ " أفلاطون"، وتتشابه أفكار " أرسطو "ومع أفكار " أفلاطون "من حيث أن كل منها يخضع الى الاخلاق ، الفلسفة والسياسة لكن" أ رسطو "تميز بميزة أساسية عن من سبقوه وهي أنه حاول أن يقف وقفات تحليلية لبعض المشاكل والظواهر الاقتصادية، لذلك يعتبّ " أرسطو "أول المفكرين من القدامى الذين أعطونا ما يمكن تسميته" بذور نظرية اقتصادية "تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية .وقد خالف " أرسطو "أستاذه في العديد من المسائل والتي من أهمها نظرته المثالية لتنظيم المجتمع ودعوته الى عدم السماح للحكام والجنود بالحصول على ملكيات خاصة وعدم بناء أسر وتكوين علاقات عائلية. (الدين، صفحة 10)

ومن أهم ا لافكار التي تناولها " أرسطو "هي:

- احترام الملكية الفردية(الخاصة :)حيث انتقد أرسطو جميع الآراء التي كانت تنادي بالغاء الملكية الخاصة، فحسب رأيه أن النظام الجماعي يؤدي الى منازعات بين الافراد، لأن الملكية الخاصة تؤدي الى حب الفرد لذاته، فيسعى كل لتنمية ملكيته وبالتالي يزيد الانتاج، ولهذا يفضل " أرسطو "الملكية الخاصة(فيرى أنّ الشيء الذي يعود للجميع لا يعود لأحد.)
- الاساس الاقتصادي للدولة :فالدولة ليست مجرد اجتماع أفراد يقصد به التبادل و اشباع الحاجات المادية كما بيّن "أفلاطون"، ولكنها اجتماع الُاسر والقرى في جماعة متكامة)تكفي نفسها بنفسها بقصد الوصول الى حياة سعيدة ومستقلة .
- النقود ووظائفها :يشير " أرسطو "الى الحاجة الى النقود من أجل تسهيل عملية تبادل السلع وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه عملية المقايضة، الاّ أنّ نظرة " أرسطو "في النقود تختلف عن نظرة " أفلاطون"، فبالاضافة الى كونها و سيط للتبادل فهيي تلعب دور مخزون للقيمة

وكذلك مقياس لقيمة السلع المتبادلة، غير أنّ وظيفتها الاساسية تبقى عنده بالتأ كيد تلك المتعلقة بالوساطة في التبادل؛ أمّا الطبيعة الذاتية للنقود فان أرسطو "خالف " أفلاطون " (الذي رأى أنّ النقود يجب أن تكون مستقلة عن قيمتها الذاتية) واعتبر أن النقود يجب أن تكون حاملة لقيمة ذاتية حقيقية تقابل ما ترمز له من قيمة تبادلية.

- نظرية القيمة :ميّز " أرسطو "بين نوعين من القيمة لكل سلعة وهما:
  - القيمة الاستعمالية هي منفعة الشيء للمستهلك.
  - القيمة التبادلية(الاستبدالية :) تهدف الى تحديد معدل التبادل بين السلع.

و أشار الى وجود علاقة بين الاثنتين لكنه لم يُحدد طبيعة هذه العلاقة، و أنّ الثانية شرط للاولى .أمّا فيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد اهتم " أرسطو "بتحديد فكرة" الثمن العادل("المبادلة المتكافئة) بالرجوع الى اعتبارات أخلاقية.

- ادانة الاحتكار :أدان " أرسطو "الاحتكار و الاسعار الاحتكارية ادانة تامة باعتبارها غير أخلاقية وغير عادلة، ودعا الى أن تكون الاسعار عادلة كنتيجة لفكرة المبادلة المتكافئة.
- تحريم الفائدة والربا : وافق " أرسطو "أستاذه أفلاطون "بشأ ن الربا والفائدة مُؤكدا موقفه الرافض لهما، حيث اعتبّر أنّ" النقود لا تلد النقود"، فالفوائد مذمومة أخلاقيا أولا، و أنّها وُجدت لتسهيل عملية التبادل ثانيا.

وعلى العموم يمكن ان نستخلص الافكار الاقتصادية الاساسية التي تبناها ارسطو على النحو التالي :

- تتجلى افكار ارسطو الاقتصادية في كتابه القيم " السياسات " و يقف وقفات تحليلية امام بعض المشكلات و الظواهر الاقتصادية لذلك يعتبر من الأوائل الذين وضعوا بذور ما نسميه نظرية الاقتصادية . من أهم اراءه الاقتصادية :
  - ✓ اقراره بالحق في الملكية الفردية للجميع .
  - ✓ مناقشته لموضوع النقود و وظائفها و نشأتها و الاساس الذي تستمد منه قبولها بين الناس بالأسلوب الذي يسير عليه نفسه الاقتصاديون المعاصرون فقد ذكر أن نقود هي الوسيلة الطبيعية للتبادل فضلا على انها مخزن للقيمة .

- ✓ و تطرق لموضوع الربا فانتقده اشد الانتقاد فيقول : " طالما أن النقد لا تلد النقود كما يقول و من هنا فان الربا هو اشد طرق المال مجافاة للطبيعة البشرية " و هو هنا يقترب من الاقتصاد الاسلامي و اصوله الحديثة . (بلبع، 2000، الصفحات 24-27)

ثانيا: الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية

قام النظام الروماني على نشاط اقتصادي أساسي هو الزراعة من خلال استغلال الرق، حيث أضحت ملكية الأرض الزراعية الاستثمار الوحيد المأمون، والرقيق هم محرك النشاط الاقتصادي.

بدأت الزراعة على مستوى عائلات صغيرة وما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور أهداف الإنتاج من مجرد هدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الاموال إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج

يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المضمون، ثم إن الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي. (المولى، 1979، صفحة 36)

1- التنظيم الاجتماعي والطبقي:

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب، حيث كان البنيان الطبقي يتألف من:

-طبقة النبلاء (الأشراف) و طبقة الفرسان.

-طبقة العامة و طبقة العبيد. (علي، 2011، صفحة 57)

2- التنظيم الاقتصادي:

أ .**الزراعة** : بدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية.

ب .**علاقات الإنتاج** : كانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها

توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك، تطور الإنتاج المثير بهدف إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج و المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

ج .**التجارة** :انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من المزارعين . (البلاوي، 1995، صفحة 21)

د. **تطور رأس المال النقدي الربوي** :أدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور رأس المال النقدي الربوي، وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجباية الضرائب ، وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة، حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك .أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة بدؤوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

هـ .**التجارة الخارجية** :سادت التجارة الخارجية فيما بعد، وأصبحت روما بذلك تستورد من الولايات التابعة لها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية .(المعموري, عبد العلي، 2012، الصفحات 106-109)

نفهم مما سبق أن اهتمام جميع مفكري المرحلة العبودية كان منصبا على زيادة الانتاج (العرض) الذي كان يشهد تدهورا مستمرا ، بسبب أن هذا النمط قد استهلك اسباب وجوده تاريخيا .

وما يمكن قوله في التراث الاغريقي و الروماني أنه سياهم في تكوين مذهبين لا يزالا حتى اليوم يشكلان اللوحة الفكرية للاقتصاد الحديث ، ويمثلان القطبين الرئيسين للجدل القائم:

- مذهب الاشتراكية والملكية الجماعية (الاغريق)
- و مذهب الحرية الفردية وحرية المبادلة(الرومان)

المحاضرة الرابعة : الفكر الاقتصادي الاوروبي في العصور الوسطى

يعتبر الكثير من المفكرين والمؤرخين أن فترة العصور الوسطي هي فترة ركود وتخلف في جميع مجالات الحياة ومنها المجال الاقتصادي، لذلك سميت هذه العصور" بعصور الظلام " وهي الفترة التي امتدت بين سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس إلي سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر.

فقد كان سقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب والشرق, والإمبراطورية الفارسية, وظهور الدولة الإسلامية سببا كبيرا في انهيار العالم القديم وبداية مرحلة العصور الوسطي التي شهدت تيارين من الفكر الاقتصادي وهما:

- الفكر الإقتصادي (الأوروبي)
- الفكر الإقتصادي (الاسلامي)

سنتطرق في هذه المحاضرة الى **الفكر الاقتصادي الاوروبي** وفق المحاور التالية:

أولا: مفهوم فترة العصور الوسطى في اوروبا

ثانيا: طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اوروبا في العصور الوسطى

ثالثا: النظام الاقطاعي في اوروبا

رابعا: النظام الحرفي وعوامل قيامه

أولا: مفهوم فترة العصور الوسطى في اوروبا

العصور الوسطى هي الفترة الممتدة من سقوط الإمبراطورية الرومانية **476 م** الى غاية نهاية القرن **15**، و تعتبر مجرد فترة وسيطيه تقع بين عراقة الماضي الروماني و عظمة الحاضر الأوروبي المتجلي في ثورته الفكرية و الاختراعات ، وهي استمرار للحضارة الزراعية القديمة التي لم تعرف تطورا عبر الاف السنين و التي تحقق لأصحابها نوعا من الرفاهية المحدودة ، وقد ساد في العصر الوسيط النظام اقتصادي الاقطاعي الذي شمل اروبا كاملة باستثناء إسكندينافيا ،ايرلندا و إيطاليا ، و لم يعرف العهد الوسيط دراسات اقتصادية مستقلة إلا بظهور **المدرسة السكولائية** ،معتمدة في افكارها

على : تعاليم الكتاب المقدس ، كتب الحواريين، تعاليم اباء الكنيسة ، الفلسفة اليونانية ، و بعض اسهامات الفلسفة الإسلامية .(البيلاوي، 1995، الصفحات 21-22).

ثانيا: طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اوروبا في العصور الوسطى

كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي ، ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين . فالأرض من الناحية النظرية ، تابعة للإمبراطور ، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين ، وهم الحكام ، وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين ، قسم يحتفظ به لنفسه ، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر ، كما يلتزمون كذلك بتقديم بعض الخدمات له مثل العمل في قصره ، وقسم آخر يوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعته والاستفادة من محصوله في نظير أن يقدم جزء منه لسيده ، ويلتزم السيد بحمايتهم.

هذا وكانت الزراعة في هذا العصر هي كل شيء تقريباً وكانت المبادلات محدودة وضئيلة ، كما كانت مبادلات عينية تتم باستبدال سلعة بأخرى دون الحاجة إلى نقود . هذا و فوق كل ذلك كانت توجد الكنيسة والتي احتفظت بمركزها في النظام الإقطاعي واندمجت فيه بحيث أصبحت جزءاً منه في العصور الوسطى ، ولكنه جزءاً متميزاً له سلطات وقوى كبيرة ، فإن كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية فإن الكنيسة كانت تمثل السلطات الدينية أو الروحية. (دويدار، 1993، صفحة 73)

1- توضيح حول المدرسة السكولائية : (1100 م- 1700)

المدرسة السكولائية (المدرسية)هي ببساطة أساتذة الجامعات في العصر الوسيط في أوروبا و تعتبر الأفكار المنبثقة من هذه المدرسة من ابرز الإنجازات الفكرية في القرون الوسطى ، و لم تقدم فكرا متقدما على ما سبقها من أفكار ، بل يتضح تأثرها بالفكر الاغريقي (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 125).

2- الأفكار الاقتصادية للمدرسة السكولائية

نوضح أفكار السكولائية الاقتصادية كما يلي:

-**الاقتصاد** عند السكولائيين مجموعة قواعد أخلاقية لا قوانين العلم تستهدف النشاط الاقتصادي الضروري لسد لحاجات فقط دون الوصول للربح.

-**الثروة و التملك** : اعتبار النشاط التجاري لمجرد الربح خطيئة دينية و عمل غير طبيعي ، مستندين الى النصوص الدينية للقديس جيريوم مثلا (الغني هو مجرم و ابن مجرم) و للقديس اوغسطين (يحذر من ممارسة التجارة لأنها تصرف صاحبها عن وجه الله) و أيضا مستندين الى أفكار ارسطو و مفهومه عن التبادل الطبيعي و الغير طبيعي.

-**نظرية السعر العادل** : نظرية السعر العادل هي أساس الفكر الاقتصادي في العصر الوسيط ، و ان جميع المشاكل الاقتصادية(الأسعار ، الأجور ، الفوائد ، حقوق التملك) كانت تناقش في العصور الوسطى ضمن نطاق مفهوم (العدالة)، الذي كان يستند لفكرة(المساواة)في المسيحية الأولى.

نظرية الاجر العادل : و يعني الاجر العادل عند السكولائيين الاجر الذي بمكن للعامل و عائلته من العيش بكرامة معقولة في المستوى الحياتي المناسب لمركزه الاجتماعي الخاص ، هناك رأيين في تفسير النظرية السكولائية لموضوع الاجر العادل:

أ -الأجور كانت في العصور الوسطى اهم عنصر في نفقة الإنتاج ، لذلك فهي تحدد القيمة و من ثم السعر العادل.

ب -السعر العادل في جوهره هو تطبيق للأجر العادل و هي نتيجة حتمية او تطبيق جزئي للنظرية السعر العادل

-**نظرية الربا:** حرم السكولائيين الربا حيث اكدوا ان للنقود وظيفة تبادلية فقط و ليس لها وظيفة استثمارية ، و أيضا الاستناد على النصوص الدينية المسيحية المحرمة للربا ، و استنادا لأراء رجال الدين المسيحين في قولهم ان ال ربا هو(المضاربة ببؤس الاخرين)لأنها تعكس طابع الاستهلاك الغير انتاجي لان من يطلب القروض هم الفقراء من اجل الاستهلاك . (المعموري, عبد العلي، 2012، الصفحات 126-128)

3- المفكر والفيلسوف "سان توما الاكويني":

القديس توما الاكويني (1225-1274) : كان لاهوتي ، دكتور في الكنيسة ، راهب الدومينيكان ، قس كاثوليكي وواحد من أكثر الفلاسفة نفوذاً في علم المدرسة. سمح فكره بتطوير الدراسات اللاهوتية والفلسفية ذات الأهمية الكبرى. وبالمثل ، فإن أعماله لها تأثير كبير على اللاهوت المسيحي ، وخاصة في الكنيسة الكاثوليكية. (محمود، 2024، صفحة 189)

يعتبر من اهم المفكرين البارزين في العصور الوسطى في اوروبا ، له مؤلفات كثيرة في الفلسفة والدين والأخلاق كما انه تناول بعض القضايا الاقتصادية على النحو التالي: (الببلاوي، 1995، الصفحات 23-24)

التملك : له موقف وسطي بين حق التملك المطلق في القانون (حقوق الاستعمال و الاستغلال و التصرف) و بين الأفكار المسيحية الأولى (شيوعية التملك)و شيوعية افلاطون ، فقد **رفض شيوعية** التملك بسبب وجود الحافز للأفراد و الطبيعة البشرية ،و في نفس الوقت **رفض الحقوق المطلقة** لحق التملك الفردي. و بذلك فهو يبرر حق التملك الاقطاعي.

-**العمل** : العمل اليدوي ادنى منزلة من العمل الذهني ، و هو غير لائق للرجل الحر ، و يعود ذلك الى وجود تمايز اجتماعي و الذي كان يميز المجتمع الاقطاعي.

التجارة : أرباح التجارة تكون مشروعة اذا كانت نافعة للمجتمع و اذا لم تزد عن سد حاجاته الطبيعية ، و بذلك وجد نظرة توفيقيه بين المسيحية و اليونانية من جهة باعتبارها عملا غير طبيعي، و بين الشروط الجديدة للنظام الاقطاعي.

-**الغنى و الفقر** : اعتبر الغنى و الفقر مسألة تقديرية ، و ان صلاح او طلاح أي منهما متوقف على ما يمكن ان يؤديا اليه من خير او شر.

-**العدالة التبادلية** : تعني المساواة بين المتبادلين ، و تحقيق هذه المسواة يتطلب إيجاد مقياس لقيم التبادل و هو النقود ، و بالتالي فان المساواة في التبادل تعني المساواة في القيم التبادلية ، فان نظرية السعر العادل لدى توماس الاكويني تستند الى نظرية القيمة ، ان السعر العادل هو الذي يتفق مع القيمة و ان السعر الغير عادل هو الذي ينحرف زيادة او نقصانا عن تلك القيمة . و لم يعط توماس الاكويني لم يبحث في مفهوم القيمة بتفصيل و وضوح.

-**تحريم الربا** : لان للنقود قيمة استعمالية و ليس استثمارية.

الا ان تطور الاقتصاد النقدي و ظهور بوادر الراسمالية التجارية خلال القرون الثلاثة الأخيرة من حياة النظام الاقطاعي ، دفعت بالفكر السكولائي بالضرورة لاجراء عدة تنازلات للواقع الاقتصادي حتى انتهى بهم الوضع الى تبرير الربا في الحالات التالية:

أ _حالة الخسارة : يجوز للمقترض طلب الفوائد في حالة تعرضه للخسارة جراء الاقتراض

ب _حالة الربح المفوت :يجوز طلب الفوائد في حالة تضييع فرصة للربح من جراء الاقتراض

ج _حالة تمديد اجل الدين :يسمح بالفوائد في حالة تمديد اجل القرض عما كان متفقا عليه وقت القرض

د–حالة خطر الرد :يستحق الدائن الفوائد تعويضا له عن الخطر الكامن في إمكانية عدم رد المقترض للدين.

هـ _ حالة المشاركة : أي مشاركة المقرض في ربح و خسارة المقترض ، فصاحب المال هنا لا يتنازل عن ملكية المال ، و هذه الطريقة هي الأكثر شيوعا بين تجار لندن في أواخر العهد الاقطاعي.

و تحت ضغط القوى الاقتصادية الجديدة تسامحت الكنيسة في الكثير من معاملات الربا كالفوائد مقابل الشراء بالأقساط، الخصم للحوالات، عمليات الاقراض الكبرى التي يمارسها اليهود و اللومبارد ، و بعض العوائل المصرفية الشهيرة.

تناول توماس الاكويني موضوع القرض بفائدة كالتالي:

- لا يجوز اخذ الفائدة في حالة خسارة صاحب القرض.
- لا يجوز اخذ فائدة في حالة ترتب تكاليف كبيرة على المقترض

غير ان مبدأ تحريم الفائدة بدا يتلاشى مع تطور الانتاج وزيادة الحاجة الى النقود. (العزاوي، 1975، صفحة 41)

وعلى العموم يمكن تلخيص أهم القضايا التي عالجها المفكر توماس الاكويني فيما يلي:

- التوفيق بين افكار الكنيسة و بين افكار الاقطاع
- استفاد من ارسطو في التفرقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية وجاء بمفهوم السعر العادل
- اشتهر الاكويني بنظرية السعر العادل التي اشترط فيها ما يلي:
  - العلاقة بين سلعة و سلعة اخرى في مجال المبادلة
  - عدم استغلال الاخرين
  - مبدأ العدالة التبادلية من خلال استعمال النقود كوسيط للتبادل.
  - السعر العادل هو السعر الذي يغطي تكاليف الانتاج.

وبهذه الشروط استطاع الاكويني التحضير والتمهيد لنظام تجاري (الماركنتيلي) ، كان رأيه في الثروة شيء ايجابي و خير للبلاد اذا عملت على خلق الحياة الفاضلة .

خلال هذه الفترة التي تعد مظلمة تم الاعتماد على الزراعة و كان الاقتصاد مغلق و كانت الكنيسة من تسير الحياة الاقتصادية ، لذلك لا نجد خلال هذه الفترة بروز المفكرين اقتصاديون بل نجد رجال الدين من لهم بعض الآراء خاصة فيما يخص الفائدة .

ثالثا: النظام الاقطاعي في اوروبا

1- **نشأة النظام الاقطاعي:** يعتبر بمثابة النظام الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي في العصور الوسطى ، حيث نشأ على انقاض النظام العبودي بعد سيطرة القبائل الجرمانية على روما و احتلالها ، وبدأ اغلب الاقطاعيين بإصدار النقود على أسمائهم، وشكل النظام الاقطاعي الذي يأتي في قمته الامبراطور، و مر بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: تمتد من القرن السادس الى القرن الحادي عشر ميلادي ، تميزت بالاقتصاد المغلق وسيطرة الريف و الزراعة (اقتصاد طبيعي يستهلك ما ينتج)
- المرحلة الثانية: امتدت من القرن الحادي عشر الى القرن الخامس عشر، بدات الاقطاعية بالتحلل والضعف بسبب النقابات الحرفية الحرة.

2- خصائص النظام الاقطاعي:

- الغاية ليست تحقيق الرفاهية بل الاكتفاء الذاتي(اقتصاد الحاجة)
- اعطاء صلاحية اتخاذ القرار في يد الاقطاعي
- أدوات الانتاج بسيطة جدا وبدائية
- النشاط الزراعي هو نشاط أساسي بالإضافة الى الحرف
- تمثلت عوامل الانتاج في راس المال – العمل – الارض

3- اسباب سقوط النظام الاقطاعي:

- التحول من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد التقني(الحرف)
- التطور في النشاطات الحرفية

- ظهور الدولة المركزية القومية عوض الامبراطورية
- الحروب الصليبية. (الحسن، 2000، صفحة 23)

رابعا: النظام الحرفي وعوامل قيامه

يتمثل النظام الحرفي في القيام من الاعمال والنشاطات خارج الزراعة ، بعيدا عن سيطرة الاقطاعية وكان لكل حرفة نقابتها.

- **عوامل قيام النظام الحرفي:**

- الهجرة الريفية : بعد ظهور الدولة القومية نزح الفلاحون الى المدن و امتهان نشاطات حرفية
- توفير الامن: لعبت الكنيسة دورا هاما في انهاء الحروب الاهلية بين القرى و الطوائف مما ادى الى بناء اقتصاد قوي.
- الحروب الصليبية: لعبت دورا هاما في وضع حدا لسلطة الاقطاع.
- نشأة المدن الحرة: بعد هجرة الفلاحين و تطور الحرف وجدت مدن متميزة بنشاطها و بالتالي التحضير لنظام رأسمالي جديد.
- الصناعة والنقابات الطائفية: ظهرت نقابات أثناء القرن 12 تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي و تدافع عنه و هم اغلبيتهم أحرار ومثقفين. (الحسن، 2000، صفحة 27)

يتضح مما تقدم أن الطابع العام للفكر الاقتصادي الاوروبي في العصور الوسطى كان اخلاقيا ، واهتم بالدرجة الاولى بالعدل والاخلاق المسيحية ، وكان توماس الاكويني هو خير معبر عن هذه الفترة.

المحاضرة الخامسة : الفكر الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى

يخطئ الكثيرون حينما يقصرون البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي وتطور المذاهب الاقتصادية, على تصورات مفكري الحضارتين اليونانية والرومانية (أفلاطون , وأرسطوا وغيرهما) كنقطة بداية في البحث ثم يقفزون إلي القرن الثامن عشر مباشرة حيث عصر النهضة الأوربية, متجاهلين الجهود العلمية لمفكري الحضارة الاسلامية.

فقد عمل علماء و مفكروا النهضة الأوربية علي إنكار السابقين عنهم من المفكرين من علماء وفلاسفة العصور الوسطي، وأصروا على ارتباطهم بأسلافهم الأوروبيين فقط (اليونان والرومان) حتي أنهم اعتبروا العلم ظاهرة أوروبية، تبدأ في المجتمع اليوناني والروماني وتنتهي في المجتمعات الأوروبية الغربية ذات الحضارة التكنولوجية المعاصرة, متجاهلين إحدي الحضارات العالمية الكبرى وهي الحضارة الإسلامية في العصور الوسطي.

وللتفصيل أكثر في موضوع الفكر الاقتصادي الاسلامي سنتطرق الى المحاور التالية :

أولا: نشاة وخصائص الفكر الاقتصادي الاسلامي

ثانيا: أهم مفكري الاقتصاد الاسلامي في فترة العصور الوسطى

أولا: نشاة وخصائص الفكر الاقتصادي الاسلامي

1- نشأة الفكر الاقتصادي الاسلامي

تناول الإسلامُ حياةَ البشر في مختلف نواحيها سواء أكانت روحيَّةً أم ماديَّةً، فلم يقتصر الإسلام على مجرَّد العقائد، والهداية الروحيَّة في الوقت الَّذي لم يغفلها؛ فهو الدِّين الخاتم الكامل لا يقتصر على شأن دون آخر، وإنَّما جاء بتوجيه عام سياسيٍّ، واجتماعيٍّ، واقتصاديٍّ، وهذا مايعبَّر عنه بمصطلح الإسلام دينٌ ودُنْيَا، أو أنَّه عقيدة وشريعة، أو أنَّه صالح لكلِّ زمان ومكان، بل لن يصلح الزَّمان والمكان إلا بالإسلام. (الفنجري، 1978، صفحة 85)

وبما أنَّ الإسلام جاء بمنهج شامل لعلاج كل المشاكل والأزمات، وعلى رأسها المشاكل الاقتصاديَّة، والَّتي كانت محدودة في الصَّدر الأوَّل من الإسلام، وذلك؛ لفقر البيئة، وتواضع الأنشطة الاقتصاديَّة كالرَّعي والتِّجارة، بالإضافة لقوَّة الوازع الدِّينيِّ في النُّفوس، فلا تجد غشًّا، ولا تدليسًا، ولا غبنًا، ولا احتكارًا.

ثُمَّ لمَّا توسَّعت المعاملات بين النَّاس وازدهرت التِّجارة والصِّناعة، وانفتحت المجتمعات والدُّول على بعضها البعض، وضعف الوازع الدِّينيُّ، والإيمان بالله، وظهور الحيل والخديعة في معاملات النَّاس؛ استجدت قضايا اقتصاديَّة تختلف تمامًا عمَّا عاشه سلف الأُمَّة كالشَّركات الحديثة، وبيوع الأسهم، والبورصات، والمعاملات المصرفيَّة، وغيرها، إضافةً إلى الحاجة لضبط معاملات النَّاس وعقودهم؛ لكي لا تُفْضِي إلى النِّزاع والخلاف؛ مِمَّا أدَّى إلى اهتمام العلماء بدراسة هذا العلم، وبحث قضاياه، ومعالجة مشكلاته.

وفي بداية القرن العشرين ظهرت مذاهبُ اقتصاديَّةٌ بثَّتها دول عظمى تريد الثَّروة واستعمار خيرات الشُّعوب، أشهرها والنِّظام الرَّأسماليُّ، والنِّظام الاشتراكيُّ، أمَّا النِّظام الإسلاميُّ فقد ضعف بسبب هيمنة الدُّول الأجنبيَّة على بلاد المسلمين، وإقصائهم للشَّريعة الإسلاميَّة من التَّطبيق والتَّحكيم في شؤون الحياة.

"فلم يظهر الاقتصاد الإسلاميُّ كعلم إلَّا في أواخر القرن الرَّابع عشر الهجريِّ، أو في النِّصف الثَّاني من القرن العشرين، وكانت الرَّغبة في إقامة نظام اقتصاديٍّ عصريٍّ يحفظ هُوِيَّةَ الأقطار الإسلاميَّة، ويحقِّق مصالحها وقوَّتها إثر انهيار الدَّولة العثمانيَّة، ومن هنا نشأ علم الاقتصاد الإسلاميِّ كعلمٍ مستقلٍّ اهتمَّ فيه الباحثون بتأليف الكتب، ونشر الأبحاث، ومناقشة الأفكار؛ ليتبلور لنا مصطلح علم الاقتصاد الإسلاميِّ. (أحمد، 2000، صفحة 15)

2- خصائص الاقتصاد الاسلامي

يتميَّز الاقتصاد الإسلاميُّ عن غيره من الأنظمة المختلفة بعدَّة خصائص فريدة ومتميِّزة تجعله صالحًا لكلِّ زمان ومكان، وهو النِّظام الَّذي يقوم على تطبيق أحكام الشَّريعة الإسلاميَّة في كافَّة أنواع المعاملات داخل النَّشاط الاقتصاديِّ.

فالنَّظام الاقتصاديُّ في الإسلام نظام مثاليٌّ، لا يقف عند حدود الوصف لما هو كائن، وإنَّما يهتمُّ بما يجب أنَّ يكون. وفيما يلي عرض موجز لأهمِّ هذه الخصائص.

أولا: الربانية

النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام نظامٌ **ربَّانيُّ المصدر**، فالوحي الإلهي – ممثلًا في القرآن والسُّنة – هو مصدر هذا النِّظام، ويأتي بعد ذلك مصادر التَّشريع الأُخرى كالإجماع، والقياس، والاجتهاد.

وهذه الخاصِّيَّة – الرَّبَّانيَّة – لاتوجد في أيِّ مذهب اقتصاديٍّ آخر؛ فكلُّ المذاهب الاقتصاديَّة الأخرى من وضع البشر سواء استندت لديانات محرَّفة، أو نظريَّات وضعيَّة من استنباط البشر الَّذي يصيب، ويخطئ، ويتأثَّر بالفلسفات المعتنقة، والبيئة المحيطة.

وهذا النِّظام الاقتصاديُّ كذلك نظام **ربَّانيُّ الهدف**، حيث يتمثَّل مقصده في إشباع الحاجيات الأساسيَّة للإنسان، وتوفيرها له ، وتوفير حدِّ الكفاية اللَّائق به؛ ليحيا حياة طيِّبة رغدة يتحقَّق فيها الإشباع المادِّيُّ، والرُّوحيُّ جنبًا إلى جنب. (دوابة، 2010، الصفحات 52-53)

وهذا بخلاف النُّظم الاقتصاديَّة الوضعيَّة الَّتي لا مقصد لها سوى تحقيق أقصى إشباع مادِّيٍّ ممكن، بدون أي اعتبار إلى الإشباع الرُّوحيِّ، فغايتها تحقيق اللَّذة، أو المنفعة المادِّيَّة، مع إهمال الجوانب الرُّوحيَّة الأخلاقيَّة.

فالتِّجاريُّون هدفهم: الحصول على أكبر قدر من الذَّهب، والطَّبيعيُّون هدفهم: الانتفاع بالثَّروة الزِّراعيَّة، وقلَّلوا من شأن الصِّناعة و التِّجارة، والرَّأسماليُّون هدفهم: المنفعة، وإشباع الرَّغبات دون النَّظر إلى حلال أو حرام.

والماركسيُّون هدفهم المادِّيُّ يتَّجه لخدمة الشُّيوعيَّة الملحدة.

فلا مكان عندهم للمناهج الربانية ، والقيم الأخلاقيَّة، والمعاني الإنسانيَّة. (السالوس، 2008، صفحة 22)

ثانيا : الرقابة المزدوجة

يخضع النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام لرقابتين: بشرية ، وذاتية

فالرِّقابة البشريَّة وجدناها بعد الهجرة؛ فالرَّسول – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فُتِحَتْ مَكَّةُ أرسل إليها مَنْ يراقب أسواقها؛ ومِنْ هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النَّشاط الاقتصاديِّ، إلى جانب الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، وإحساس المسلم أنَّ الله أحلَّ كذا، وحرَّم كذا؛ يفرض رقابة ذاتيَّة.

ولذلك؛ رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصاديِّ كسلوكه في عبادته. (السالوس، 2008، صفحة 23)

أما النُّظم الاقتصاديَّة الوضعيَّة قد انفصلت عن الدِّين تمامًا، وأبعدته عن القيام بدور إيجابيٍّ في نظامها الاقتصاديِّ، ونتيجة لذلك؛ فإنَّ رقابة النَّشاط الاقتصاديِّ في ظلِّ هذه النُّظم مُوكَلَةً إلى السُّلطة العامَّة، تمارسها طبقًا للقانون، الأمر الَّذي يجعلها في النِّهاية عاجزة عن تحقيق جميع أهدافها؛ لعدم وجود رقابة أُخرى غيرها.

و الدليل على ذلك ما هو مُشاهد في ظلِّ هذه النُّظم من تهرُّب الكثير من التزاماتهم، ومن القيود الَّتي تُفرض عليهم لمصلحة المجتمع كالضَّرائب، وذلك كلَّما غفلت الدَّولة، أو عجزت أجهزتها عن ملاحقتهم. (العسال، 1993، صفحة 26)

أمَّا في ظلِّ نظام الاقتصاد الإسلاميِّ :فإنَّه يوجد إلى جوار الرِّقابة الرَّسميَّة الَّتي تمارسها الدَّولة رقابة أخرى أشد وأكثر فاعلية هي **رقابة الضَّمير المسلم**، القائمة على الإيمان بالله، وعلى الحساب في اليوم الآخر، قال تعالى:﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾]سورة الحديد:4]، وقال :﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ** ﴾]آل عمران: 5]، وحيث يشعر الإنسان بأنَّه إذا ما انفلت من الرِّقابة البشريَّة؛ فإنَّه لا يستطيع الإفلات من الرِّقابة الإلهيَّة الَّتي أعدَّت له عذابًا أليمًا في حالة انحرافه.

فهو ينطلق أَوَّلًا من الرِّقابة الذَّاتيَّة الَّتي وضَّحها له النَّبيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لما سُئِل عن الإحسان في حديث جبريل المشهور فقال: **((أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ))**.[1]

وهذا في حدِّ ذاته فيه أكبر ضمان لسلامة النَّشاط الاقتصاديِّ المتَّصف بالإنسانيَّة، والرَّحمة، والعدل.

ثالثا: التوازن

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام وسطيٌّ ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** ﴾]البقرة: 143]، قوامه العدل والقسط، فلا طغيان ولا إخسار، ولا مكانَ فيه للتَّوازن المصنوع أو المغشوش، ولا توازنَ سوى لتوازن العدل والقسط، والوسطيَّة في مآلاتها هي التَّوازن، وهو التَّوازن بين المثاليَّة والواقعيَّة، وبين الماديَّة والرُّوحيَّة حيث يجمع بينهما، وبين مصلحة

[1]صحيح البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البُخَارِي (ت 256هـ) كتاب بدء الوحي، باب سؤال جبريلَ النَّبيَّ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم السَّاعة، وبيان النَّبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– له، حديث رقم (50) ج1 ص19،ط1، 1407هـ، دار الشعب – القاهرة

الفرد، ومصلحة الجماعة، ومصلحة الدَّولة، وبين مصلحة الأغنياء، ومصلحة الفقراء. (الداغي، 2011، صفحة 156) ومن مظاهر توازنه ما يلي:

أ. **الجمع بين الثبات و التطور**: ففي الاقتصاد الإسلاميِّ أمور ثابتة لا تتغير مهما تغيَّر الزَّمان والمكان، كالأصول الاقتصاديَّة الَّتي وردت بنصوص القرآن والسُّنَّة، وهناك أمور متطوِّرة، وهي كيفيَّة إعمال وتطبيق هذه الأصول الإلهيَّة بحسب متطلِّبات الزَّمان والمكان. (الفنجري, محمد شوقي، 2010، صفحة 95)

والدِّين الإسلاميُّ هو الدِّين الخاتم الصالح لكلِّ زمان ومكان، فكأن اقتصاده فيه من المرونة ما يجعله يتَّسع للأساليب المختلفة، والوسائل المتجدِّدة، والعرف مادام لا يتعارض مع أصل ثابت.

والقاعدة الشَّرعيَّة تقول: الأصل في العبادات الحظر إلَّا ما ورد عن الشَّارع تشريعه، والأصل في العادات الإباحة إلَّا ما ورد عن الشَّارع تحريمه. (السعدي، 1998، صفحة 106) لذا اتَّسع الاقتصاد الإسلاميُّ ليشمل ما يستجد من المعاملات المختلفة الَّتي خلت من الرِّبا والغرر الفاحش، ورأينا تغيُّرَ الفتوى تبعًا لتغيُّر الزَّمان والمكان، يُقال: هذا اختلاف زمان ومكان ليس اختلاف حجَّة وبرهان.

وهذه الخاصِّيَّة من خصائص الاقتصاد الإسلاميِّ وحده، فالمذاهب الاقتصاديَّة الأخرى ليس فيها شيء ثابت، بل هي نفسها تتغيَّر باختلاف كلِّ مُنظِّر جديد لكلِّ مذهب، وباختلاف كلِّ عصر ومكان تظهر فيه.

ففي الرأسمالية: نجد آدم سميث يختلف عن ريكاردو، و ريكاردو يختلف عن مالتس ، وكينز يكاد يعود للتجاريين الذين خالفهم آدم سميث، لذا رأينا من يسمون بالتجاريين الجدد. **والماركسيون** يجعلون الاشتراكية مرحلة تسبق الشيوعية. ورأينا الملكية العامة لا تجد لها مكانًا في النظام الرأسمالي، والملكية الخاصة تزحف إلى النظام الماركسي.

ب. التوزان بين المادية و الروحية:

وَازَنَ النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ بين المادِّيَّة والرُّوحيَّة باعتبارهما مكوِّنات الإنسان ذاته، فلا يهمل الجوانب المادِّيَّة على حساب الجوانب الرُّوحيَّة، أو يهمل الجوانب الرُّوحية، ويقدِّس الجوانب المادِّيَّة النَّفعيَّة كما هو عليه الحال في النُّظم الوضعيَّة :﴿ **فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾]الجمعة: 10]، حتَّى لا يقع الإنسان أسيرَ الرهبانية، أو في سعير الشهوانية المادية . (دوابة، 2010، صفحة 58)

وذلك على النَّقيض من الأنظمة الاقتصاديَّة الوضعيَّة الَّتي ركَّزت على الجانب المادِّيِّ؛ حتَّى أصبح الهدف الوحيد للنَّشاط الاقتصاديِّ للإنسان المعاصر، دون مراعاةٍ أو التفات للقيم الأخلاقيَّة والرُّوحيَّة، إذ إنَّ **الشُّيوعيَّة الماركسيَّة** تُنكر الدِّين، وتعتبره أفيون الشُّعوب، وتركِّز على التَّطوُّر المادِّيِّ للحياة، وتمحو مشاعر الإخاء في النُّفوس البشريَّة، وتدعو إلى الصِّراع الطَّبقيِّ بين أفراد المجتمعات.

أمَّا **الرأسمالية** : فإنهَّا وإن كانت لا تُنكر الدِّين والأخلاق، إلَّا أنَّها قصرتها على نطاق الكنيسة، وأبعدتها عن القيام بدور إيجابيٍّ في نظامها الاقتصاديِّ، وَمِنْ ثَمَّ؛ فإنَّ التَّفاعل الإيجابيَّ والفعَّال بين النُّظم الدِّينيَّة والدُّنيويَّة ليس له وجود في المجتمع الرَّأسماليِّ أو الاشتراكيِّ (المرزوقي، 2001، صفحة 60).

ج. التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح العامة:

وَازَنَ الاقتصادُ الإسلاميُّ كذلك بين المصلحة الخاصَّةِ، والمصلحة العامَّةِ فكلٌّ منهما في نظر الإسلام أصلٌ يُرَاعَى، بحيث لا تهدر المصلحة العامَّة شأن النُّظم الفرديَّة، ولا تهدر المصلحة الخاصَّة شأن النُّظم الاجتماعيَّة، وإنَّما يُهتم بالمصلحتين على درجة واحدة، ويحاول دومًا التَّوفيق بينهما. (الفنجري, محمد شوقي، 2010، صفحة 97)

فهو يوازن بين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة، فيُعطي الفرد بالقدر الَّذي لا يَطْغَى على الجماعة، ويُعطي الجماعةَ بالقدر الَّذي لا تَطْغَى فيه على الفرد. (كمال، 1407 هـ، صفحة 144)

إنَّ سيادة التَّوازن بالقسط في النِّظام الاقتصاديِّ الإسلاميِّ، وبما يتضمَّنه من التَّوازن بين الرُّوح والمادَّة، والدُّنيا والآخرة، والعبادة والمعاملة، والفرد والجماعة، والتَّنمية، والرِّعاية الاجتماعيَّة؛ يحقِّق السُّموَّ للمجتمع؛ فينجو من الإفراط الَّذي يمزِّقه، والتَّفريط الَّذي يضيِّعه، وتعلو فيه القيم، وتُحترم فيه الحوافز، والرَّغبات، والملكيَّات، والسَّعي نحو العمل الصَّالح، والَّذي يقود إلى الفلاح. (دوابة، 2010، صفحة 59)

رابعا : الواقعية

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام واقعيٌّ، فهو مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ :﴿ **أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾ **]الملك: 14.[** نظام لا يميل إلى الخيال، فهو واقعيٌّ في غاياته وطريقته؛ لأنَّه يستهدف في مبادئه الغايات الَّتي تنسجم مع واقع الإنسانيَّة.

فالاقتصاد الإسلاميُّ واقعيٌّ في مبادئه، ومنهجه، وأحكامه، ينظر إلى الواقع العمليِّ الَّذي يتَّفق مع طبائع النَّاس، ويُراعي دوافعهم، وحاجاتهم، ومشكلاتهم، لا يجنح إلى خيالٍ و أوهامٍ، ولا ينزل إلى دركٍ لا يتَّفق مع البشريَّة الَّتي كرَّمها اللهُ –عزَّ وجلَّ. (السالوس، 2008، صفحة 26)

بخلاف الأنظمة الاقتصاديَّة الأخرى، فالرَّأسمالية قدَّست الملكيَّة الفرديَّة، وظنَّت –خلافًا للواقع– أنَّ المصلحة الخاصَّة تحقِّق المصلحة العامَّة، وتركت باب الحرِّيَّة الاقتصاديَّة مفتوحًا بلا ضوابطَ أخلاقيَّة أو إنسانيَّة، وقدَّست المنفعة، كما نَحَت الاشتراكيَّة منحًى مخالفًا للواقع؛ فأهملت النَّزعة الفرديَّة، والفطرة الرَّبَّانيَّة للملكيَّة، وجعلت الفردَ أسيرًا لمطعمه، وملبسه، ومسكنه، وأعلنت حربها، وتوارت نحو ما سمَّته الحافزَ القوميَّ للإنتاج. (دوابة، 2010، صفحة 59)

فهذه السِّمة المميِّزة للنِّظام الاقتصاديِّ جعلته يقف أمام كلِّ الأزمات الَّتي مرَّت بالعالم من ظهوره على يد النَّبيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، بينما مُنِيَت الرَّأسماليَّة بالأزمة تلو الأخرى، وأوشكت الاشتراكيَّة على الفناء.

خامسا : العالمية

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام عالميٌّ، وهذه العالميَّة تنبثق من عالميَّة الرِّسالة، الَّتي جاءت بمنهج الإسلام الشَّامل الَّذي يمثِّل النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ أحدَ أجزائه، فلا يُمكن حصر نطاق النِّظام الاقتصاديِّ الإسلاميِّ على بيئة، أو مكان معيَّن، أو قوم محدَّدين كما هو الحال في نظام الاقتصاد التَّقليديِّ الَّتي ارتبطت بالبيئة المحيطة، والفلسفة المعتنقة، والهوى المتَّبع، وحتَّى الشَّرائع السَّابقة للشَّريعة الإسلاميَّة، ارتبط نزولها بقومها خاصَّةً، بينما أُنزلت الشَّريعة الإسلاميَّة للنَّاس كافَّة.

فهو الدِّين الخاتم الَّذي تميَّز بعالميَّته، ولهذا؛ جاء بأحكامٍ كلِّيَّة، ومبادئَ عامَّةٍ تُناسب كلَّ زمان ومكان، وجمع بين الثَّبات والمرونة، واتَّسع لاجتهادات المجتهدين، وجعل الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يوجد ما يُعارض نصًّا، أو أصلًا ثابتًا، أو مقصدًا من مقاصد التَّشريع الإسلاميِّ، بينما نظرت المذاهب الاقتصاديَّة الوضعيَّة إلى البيئة الَّتي نشأت فيها، حتَّى إنَّهم فشلوا في وضع الحلول المناسبة لبيئاتهم.

وقد ظهرت عالميَّة النِّظام الاقتصاديِّ الإسلاميِّ بصورة عمليَّة بعد حدوث الأزمة الماليَّة العالميَّة بالولايات المتَّحدة في العام 2008م، حيث تعدَّدت المطالبات في دول الغرب بالأخذ بالنِّظام الاقتصاديِّ الإسلاميِّ، وفي مقدِّمة ذلك الفاتيكان نفسه، فقد ذكرت صحيفة الفاتيكان الرَّسميَّة في عدد (6مارس 2009م) أنه: قد تقوم التَّعليمات الأخلاقيَّة الَّتي ترتكز عليها الماليَّة الإسلاميَّة بتقريب البنوك

إلى عملائها بشكل أكبر من ذي قبل، فضلًا على أنَّ هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلَّى بالرُّوح الحقيقيَّة المفترض وجودها بين كلِّ مؤسَّسة تقدِّم خدمات ماليَّة. (دوابة، 2010، صفحة 60)

فالنِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ أثبتت التَّجارب المختلفة، والأزمات المتوالية أنَّه هو العلاج الأمثل، والنِّظام الأفضل لمعالجة القصور، والقضاء على المشاكل، والأزمات الاقتصاديَّة؛ فكلُّ الأنظمة الاقتصاديَّة الوضعيَّة –دون استثناء – لم يأتوا بما يصلح للنَّاس حتَّى في الحدود الإقليميَّة، شأن أيِّ نظامٍ وضعيٍّ لا يستمدُّ من حكيم خبير.

ثانيا:أهم مفكري الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى الذين اهتموا بالقضايا الاقتصادية

وبالرغم من إن كانت العصور الوسطى هي عصور الظلمات والتأخر بالنسبة للدول الأوروبية، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى جميع الدولة الإسلامية، و ازدهرت علوم كثيرة مثل: الفلسفة و العلوم، و التاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم منهم من كان في صدر الاسلام مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومنهم من كان من عصر التابعين مثل أبو يوسف صاحب الامام ابي حنيفة و الفرابي ، وفي العصر الوسيط نجد المقريزي و ابن خلدون فكان الأبرز و الأكثر إبداعا في مجال العلوم الاجتماعية بما فيها من الاقتصاد.

1- **من رواد الصدر الأول في الإسلام.**

يتم البحث على ضوء الرواد الذين كان لهم السبق في تطبيق مبادئ وميادين الاقتصاد الإسلامي قبل أن يكون علما . ً كغيره من العلوم الأخرى:

- **عمر بن الخطاب رضي الله عنه:** لعمر رضي الله عنه شخصية قوية كان لها اكبر اثر في تفكيره ، حيث انبثقت من هذه الشخصية تلك الاجتهادات العظيمة التي ما زالت حتى الآن موضع فخر وإعجاب من الدارسين الإسلاميين، والتي كانت نقطة تحول في تاريخ أمتنا وتشريعنا العظيم.

و عمر رضي الله عنه هو القائد العظيم الذي استطاع أن يدير هذه الدولة العظيمة بجدارة ونجاح عظيمين، فمن أعماله التي كانت ثمار فكره اليقظ، ما نذكره فيما يأتي على سبيل المثال لا الحصر:

1- محاسبة أولاده كما يحاسب نفسه، حتى لا يكون هناك أي استغلال لمركزه.

2- مراقبة الأسواق ومنع الغش والغبن..

3- تفقد شؤون الرعية، وإنصاف من كان بحاجة إلى ذلك.

4- تحقيق مصلحة المجتمع، وتقديمها على المصالح الخاصة.

5- وقف الأراضي المفتوحة، وفرض الخراج عليها.

6- تحديد حق الشخص في إحياء الأرض الموات.

7- تحديد الاقتطاع بما يقدر المقطع إليه على القيام به.

8- تخميس السلب عند ما يكون كثير.

9- منع إعطاء الأغنياء من ذوي القربى من الخمس.

10- منع حق المؤلفة قلوبهم في أموال الزكاة.

11- فهم النصوص في إطارات المصالح الجماعية.

12- تقييد النصوص بالتطورات الزمنية الملائمة للمصالح الجماعية.

13- شمولية التكافل الاجتماعي لمختلف حالات المجتمع منذ الولادة حتى الوفاة.

كل ذلك أعطى دلالة مضيئة على حسن التنظيم والإدارة، والرباط المحكم بين الحاكم ومعاونيه و الشعب. (محمد، 1998، صفحة 26)

- **أبو ذر الغفاري** رضي الله عنه : هو صحابي جليل، اشتهرت عنه أراء خاصة في المسائل المالية، وكانت له مواقف خالدة مع عثمان و معاوية، وهذه الآراء كانت ميدانا واسعا في الدراسات الاقتصادية لعدد من الدارسين والباحثين هذه الأيام و ما سبقها.

ابو ذر الذي عاش في قبيلة عربية اتصفت بالشجاعة والحب للإسلام، فنشأ مؤمنا صالحا يتصف بالشدة والجفاء والبؤس والقوة والاندفاع، فلم يكن يهاب أحدا، و كان زاهدا في الدنيا ، متطلعا إلى الآخرة، وإن الدنيا لا تساوي في نفسه شيئا. و نذكر فيما يأتي بعضا من أدائه في المسائل المالية:

1- الخوف من الاكتناز للذهب والفضة، ولذلك أكثر من الإنفاق في سبيل الله تعالى.

2- العمل على إبعاد أمراء المسلمين، من السلوك الوعر في الترف والاكتناز.

3- الوقوف في طريق الأغنياء ومقاومتهم حتى لا يغرقوا في الإسراف والتبذير وسوء المصير.

4- النصح لمعاوية بذكر تبعية الأموال التي بين يديه بأنها أموال ملك للناس لا يجوز له أن يتصرف فيها إلا وفقا لمصلحتهم ولا يعود عليهم بالخير، وقبل معاوية بذلك.

5- القيام بمواساة الفقراء من قبل الأغنياء، حيث أعد لهم حقوقا كثيرة في أموال الأغنياء وهي أموال كافية للقضاء على الفقر.

6- المسؤولية المترتبة على الدولة للقيام برعاية الفقراء الأيتام.

7- الإنفاق واجب، فعلى المسلمين أن ينفقوا ما زاد عن حاجتهم لمدة(سنة12)

8- التوزيع العادل للثروة بين الناس، كي تضيق الهوة بين الأغنياء والفقراء. (فاروق، 1988، الصفحات 433-445)

- **خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز** يعتبر عمر بن عبد _ من رواد الاقتصاد الإسلامي الذين أرسوا له قواعده منذ صدر الإسلام، بما _ العزيز وضعه من أحكام نتيجة اجتهاداته الفقهية والاقتصادية. ومن أبرز آثاره في مجال الاقتصاد الإسلامي ما يلي:

1- تنازل الخليفة عن أمواله لصالح بيت مال المسلمين كي يكون قدوة لولاته وعماله وشعبه.

2- تشجيع الناس على النشاط التجاري، لأن التجارة باب من أبواب الرزق.

3- رفض عمل الحاكم بالتجارة، لأنها ستشغله عن مهامه المنوطة، لأن عمله يحتاج إلى تفرغ.

4- حرصه على تطبيق مبدأ العدالة في فرض الضرائب وتحصيلها.

5- تطبيق مبدأ العدالة، والقضاء على ظلم الرعية. (محمد، 1998، الصفحات 35-41)

2- من رواد عصر التابعين.

من أشهر رواد الاقتصاد في عصر التابعين، الكثير من العلماء الذين تركوا آثارا ناجحة في ميدان الاقتصاد الإسلامي نذكر منهم:

- **أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة** :يعتبر أبو يوسف مؤسس علم المالية الإسلامية، فهو أول من وضع القواعد والمبادئ المنظمة لمالية الدولة، وله كتاب (الخراج) الذي تضمن أبوابا في الاقتصاد .(فاوق، 1998، صفحة 32)

- **الفارابي والمدينة الفاضلة:** تعتبر المدينة الفاضلة من أهم كتب الفارابي، وفي هذا الكتاب يبحث عن السعادة التي ينبغي أن تسود المجتمع، وذلك بتعاون أفراده مع بعضهم البعض معاونة كاملة وهي كالجسم ينبض بالقلب .(فاوق، 1998، صفحة 34)

وقد سما الكتاب بموضوعاته الفكرية وخاصة من الجانب الاقتصادي، حيث جعل التعاون بين الناس سببا في كثرة الإنتاج وتحقيق الرفاه والأمن والاطمئنان الاجتماعي، أما إن بقي الفرد وحيدا منعزلا عن الآخرين، فإنه يقاسي المتاعب والمصاعب.

وكتب الفارابي عن الصناعات، ونحا فيها نحوا فلسفيا، ولم يتعرض لها اقتصاديا، مع أن الصناعة باب من أبواب الاقتصاد .وكتب عن العدل الذي هو أساس السعادة للدولة.

3- من رواد العصر الوسيط

- **ابن حزم القرطبي الأندلسي** :يعتبر ابن حزم من رواد علم الاقتصاد، فإنه بحث في موضوعات ومشكلات اقتصادية قبل أن يعرفها علماء الاقتصاد في العصر الحديث، فهو رائد علم الاقتصاد الاجتماعي، فمن الموضوعات الاقتصادية التي بحثها :البيوع والسلم، الربا ومضاره، القروض وفوائدها، الأجور، الضرائب وأنواعها، مشكلة الفقر وكيفية علاجها، وموقفه من الطبقات الفقيرة، وبحث في المشكلة الاقتصادية التي هي عدم تناسب الحاجات مع الموارد ونتيجة لذلك أطلقوا عليه (الاقتصادي الحر). (محمد، 1998، صفحة 86)
- **الإمام الغزالي الشافعي** :للغزالي العديد من الآراء الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة في عالم الاقتصاد منها:
  - ✓ العمل مستشهدا بالأدلة من القرآن والسنة النبوية وآثار الصحابة.
  - ✓ الحسبة (التموين والتسعير) ومقتضاها الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.
  - ✓ فكرة فرض ضرائب الأرباح التجارية :ليستفيد منها الفقراء وغيرهم من الضعفاء في المجتمع.
  - ✓ الاحتكار :والذي هو سبب من أسباب الظلم، ولذلك حرمه الإسلام .(محمد، 1998، صفحة 94)
- **أحمد بن تيمية** :من أشهر كتب ابن تيمية كتابه الذي يتعلق بالاقتصاد وهو الحسبة، فقد احتوى هذا الكتاب على عدد من الموضوعات المنظمة للحسبة ابتداء بعمل المحتسب ومن ثم إلى:

- ✓ أنواع المعاملات والاحتكار وكيف يعامل المحتكر.
- ✓ التسعير رعاية لمصلحة الضعفاء في الأمة.
- ✓ الزراعة على أنها سبل من سبل العمل والاستثمار الحلال.
- ✓ الشركات التي فيها التعاون تلمؤخي إلى زيادة الإنتاج.
- ✓ وإلى جانب ذلك :الأجور، النقابات، العقوبات التي تقع على المخالف، وأخيرا الصفات الحسنة التي يتحلى بها المسلم .(محمد، 1998، الصفحات 189-190)

- **أفكار ابن خلدون** : عاش ولي الدين أبو عبد الرحمان بن محمد بن خلدون خلال القرن الرابع عشر (1332م /1406 م) (732هـ/808 هـ) و هو مفكر عربي اسلامي على الرغم انه يحسب على علم الاجتماع الى كتابه مقدمة و ما يحتويه من العديد من الأفكار في الموضوعات الاقتصادية يجعله من أبرز المفكرين الاقتصادين الذين سبقوا عصرهم و سنلقي نظرة متواضعة على بعض ما جاء به فيما يخص العمل و القيمة لدقتها و موضوعيتها :

1- **العمل** : تلقى عنصر العمل اهتمام كبير عند ابن خلدون بحيث جعله المصدر الاساسي للثروة و المزيد منها بقدر ما يبذل الفرد من المجتمع منه بقدر ما تكون ثروته و الغنى و النمو كل ذلك رهين بالانتاج و لا انتاج بغير عمل ، يقول ابن خلدون "أعلم أن الكسب انما يكون بالسعي في الاقتناء و القصد الى التحصيل فلا بد في الرزق من السعي و عمل و لو في تناوله و ابتغائه من وحوده "**قال الله تعالى :﴿ فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (الاية 17/ العنكبوت)** و السعي اليه انما يكون لاقدار الله تعالى و الهامه فالكل من عند الله فلا بد من الأعمال الانسانية في كل مكسوب ، لأنه ان كان عملا بذاته مثل الصنائع فظاهر ، و ان كان مقتنى من الحيوان و النبات و المعدن فلابد فيها من العمل الانساني كما نراه ، و الا لم يحصل و لم يقع به انتفاع ".

- و قد اشار الى تخصص و تقسيم العمل لكن سماها التعاون و توزيع الأعمال ، و لم يقف هنا بل اشار الى اهم الأسس و الضوابط التي يرتكز عليها و قد اشار في ذلك الى ضرورة توفر الارادة و القصد و التخطيط و التفكير الرشيد فالعمل يتطلب يدا و فكرا ، و كان بذلك يتطلع الى العمل الماهر المدرب ، كذلك اشار الى أهمية الاجادة و الاتقان و المواصلة و

الاستمرارية ، هذا كله مع التأكيد أن الضابط الاساسي للعمل التعاون و توزيع الأعمال . (دنيا، 1993، صفحة 30)

2- **القيمة** : أما من جانب القيمة فنجد ابن خلدون يفرق بين الثمن و القيمة بانهما مصطلحان مختلفا المضمون فيقول مثلا : فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة و منافسة في الاستثار بها "

حيث يرى أن القيمة و ان ارتبطت بالثمن الا أنها من حيث حقيقتها متميزة عنه فالثمن ظاهرة سوقية قد تعبر عن القيمة و قد لا تعبر حسبما تكون عليه السوق .

أما بالنسبة لمحددات القيمة فيرجعها للعمل و المنفعة و قد وردت عبرات كثيرة له تدل على ذلك منها فبالنسبة للعمل " ان هذه الأموال هي قيمة الأعمال الانسانية . (دنيا، 1993، الصفحات 33-36)

3- **المنفعة** : و في المنفعة يقول "....تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها و تتملك بالأثمان اليسيرة " " ان الكسب قيمة الأعمال و انها متفاوتة بحسب الحاجة اليها فاذا كانت الأعمال ضرورية في العمران عامة كانت قيمتها أعلى . (دنيا، 1993، الصفحات 61-67)

- **المقريزي وأهم أفكاره**

سنتعرف الآن على مفكر اقتصادي آخر كان له إسهام واضح في القضايا الاقتصادية، وهو أيضًا من فترة العصور الوسطى (1364 ،1454)، وهو العلامة تقي الدين احمد بن علي المقريزي ولد في القاهرة، ويعتبر عميدا للمؤرخين في العالم العربي والإسلامي في تلك الفترة، ألّف الكثير من المؤلفات التي تنا ول فيها أمورا اقتصادية عدة.

تأثر المقريزي بابن خلدون ومنهجه في تمحيص الظاهرة واكتشاف منطقها، إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر.

فابن خلدون كان يفسر الظواهر (بالذات الظواهر الاقتصادية) من خلال نظرية القيمة، أما المقريزي حاول تفسيرها على أساس نقدي، ونعني بذلك التحليل المبني على ما له علاقة بالنقود ودورها في الاقتصاد، أو ما يسمى اليوم بالسياسة النقدية.

ومساهمة المقريزي في الاقتصاد تتضح من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية، وباهتمامه ببعض المشكلات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لا الحصر :قضايا وأمور النقود والغلاء، توزيع الدخل، وقضايا السوق أو الأسواق . (بويلي، 2014–2015، صفحة 98)

أ. **الاستثمار** :لم يقدم المقريزي تعريفا واضحا محددا للاستثمار، إلا أنه أشار إلى مفهومه من خلال جملة من الكلمات المحددة بوضوح، إذ يرى أن الربح هو المحدد الأساسي والرئيسي للاستثمار، وأن الخسارة يأباها كل إنسان بطبيعة و لا يرضاها، أي أن الإنسان المستثمر يقدم على الاستثمار حين يغلب على ظنه أنه سينال ربحا من وراء استثماره، ويحجم عنه حين يظن أنه سيناله أو يلحقه الخسارة منهم وهنا لابد من الإشارة أن المقريزي لم يغفل العوامل الخارجية التي تؤثر على الإنفاق الاستثماري منها :العوامل المناخية والعوامل الطبيعية.

ب. **القيمة في العمل حسب المقريزي** :تعتبر هذه النقطة من النظريات الأساسية التي يشتهر الاقتصاد الحديث وتعرف بنظرية القيمة في العمل، حيث يعتقد المقريزي أن إشباع الحاجات الاجتماعية في ظروف الإنتاج والتبادل البضائعي إنما يتحقق فقط بعملية البيع والشراء في السوق على أساس التبادل، الذي يستند إلى كمية متعادلة بين العمل الذي بذل في إنتاج هذه البضاعة وثمنها، وهو يؤمن بأن سعي الناس وعملهم في عملية التبادل هذه إنما هو أمر طبيعي موجود في جميع الأمم و المجتمعات .

1- **سيرورة الأسعار حسب المقريزي** :حيث قسم مثل أستاذه ابن خلدون السلع إلى صنفين أساسيين، سلع ضرورية مثل :المواد الغذائية كالحنطة والبصل والثوم، وأخرى كمالية مثل الفواكه والملابس والأواني، وأكد على نظرية ابن خلدون في الأسعار مشيرا إلى كون السعر قيمة البضاعة فهو التعبير الحقيقي عن قيمة البضاعة، والمقصود هنا العمل الذي يبذل في إنتاج هذه السلع، وتبدو نفقات العمل في إنتاج هذه البضاعة أو تلك في غاية الوضوح بالنسبة إلى الكثير من البضائع وهو ما يسمح بتقدير قيمة مرتفعة أو منخفضة للبضائع.

2- **التحليل النقدي عند المقريزي** : يحكي فيه تاريخ الغلاء أو التضخم في مصر ويحلل (إغاثة الأمة بكشف الغمة) من كتب المقريزي كتاب الذي اجتاح مصر في حياته، وأراد من خلال تحليله التمييز (التضخم الجامح) أسبابه وآثاره، والغمة هي بين الأسباب الهيكلية والنقدية وتلك المتعلقة بالسياسات العامة

- أما الهيكلية فأهمها نقص الإنتاج الزراعي والحيواني؛ وأهم أسبابه شح مياه النيل ثم الاحتكارات التي تنتهز فرصة نقص الناتج الزراعي، ثم الرشوة المسؤول عن الأسواق .خاصة حينما يتولى منصب (المحتسب).
- أما السياسات العامة، فتتمثل في عدم قيام الوالي أو السلطان بالضرب على أيدي المحتكرين والراشين والمرتشين، لأنه لو فعل هذا لما تجرأوا. (سمير، 2014، الصفحات 56-57)

المحاضرة السادسة :الفكر الاقتصادي الأوربي المعاصر

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية أو الدولية من أقدم إهتمامات الفلسفة الإقتصادية ورجال الإقتصاد و اليوم إزدادت أهمية هذه التجارة حتى أصبحت عاملا رئيسيا في الإستراتيجية الاقتصادية و السياسية للدول، و تتسم العلاقات الإقتصادية الدولية بطابع يجعلها تغاير العلاقات الإقتصادية الداخلية حيث يعترضها عدة قيود وعوائق تفرضها الدول للمحافظة على سياستها أو اقتصادياتها ومن هنا نستشف أن التجارة الدولية أو الخارجية تستجيب للظروف والعوامل الخارجية من ناحية وتؤدي دورا هاما في الإقتصاد الوطني من ناحية أخرى ، ولكن كيف تمكنت هذه التجارة من التطور والإزدهار إلى الشكل الذي أصبحت عليه الآن وما هي الأفكار التي ساهمت في بلورت طرق المعاملات التجارية الدولية ، لعل من أهم الأفكار أو المذاهب التي أدت بالتجارة الدولية إلى ما آلت إليه هو **المذهب المركانتيلي** أو التجاري الذي يعد أولى خطوات التفكير الإقتصادي الدولي ونقطة إنطلاق السياسات والإستراتيجيات في المعاملات التجارية الدولية. ترى ما هي المركانتيلية؟ ، ما هي ظروف نشأة هذا المذهب وكيف تم؟ هل كان فعلا مذهبا فعالا ومحققا لرفاهية الشعوب والأمم وما هو النقد الموجه له؟

كل هذه الاسئلة وغيرها سوف يتم الاجابة عليها في محاور المحاضرة التالية وفق ما يلي:

أولا: التعريف بالمذهب المركانتيلي أو التجاري

ثانيا: مبادئ الفكر الماركانتيلي

ثالثا: السياسات المتبعة في الفكر المركانتيلي.

رابعا: أنواع السياسات التجارية الاوروبية في عهد الفكر الماركنتيلي.

خامسا: أهم مفكري الفكر التجاري(الماركنتيلي)

سادسا:سلبيات المدرسة المركنتيلية

سابعا: النقد الموجه من طرف منظري المدرسة الطبيعة والكلاسيكية

أولا: التعريف بالمذهب المركانتيلي أو التجاري

1- تعريف المركانتيلية

المركانتيلية هي مذهب إقتصادي ظهرت بوادره أبتداء من أواخر القرن الرابع عشر وساد إلى غاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر و **المركانتيلية** لغة جائت من Merchant بالأنجليزية التي تعني " **التاجر**" أما إصطلاحا فهي المذهب الذي أولى إهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة "ذهب وفضة" باعتبارهما أساس ثروة الأمة ومنبع قوتها. (المعموري, عبد العلي، 2012، الصفحات 231-232)

2- الظروف التي مهدت للفكر الإقتصادي المركانتيلي

شهد القرن الخامس عشر والسادس عشر تحرر العبيد من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا، و أتجه معظم المتحررين للعمل في التجارة إلا أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الإتساع و الأهمية بحيث يوفر لهم مكانة إقتصادية كبرى وسطوة سياسية في بلادهم . لقد جاء التغيير الأساسي في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو بصورة متسارعة بحيث أدت تدريجيا إلى ثراء التجار و أدت إلى رفع أهميتهم في النشاط

الإقتصادي و ظهورهم كطبقة إجتماعية قوية في بلدانهم ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تطور التجارة الدولية أنذاك:

- إتصال أوروبا بالمشرق الإسلامي المتقدم حينها.

- إكتشاف طرق مواصلات بحرية جديدة كطريق رأس الرجاء الصالح.

- - إكتشاف القارة الأمريكية الغنية بالذهب و كانت النتيجة الحتمية لاكتشاف المناجم الغنية بالذهب في القارة الأمريكية وزيادة التجارة الخارجية ونموها مع الشرق الأوسط والأقصى ، الى أن زاد ثراء طبقة التجار وزادت قوتهم داخل بلدانهم وبدأو يسعون تدريجيا إلى تحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين فتكونت في كل مدينة عينة لإدارتها مكونة من طبقة التجار ذوي النفوذ وصاحب هذه التطورات إتخاذهم مع الملك لمحاربة الإقطاعيين و تقويض نفوذ النبلاء و الأمراء ولقد كان لإكتشاف الموارد الجديدة للثروة أيضا أثر إقتصادي له أهمية كبرى فلقد تدفقت المعادن النفيسة على أوروبا وخاصة الدول الإستعمارية الكبرى مثل : إسبانيا ، البرتغال ، انجلترا ، هولندا ، فرنسا واستخدمت هذه المعادن في شراء المنتجات من البلدان الأوربية المتقدمة. (العوضي، 2019، صفحة 67)

- ومن جهة أخرى ونتيجة لتحالف الملك والتجار فقد تم القضاء على سلطة الإقطاعيين والنبلاء و الأمراء ، وتمكن الملك من فرض سلطة مركزية على سلطات الأمراء التي كانت تقوم في مراكز متعددة داخل الدولة و كانت هذه الخطوة الأولى التي أدت إلى ظهور الدولة الأوروبية الحديثة ، التي تقوم على أساس قومي و تخضع لسلطة مركزية واحدة وكانت القوة الثانية التي أدت إلى ظهور الدولة الأوروبية الحديثة بروز القوميات العرقية و تفكك الإمبراطوريات الكبرى و انهيارها و يعد ظهور الدولة الأوروبية بهذا الشكل الحديث ذا أثر بالغ في سياسة التجاريين ، إذ قام هؤلاء برسم سياسة التجارة الخارجية على مستوى الإقتصاد القومي بما يخدم مصلحتهم و يحقق لهم أكبر ربح و أكثر ثراء. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 234)

– ولقد كانت حركة النهضة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث التي ساهمت في تطور الفكر السياسي و الإقتصادي الأوروبي ، والتي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية المتحررة من الدين ومن فلسفات وقيود الكنيسة وأدى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم إلى إنهيار بقية أعمدة النظام الإقتصادي وتقوية السلطة المدنية للملك أو الحكومة.

– من جهة أخرى لا تؤمن إلا بمصلحتها القومية وتعمل جاهدة على مد سلطانها و توسيع رقعتها إلى احتدام الصراع بين هذه الدول لصون مستعمراتها وعدم السماح لأي دولة باستغلال مواردها. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 236)

3- نشأة المركانتيلية

في مثل هذه الظروف كان لابد لهذه التطورات أن تجد تعبيرا عنها في مجال الفكر الاقتصادي، فانهيار النظام الاقتصادي وقيام الدول الوطنية ذات السلطة المركزية ووقوع كل منها في سباق مع الآخرين من أجل بسط سلطانها و الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية كل هذه التطورات اقتضت فلسفة جديدة تختلف عن تراث العصور الوسطى ، ومن هنا نشأت مجموعة الأفكار التي أطلق عليها فيما بعد **الميركانتيلية** أو التجارية ويربطها جميعا خيط واحد وهو محاولة الكشف عن السياسة الاقتصادية الملائمة لحاجات الدول الصاعدة. (العوضي، 2019، صفحة 65)

ثانيا: مبادئ الفكر الماركانتيلي :

يقدر علماء الفكر الإقتصادي على أن أفكار التجاريين كانت تدور حول عدد من المبادئ الأساسية ألا وهي:

1- **العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس:** إن التجاريين كانو يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة باعتبارهما عماد ثروة الأمة ونقطة قوتها، و يصدق ذلك بصفة خاصة على كتابات التجاريين قبل بداية القرن السابع عشر ومن ثم يميل بعض الشراح إلى إطلاق إسم **المعدنيين** " **Bulliomists**" على رجال الرعيل الاول من الفكر التجاري إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرتهم إلى الثروة . وبالنظر إلى الظروف التي أتت

بالمذهب التجاري والتي كان ضمنها ظهور الدولة الإقليمية نجد أن دوافع التجاريين لإعطاء المعادن النفيسة كل هذه الأهمية كانت منطقية فقد أستنفذت الحرب المتواصلة خزائن الملوك ولم توفر الضرائب الإيراد اللازم لقيام الدولة بأعباء الدفاع والحروب والإدارة العامة، وأصبح الملوك في ضائقة مستمرة ، والملك ليس في حاجة إلى قمح أو قطن لمتابعة حروبه والقيام بسائر نفقات الدولة ، وإنما هو بحاجة مستمرة إلى ذهب وفضة ليؤكد سلطانه ويحقق أطماعه ويدرأ عن نفسه أطماع غيره إذن فالمعدن النفيس وقوة الدولة توأمان لا ينفصلان .(البلاوي، 1995، صفحة 40)

غير أن المسألة لا تقف عند حد ملائمة المعدن النفيس للقيام بحاجات الدولة الناشئة فالواقع أن وجهة نظر التجاريين تستند إلى أكثر من ذلك، فإننا نجد في كتابات بعضهم قياس ثروة الأمة على ثروة الأفراد ، فكما أن الفرد يقاس غناه بما لديه من ذهب وفضة كذلك شأن الأمم وفي ذلك (يقول توماس مان 1664 ويصدق ثروة المملكة ما يصدق على ثروة الفرد الذي يكسب دخلا سنويا مقداره 1000 جنيه ولديه رأس مال نقدي يبلغ ألفا من الجنيهات .

إذا أنفق هذا الفرد 1500 جنيه في السنة فإنه سيفقد كل أمواله بعد أربع سنوات في حين سيضاعفها خلال نفس المدة إذا أنفق 500 جنيه سنويا فقط وهذه القاعدة لا تغيب أبدا في حق المملكة. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 253)

كذلك يمكننا أن نركز على عنصرين هامين أدبيا بالتجاريين إلى إتخاذ هذا الموقف من المعادن النفيسة:

أولا: الإرتفاع الشديد للأسعار في أوروبا خلال القرن السادس عشر الذي صاحبته زيادة ضخمة في كمية المعادن النفيسة المتدفقة إلى أوروبا وبزيادة غير معهودة في نواحي النشاط التجار ي والصناعي والحرفي وقد دفع هذا المركانتيليين إلى الربط بين هذه الظواهر المختلفة وكان التفسير الذي خلصوا إليه هو أن الزيادة في النشاط الإقتصادي قد تترتب على الإرتفاع في الأسعار وزيادة الموجود في الدولة من المعادن النفيسة (النقود الذهبية والفضية) لكن هذا التحليل لم يكن مبينا على أي أساس علمي بل هو عبارة عن استنتاج جاء من حدوث ظاهرتين معا في آن واحد.

ثانيا – إعتقاد العديد من التجاريين أن مستوى سعر الفائدة يحدد كميات القروض التي تستخدم في القيام بالنشاط الإنتاجي والتجاري وأن مستوى الفائدة يتوقف على كمية المعادن النفيسة الموجودة في

الدولة فإذا زادت كمية النقود وأنخفض سعر الفائدة فهذا سيؤدي حتما إلى زيادة النشاط الإقتصادي . (الببلاوي، 1995، صفحة 39)

2- تحقيق ميزان تجاري موافق

من أهم المبادئ التي أعطاها التجاريون أهمية كبرى هو مبدأ الإهتمام بالتجارة الخارجية أو الدولية فمن وجهة نظرهم إلى العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس فإن الزيادة من هذا المعدن يعني زيادة ثروة الأمة ومن ثم فإذا كان للبلد مناجم لهذه الثروة وجب عليهم استغلالها بشتى الوسائل وإذا إفتقر البلد لمناجم ومعادن نفيسة فالطريق إلى زيادة رصيده منها يمر عبر التجارة الدولية وهذا لا يتحقق إلا إذا باع البلد سلعا للعالم الخارجي بقيمة تزيد عن كمية ما يشتريه منه وهذا ما يسمى تحقيق الفائض في الميزان التجاري وهذا الفائض المتحقق يزيد من ثروة الدولة من المعدن النفيس وبالتالي وكنتيجة لذلك ستنتعش الأسعار والإنتاج أما في حالة وقوع العكس وهو أن قيمة الواردات تكون أكبر من قيمة الصادرات فإن الدولة ستحقق عجزا في ميزانها التجاري وستضطر إلى إخراج معادنها النفيسة بمقدار ذلك العجز وفي ذلك نقصان شرائه ويلزم عن هذا التحليل وجوب العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري لزيادة الثروة ويقول ميسلند 1623 "إذا زادت قيمة السلع الوطنية والمصدر ة عن قيمة السلع الأجنبية المستوردة فإن القاعدة التي تصدق دائما هي أن المملكة تصبح أكثر غنى وأنتعاشا حيث أن الفائض لابد أن يأتي لها بالمعدن النفيس". (العوضي، 2019، صفحة 81)

كما أن **توماس مان 1664** يقول" إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نراعي دائما القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنويا أكثر مما نشتري منهم في القيمة" لقد أستطاعت المركانتيلية أن توجه النظرة للتجارة الخارجية بعين الحارس لكل تحرك أو تدفق للسلع والمعادن النفيسة وقد مرت هذه السياسة بعدة مراحل وهي :

المرحلة الأولى : وهي التي تعرف بمرحلة السياسة المعدنية " Bullionison " وفيها أعتبر التجاريون أن الطريقة الوحيدة للإحتفاظ برصيد الدولة من المعدن النفيس وزيادته هي فرض رقابة تامة على كل خروج أو تحرك للمعدن النفيس وتركيز كل المعاملات في الصرف الأجنبي في يد موظف عمومي

وهو صراف الملك حيث يشرف على تصدير أو أستيراد أو التصرف في المعدن النفيس مع العالم الخارجي.

المرحلة الثانية : في هذه الفترة وجدت الدولة أنه يكفي أن تكون معاملات الدولة مع كل دولة على أنفراد ذات فائض في الميزان التجاري ومنه لم يعد هناك داع إلى مراقبة للصادرات من الذهب والفضة وإنما يكفي أن تكون مجموع المعاملات لصالح الدولة.

المرحلة الثالثة : هخنا في هذه المرحلة اتضحت فكرة الميزان التجاري الحديثة حيث أن البلد يجب عليه تحقيق فائض في الميزان التجاري السنوي بغض النظر عن المعاملات الثنائية الأداء حيث يمكن أن يحقق خسارة بوحدة مع البلد الأول لكنه يعوضها بربح عدة وحدات مع بلدان أخرى بحيث تكون النتيجة النهائية فائضا موافقا على التجارة الخارجية في مجملها كما تجدر الإشارة إلى أن التجاريين تطرقوا حتى لما يسمى بالصادرات والواردات غير المنضورة وعلى ذلك فإننا نجد أن توماس مان يشير إلى نفقات النقل البحري ونفقات الجيوش خارج البلاد وما يدفع الكاثوليك للكنيسة بروما وهو يذكر أثر هذه المدفوعات على دخول وخروج الذهب شأنها شأن السلع التي تستوردها وتصدرها الدولة (البلاوي، 1995، صفحة 39).

3-تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

واضح أن منطق التجاريين يقتضي تدخل الدولة في التجارة الخارجية .فإن الميزان التجاري الموافق لا ينشأ من تلقاء نفسه.ولابد ان يكون محلا لسياسة هادفة من الدولة و منثم فقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري.وتتمثل هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات وحضر بعضها كما تتمثل في إعانة بعض الصادرات. لم يقف تدخل الدولة عند حدود التجارة الخارجية بل تعداه إلى إشرافها على عملية إنتاج السلع المعدة للتصدير و توفير ظروف أخرى لزيلدة الصادرات .وكان أكثرها شيوعامنح إنتاج سلعة أى معينة أو تصديرها لشركة معينة ومثل ذلك شركة الهند الشرقية و شركة الشرق الأوسط في إنجلترا.كذلك إمتد تدخل الدولة إلى أسعار السلع و مستوى الأجور وإستيراد العمال المهرة من الخارج و إنشاء صناعات وطنية و إستغلال المزارع و المناجم في المستعمرات للحصول على المواد الأولية. وفي شئون النقل البحري و صناعة السفن كانت قوانين الملاحة في إنجلترا نموذجا لتدخل الدولة في

الحياة الاقتصادية وهي تستوجب نقل السلع المستوردة إلى إنجلترا على سفن مملوكة لرعايا انجليز يقودها قبطان أنجليزي و ملاحوها انجليز. (الببلاوي، 1995، صفحة 40)

4- ترتيب أوجه النشاط الا قتصادي:

كانت المفاضلة بين اوجه النشاط الإقتصادي من المسائل التي شغلت رجال الفكر التجاري منذ زمن قديم فقد تولد شعور بأن الحرف لا يمكنها ان تكون بنفس الإهمية و يجب ترتيبها حسب مردودها من المعادن النفيسة ومن هنا جائت المفاضلة بين الزراعة و التجارة و الصناعة.

فمن البديهي أن تأتي التجارة الدولية في قمة النشاطات التي تسهم في ثروة البلد فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس و قد اشار التجاريين إلى أن التجارة الداخلية لا تزيد شيئا إلى الثروة ذلك أن ربح أحد الطرفين يشكل خسارة بالنسبة للطرف الآخر ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كان حجم الصفقة . اما في التجارة الدولية فما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته حيث أن الطرف الخاسر هو بلد أجنبي. و بالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الخارجية يمثل إقتطاعا من الثروة القومية. (العوضي، 2019، صفحة 80). كما اعطى التجاريون الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة الدولية فالصناعة هي أساس الصادرات التي يأتي للبلد بالمعدن النفيس.و ترتب على ذلك أنهم كانو ينادون بإتباع السيلسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية كإعفاء المواد الأولية من الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب مخففة.

أما الزراعة فلم تحظى من التجاريين بتقدير يذكر لأن و حسب منظورهم للأمر فإن الزراعة لا تستطيع زيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة كما أنها عاجزة عن تصدير كمية كبيرة من العمل الوطني إلى الخارج لذلك فقد جائت التجارة في ذيل أوجه النشاط الإقتصادي التي تضيف إلى الثروة. (العوضي، 2019، صفحة 81)

5- زيادة حجم السكان:

الغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة ، الدولة اما الرفاهية الفردية فقد كانت غير ذات معنى بالنسبة لهم فلم يكن هدف السياسة الاقتصادية إشباع رغبات الفرد و تحقيق رفاهيته و من هنا كانت نظرتهم للسكان . فكلما زاد حجم السكان كانت الدولة أقوى و كان بإمكانها إنشاء الجيوش القوية و تحمل ما يصيبها من خسائر ضد الدول الأخرى. من ناحية أخرى فإن ازدياد حجم السكان يؤدي إلى ازدياد اليد العاملة و رخصها وكلاهما يساعد على نمو الصناعة.

ثالثا: السياسات المتبعة في الفكر المركانتيلي.

إن الغاية وراء سياسة التقييد الشديد للتجارة الخارجية كانت تتمثل أساسا في تحقيق المصلحة الاقتصادية القومية,، وهو تكوين الفائض من المعادن النفيسة. و لذلك أصبح تدخل الدولة امرا حتميا حتى يتم محاربة الواردات وتقييدها من جهة والعمل على إنعاش الصادرات و تحقيق اكبر مكسب ممكن منها من جهة اخرى . هذه السياسة كانت ترتكز أساسا على عدة سياسات إنتهجها المركانتيليون لتحقيق اهدافهم ومن اهم هذه السياسات .

1- سياسة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

من اهم الأساليب الرئيسية التي إبتدعها المركانتيليون للتحكم في التجارة الخارجية تنظيم إحتكار الدولة لها (state monopoly of trade) ، فقد قامت الدولة بمنع الأجانب من التجارة في سلع معينة او في مناطق معينة كما قامت بتنظيم و إدارة الصادرات الوطنية بطرق مباشرة . فلقد حرمت البرتغال مثلا على أي دولة أجنبية أن تتاجر مع مستعمراتها في الشرق و استخدمت في ذلك أسطولها البحري كما قامت الدولة الأسبانية بحراسة تجارتها الخارجية دائما بقوة بحرية و حددت ميناء **إشبيلية** و عدد محدود من موانئ مستعمراتها الأمريكية للشحن البحري، كل ذلك لتتاكد من وقوع التجارة الدولية بيدها واحتكرت الدولة الهولندية تجارة مستعمراتها في الهند الشرقية بالكامل و ابتدعت وسائل عدة لتنفيذ هذه السياسة من اهمها : الرقابة المباشرة و تحديد الكميات المنتجة من السلع الهامة داخل مستعمراتها . وسنت بريطانيا قانون القمح لتحرم به إستيراد اية انواع من الغلال إلا في حالات الشح الشديد في المحاصيل الوطنية كما سنت أيضا قوانين الملاحة البحرية لتمنع بها أية سفن أجنبية من المتاجرة في الموانئ البريطانية او فيم بينها وبين موانئ مستعمرات التاج ، كما ربطت فيما بينها و بين مستعمراتها

بروابط جمركية بشكل يجعل من المستحيل أن تذهب تجارة المستعمرات الهامة إلى الدول المنافسة . وبالإضافة إلى هدا أصدرت بريطانيا قوائم ببعض السلع الهامة التي يحرم تصديرها من مستعمراتها و هنا نلاحظ مدى أهمية الدور الذي لعبته الملاحة في تمكين الدولة من إحتكار التجارة الخارجية و تنظيمها ولقد كان هذا من أحد الأسباب المباشرة وراء صدور قوانين الملاحة في بريطانيا وغيرها من الدول المركانتيلية. (أحمد فريد مصطفى،سهير، 2000، صفحة 89)

2- سياسة الاستيراد:

من الممكن تلخيص سياسة الاستيراد المركانتيلية في مبدا هام ألا وهو محاربة السلع والخدمات الاجنبية، لأنها تتسبب في تسرب المعدن النفيس خارج الدولة اما الأسلوب الذي إتبع لتنفيذ هذه السياسة فقد تمثل في الضرائب الجمركية المرتفعة و المنع المباشر لبعض السلع من الدخول أما تجارة الواردات من المستعمرات فقد كان لها وضع خاص حيث كانت البلدان الاوروبية المركانتيلية تحصل عليها بأثمان بخسة ثم تعيد تصدير جزء كبير منها في السوق الاوروبي و من ثم يتحقق لها منها فائض صافي من الذهب .

إلا أن قوانين الاستيراد كانت مرنة و لينة إذا ما تعلق الامر بالمواد الخام التي لا تتوافر عليها الدولة و الضرورية للصناعات التصديرية المهمة كونها ترفع من قيمة الصادرات و منه فهي تدخل المعادن النفيس و تزيد في ثروة البلد. (شقيري،محمد،صالح،عبد الله، 2015، صفحة 32)

3- سياسة التصدير

اما بالنسبة لسياسة التصدير فقد شجعت الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة والعمل دائما على إكتساب أسواق خارجية جديدة ، خاصة البلدان المكتشفة حديثا و الغنية بالمعادن النفيسة. وحينما كانت بعض صناعات الصادرات تعجز عن مواجهة المنافسة الاجنبية في بعض الاسواق فإن الدولة لا تتوانى عن مساعدتها مباشرة بمعونة مالية.

كما أن الدول المركانتيلية قد قامت بفرض ضرائب جمركية مرتفعة جدا على بعض صادرات المواد الخام و السلع نصف المصنعة و التي تلزم للصناعات القومية الهامة التي يدر تصدير منتجاتها مكاسب كبيرة من المعدن النفيس. و هكذا تمكنت الدول من حماية صناعاتها القومية الهامة من

مواجهة أية مشاكل قد تنشأ في سبيل الحصول على مستلزمات إنتاجها. وهكذا ساهمت الدول المركانتيلية في تقوية المركز التنافسي لصناعاتها القومية في الاسواق الخارجية ومن ثم ازدادت قدرتها على اكتساب المعدن النفيس و استطاعت ان توجه كل طاقاتها الاقتصادية نحو تصدير المنتجات و تحقيق الفائض المنشود في الميزان التجاري و تعزيز ثروتها من المعادن النفيسة. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 254)

4- سياسة الأجور المنخفضة

لقد تنبه المركانتيليون إلى أهمية تخفيض نفقة الإنتاج للصادرات من السلع المصنوعة لهذا دعو إلى سياسة اللأجور المنخفضة لأنها تساهم في بقاء نفقات الإنتاج منخفضة.ولكن بالإضافة إلى ذلك اعتقدو ان الاجور المنخفضة منشأنها ان تشجع العمال على بذل جهد اكبر لمضاعفة اجرهم ومن ثم يزداد الإنتاج المخصص للتصدير.كما انهم إعتقدو أن الاجور المرتفعةتذهب بأكملها لاشباع الحاجات الإستهلاكية للطبقة العاملة و من ثم فإن إرتفاع الاجور يعني زيادة الإستهلاك (المعموري, عبد العلي، 2012، الصفحات 254-255)

رابعا: أنواع السياسات التجارية الاوروبية في عهد الفكر الماركنتيلي

نجد أن التجاريين نادوا بأن تأخذ العامة الفائض التجاري، وهذا الفائض ينتج عن زيادة ما لدى الدولة من المعدن النفيس سواء ذهب أو فضة من لدى البلدان الأخرى أو الممالك الأخرى، وهذا هو المبدأ العام الذي يحكم فكر التجاريين . لكن السياسات أو الآليات التي طبقت في هذه الدول في تلك الفترة، أو في هذه الممالك تختلف من مملكة إلى أخرى، أو من دولة إلى أخرى كما سنلاحظه في هذا العنصر، فنلاحظ أنه على الرغم من أن المبدأ العام هو الذي وجه سياسة الممالك، وهو زيادة ثروة الأمة أو زيادة ثروة الدولة على ما لديها من معدن نفيس عن طريق الفائض في الميزان التجاري، لكن الآلية اختلفت حسب ظروف كل مملكة أو كل دولة .

في هذا الإطار يمكن ذكر ثلاث اتجاهات أو صور في تطبيق السياسات التي ارتبطت بالممالك الثلاث ، نوجزها في ما يلي :

1- **السياسة المعدنية في اسبانيا خلال القرن 16** : كانت اسبانيا في تلك الفترة من أقوى دول العالم اقتصاديا وسياسيا ، لذا حاولت الدولة الاحتفاظ بهذا الوضع، حيث سنت الحكومة

مجموعة من القوانين لتجريم تصدير الذهب و الفضة، كذلك الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات واستغلال المناجم الموجودة في مستعمراتها ومن الإجراءات والتدابير المتخذة :

- ✓ إصدار التشريعات الهادفة إلى تجريم تصدير المعدن.
- ✓ تنظيم التجارة الخارجية تصديرا واستيراد على النحو الذي يضمن عدم خروج المعدن النفيس.
- ✓ إتباع سياسة المقايضة قي عمليات الاستيراد.

اتخذت السياسة التجارية في اسبانيا الشكل المعدني و يعتبر أكثر أشكال السياسة التجارية بساطة، وتقوم هذه السياسة على حصول الدولة على المعادن النفيسة بطريقة مباشرة سواء عن طريق استغلال مناجمها أو من مناجم مستعمراتها و منع خروجه. (سكينة، 2014، صفحة 60)

2- **السياسة الصناعية في فرنسا خلال القرن 17:** لم تكن لدى فرنسا مناجم غنية بالذهب والفضة كاسبانيا، الوضع الاقتصادي مختلف إلا أن هذا لا يعني انه لا يوجد بديل، تدعى هذه السياسة بمذهب الكولبري وهي تنسب الى الوزير الفرنسي كولبير (Colbert) الذي قام بتطبيقها وهي مستوحاة من أفكار كتاب التجاريين ومنهم جان بودان، أنطوان دي مونت، ميلون، وتقوم هذه السياسة على زيادة الصادرات على الواردات، على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليست الزراعية وهذا لكون المنتجات الصناعية في الغالب قيمتها أكبر من المنتجات الزراعية وأن الصناعة لا تخضع لتقلب العوامل الطبيعية غير المنتظمة مثل الزراعة، وبذلك يمكن التحكم في كمية المنتجات الصناعية، ولذلك كان من الواجب تشجيع الصناعة وتقويتها وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- مساعدة المشروعات الصناعية بتقديم إعفاءات ضريبية مع منحها امتيازات أخرى.
- حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي.
- إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية.
- اصدار تشريعات تهدف الى تحسين أساليب الفن الانتاجي و ذلك لضمان جودة المنتوج.

(المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 260)

3- **السياسة التجارية في انجلترا خلال القرنين 17 و 18 :** اعتمدت هذه السياسة على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن النفيسة والثمينة عن طريق تصدير السلع المحلية للخارج وتقديم الخدمات التجارية، وقد ساعدها في ذلك أسطولها البحري الذي تميزت

به على الدول الأخرى، ولكي تشجع الدولة التجارة الانجليزية فرضت من القوانين ما يحمي تلك التجارة ومن أمثلة ذلك قانون الملاحة الذي أصدره كراموبل سنة 1651 ومنها:

- أن تكون السفن القائمة بالتجارة مع العالم الخارجي مملوكة لأشخاص انجليز وأن يكون ثلاثة أرباع البحارة من الانجليز.
- دعم صناعات التصدير عن طريق خفض تكاليف الإنتاج.
- يتم نقل السلع الواردة إلى انجلترا على سفن انجليزية أو على سفن البلد المنتج لهذه السلعة (الأسطول يقوم بخدمات النقل مقابل حصوله على أرصدة ذهبية). . (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 263)

خامسا: أهم مفكري الفكر التجاري(الماركنتيلي)

1- توماس مان (T.Mun) (1571- 1641)

يعتبر اكبر كتاب الاتجاه الماركنتيلي في جميع البلدان الاوروبية ، وقد اكتسب خبرة تجارية واسعة في ايطاليا وبلدان الشرق الادنى، من مؤلفاته (بحث في الاتجار بين انجلترا و الهند الشرقية- 1621) وكتاب اخر (ثروة انجلترا عن طريق تجارتها الخارجية- 1630) . تمثلت اهم افكاره فيما يلي:

- التجارة الخارجية اهم مصدر لاثراء البلاد ويضع التاجر في مركز القيادة و التوجيه لمجموع النشاط الاقتصادي .
- يجب على انجلترا لزيادة ثراءها ان تصدر اكثر مما تستورد .
- ميز راس المال النقدي على انه ذلك الجزء الذي يدر فائضا أو عائدا.
- أن مقياس انتاجية الراسمال التجاري هو قدرته على خلق فائض في الميزان التجاري.

ادراكه للاثار التي تتركها المعادن النفيسة في ارتفاع الاسعار التي تكون غير حسنة على التجارة. (المعموري, عبد العلي، 2012، الصفحات 265-266)

2- جون بودان(Jean Bodin 1530- 1596)

كان كاتبا سياسيا ومؤلفا اقتصاديا، صاحي مؤلفة (الجمهورية)، اكتسب شهرة واسعة في فرنسا من خلال رسالته (جواب على تناقضات مالسترو عام 1569) ، ومالسترو احد رجال البلاط الفرنسي وكبير المشرفين على خزينة الدولة ، وكان موضع الاختلاف انذاك هو ارتفاع الاسعار في اوروبا .

يقدم جان بودان خمسة أسباب لظاهرة ارتفاع الاسعار هي:

- وفرة الذهب و الفضة
- الاحتكار
- ندرة العرض من السلع بسبب التصدير
- تبذير الملوك و الاقطاعيين
- التخفيض الرسمي لعيار العملة. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 269)

3- وليم بيتي (1623- 1687)

أهم و أقدم اقتصادي انجليزي طور الفكر الماركنتيلي ومهد الارض أمام النظام الكلاسيكي، و هذا دفع بعض المفكرين الى ان يطلقوا عليه بحق مؤسس الاقتصاد السياسي.

ولد من عائلة فقيرة كان ابوه يعمل نساجا في مدينة هاشمير ، بدأ حياته بائعا متجولا، ثم طبيبا ثم استاذا لعم التشريح. اكمل دراسته في جامعة اكسفورد ، التي اتاحت له الفرصة في التعرف على علماء بارزين في عصره.

أبرز ما جاء به وليم بيتي:

- مفهوم القيمة: إن بيتي يبدأ تحليله للربح انطلاقا من تحليل قيمة البضاعة مفرقا بين (السعر السياسي) و الذي يعني عنده سعر السوق و بين السعر الطبيعي الذي يريد به القيمة و لا يولي بيتي اهتماما للسعر السياسي لاعتقاده بانه يتحدد عن طريق الية العرض و الطلب.

ويمكن القول حسب بيتي العوامل المؤثرة في القيمة و هي :

- أن الغلو و الرخص الطبيعيين للسعر الطبيعي (القيمة) يتوقفان على قلة او كثرة الايدي الازمة لضروريات الطبيعة
- يتوقف السعر السياسي على : عدد المتطفلين في كل حرفة باكثر مما هو لازم ، العوال المؤثرة على العرض والطلب ، العادات والتقاليد، مدى امكانية توفر بدائل. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 271)

سادسا: سلبيات المذهب المركانتيلي

سيطر المذهب التجاري على الممارسات الإقتصادية الأوروبية خلال القرن 16 وكانت مظاهره تتجلى في كل أوجه الحياة و إنعكساته على الشعوب كانت واضحة ، حيث أن مبدأ تحصيل المعادن النفيسة وزيادتها قد أدى إلى أرتفاع الأسعار بطريقة غير مسبوقة ولم يتوافق ذلك مع مصالح الأفراد الذين أهملهم المذهب وخص عنايته الكاملة للدولة أو المملكة كما أن مبدأ تخفيض الأجور يعد مبدأ ضالما حيث يستعبد العمال ولا يأبه لوضعهم الإجتماعي ، ومن جهة أخرى فإن السياسات المنتهجة للتجاريين كانت تؤدي إلى عكس النتائج الإقتصادية المنطقية بقولهم أن زيادة المعدن تزيد الثروة وتزيد الإنتاج ومن ثم فهناك زيادة أكبر في معدلات التصدير وتحقيق ميزان تجاري موافق إلا أن هذه الزيادة في المعادن في الحقيقة قد أتت بزيادة في الأسعار وهذا ما يقوض من عملية التصنيع والتصدير ، أما ما يترتب على زيادة عدد السكان من إحتمال الضغط على المواد الغذائية و إنخفاض مستوى معيشة الفرد فقد كانت بعيدة كل البعد عن أذهان التجاريين **ويمكن تلخيص عيوب المذهب المركانتيلي في النقاط التالية:**

- إهمال الفرد و إهمال رفاهيته
- تعطيل سير التجارة الدولية بالتخلات الدائمة للدولة
- عدم الإمكان المحافظة على ميزان تجاري موافق دائم
- إستعمال بشع لموارد الشعوب المستعمرة وتقوية النزعة الإستعمارية
- إرتفاع في الأسعار
- إهمال الزراعة والتجارة الداخلية
- التشجيع على زيادة السكان دون مراعاة ما يترتب عن ذلك . (العوضي، 2019، صفحة 84)

سابعا: النقد الموجه للمركانتيلية وبداية زوالها

هاجم **دفيد هيوم** السياسة التجارية المركانتيلية على أساس التناقض المنطقي في أركانها وخلاصة مناقشته هي أن تكوين الفائض في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته بل على العكس . لابد أن يؤدي إلى تدهوره ، فزيادة كمية المعادن النفيسة

داخل الإقتصاد زيادة كبيرة نتيجة الإصرار على تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري يعمل على رفع مستويات الأسعار في النهاية وفي رأي هيوم . أن هذا في حد ذاته يضعف من القدرة على التصدير ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلا من زيادته. (العوضي، 2019، صفحة 83)

كما إعتبر آدم سميث أن السياسة التجارية المركانتيلية سياسة ساذجة لا تقوم بتحليل الأوضاع الإقتصادية تحليلا عميقا وتكتفي بإعطاء القواعد التي كان بعضها مناف للمنطق ويمكن تصوره كتحليل فلسفي نظري أكثر منه تحليل إقتصادي مبني على حقائق ومشاهدات واقعية . وقد بين المذهب ذلك في كتابه ثروة الأمم (المولى, محمود عبد، 1979، صفحة 110). "

ومن هنا بدأ المركانتيلي في التراجع والإضمحلال فكريا من جهة أخرى أدت التطورات التكنولوجية كاكتشاف المحرك البخاري إلى تحول كبار التجار إلى مستثمرين صناعيين ينبذون تدخل الدولة في شؤون الإقتصاد ، والتقييد الصارم للصادرات و الواردات وتحولوا شيئا فشيئا إلى سلطة تضاهي سلطة الملك ومن ثم فقد أخذ الفكر التجاري في التلاشي وكانت أنجليترا بالذات التي تعتبر مهده هي أيضا لحده ، ذلك أن ظهور فلسفات جديدة على يد هيوم– وجون جاك روسو و مونتسكيو تنظر نظرة إرتياب إلى تدخل الدولة وترفض فكرة الحق الإلهي للملوك وتكافح من أجل الحرية الفردية والمساواة قد دق آخر مسمار في نعش المركانتيلية و بعض الأفكار وطورت إلى مذهب جديد بينما أخذ منها بعض الأفكار وطورت إلى مذهب جديد سماه أصحابه الطبيعية أو الفيزيوقراطية . (المولى, محمود عبد، 1979، صفحة 111)

المحاضرة السابعة: الفكر الاقتصادي في المدرسة الطبيعية

تمهيد :

ظهرت مدرسة الطبيعيين في فرنسا في منتصف القرن 18 م على يد مجموعة من الإقتصاديين وعلى رأسهم الدكتور الجراح(فرانسوا كيناي) طبيب لويس (15) الخامس عشر، ولم تدم هذه المدرسة أكثر من خمس وعشرين سنة من سنة 1756–1778 م ، وكان المفكرون الطبيعيون هم أول من رفض الفلسفة الماركنتيلية تماما بناء على اقتناع فكري ورد فعل لما حدث في فرنسا من جراء تطبيقها. نشأ الفكر الطبيعي أو كما يسمى ايضا الفكر الفيزوقراطي بفرنسا حيث كانت الزراعة لها مكانتها على الرغم من العمل بالفكر التجاري و كرد فعل عن السياسات التي فرضها هذا الفكر من احتكار و ضرائب ظالمة و غيرها من تدخلات الدولة لصالح التجار .

وللتوسيع الاكثر في محتوى هذه المدرسة وما قدمته من افكار وقوانين جديدة سنتناول المحاور التالية:

أولا: نشأة المدرسة الطبيعية والخصائص التي تميزت بها

ثانيا: مبادئ المدرسة الطبيعية

ثالثا: منظرو المدرسة الطبيعية

رابعا: تقييم المدرسة الطبيعية

أولا: نشأة المدرسة الطبيعية والخصائص التي تميزت بها

1- مفهوم المدرسة الطبيعية:

المدرسة الطبيعية أو ما يُعرَف بالفيزيوقراطية هي اتجاه اقتصادي تأسس في فرنسا في القرن الثامن عشر، ويعتقد أن سياسة الحكومة يجب ألا تتدخل في عمل قوانين الاقتصاد الطبيعي ، وأن الأرض هي مصدر كل الثروات، وعمومًا تُعدُّ المدرسة العلمية الأولى للاقتصاد. هـ. (العوضي، 2019، صفحة 101)

يهدف الفلاسفة الطبيعيون إلى مجتمع يكون فيه للقوانين الطبيعية والأخلاقية دور كامل، ويكون فيه القانون الوضعي منسجمًا مع القانون الطبيعي، واهتموا كثيرًا بالمجتمع الزراعي، وهاجموا المذهب التجاري ليس بسبب تنظيماته الاقتصادية فقط؛ بل لأنه يؤكد على أهمية الصناعة والتجارة الخارجية، لأنه من أهم قوانينهم أن على كل أمة تنظيم التجارة والصناعة لزيادة ثروتها وقوتها الخاصة. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 285)

2- **تأسيس المدرسة الطبيعية** كان الطبيعيون (الفيزيوقراطيون) مجموعة من مفكري عصر التنوير الفرنسيين في ستينيات القرن التاسع عشر، أحاطوا بطبيب البلاط الفرنسي فرانسوا كيسناي، وألّفوا معًا الوثيقة التأسيسية للمدرسة الفيزيوقراطية، تحديدًا عام 1759م، كان حجر الزاوية في المدرسة الطبيعية فكرة فرانسوا كيسناي بأن الزراعة فقط هي التي تُنتِج فائضًا عن الحاجة، أو ما أسماه (صافي المنتج).

- جادل الطبيعيون بأن سياسات كولبرتيست القديمة لتشجيع الشركات التجارية والصناعية كانت خاطئة، وأنه لا ينبغي تثبيط التجارة والتصنيع، وليس من المجدي أن تشوه الحكومة الاقتصاد بأكمله من خلال المواثيق الاحتكارية والضوابط والتعريفات الوقائية لدعم القطاعات التي لا

تنتج أي منتج صافٍ، وبالتالي لا توجد ثروة للأمة، ويجب أن تكون سياسة الحكومة موجهة إلى تعظيم قيمة وإنتاج القطاع الزراعي. . (الببلاوي، 1995، صفحة 45)

3- فكرة النظام الطبيعي:

يرى الطبيعيون ان الظواهر الاقتصادية تخضع كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين الطبيعة لا دخل لإرادة الإنسان في ايجادها، وهذه القوانين تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية وتقوم على مبدأين هامين هما اللذان يوجهان نشاط الأفراد ويكفلان استمرار الحركة والتقدم وهما:

- **مبدأ المنفعة الشخصية** :فكل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية، فالمنفعة الشخصية بذلك هي الحافز الذي يحث الناس على النشاط الاقتصادي والقوة التي توجههم لمباشرة هذا النشاط.
- **مبدأ المنافسة** :كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع، فيحد ذلك من انطلاق كل فرد في تحقيق منافعه على حساب الآخرين .(المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 286)

4- الخصائص الرئيسة للقوانين الطبيعية:

- أنها مطلقة لا استثناء لها وكل محاولة من الفرد لعدم تطبيقها يكون جزاءه الحاق الالم به فيضطر الى الرجوع اليها.
- أنها عالمية تطبق في كافة البلاد بغض النظر عن ظروف كل بلد وخصائصه التي تميزه عن غيره.
- انها لا تتغير فهي ازلية ابدية لا يلحقها التعديل او التبديل.
- انها قوانين إلهية، بمعنى ان الله هو الذي فرضها وحتمها. . (الببلاوي، 1995، صفحة 69)

ثانيا: مبادئ المدرسة الطبيعية: فيما يلي المبادئ التي تستند عليها المدرسة الطبيعية:

- **كان الالتزام الأول والمحوري للفيزيوقراطي هو تجاه مفهوم القانون الطبيعي** لأنه في رأيهم هو القانون الذي كان من الناحية الجوهرية يحكم السلوك الاقتصادي والاجتماعي. أما قانون الملوك و المشرع فيكن قبولها الا بقدر ما يتسق مع القانون الطبيعي أو بقدر ما يكون إضافة محدودة إليه. ويتمشى وجود ا لملكية وحمايتها مع القانون الطبيعي ، ومن ثم تتمشى مع حرية

الشراء والبيع أي حرية التجارة والخطوات الضرورية لضمان الدفاع عن هذا المجال.فالحكمة تقضي بترك الأمور تسير فيها وفقا للبواعث والقيود الطبيعية دون تدخل. (بلبع، 2000، صفحة 59)

- **إصلاح المجتمع القديم** الذي كان الجميع ملتزمين به عن طريق تمييز أصحاب الأراضي وأن يردوا عن هذا المجتمع طموحات وتطفلات الرأسمالية التجارية والقوى الصناعية الصاعدة التي كانت توصف بأنها صعبة المراس وغير ناضجة وفظة.
- **مكافحة المركنتيلية:** كان الطبيعيون بداية حركة مناهضة للمذهب التجاري، وحجتهم في ذلك أنّ توجيه العمالة من الزراعة إلى الصناعة يُقلل الثروة الإجمالية للأمة، وبالتالي فإن عدد سكان الأرياف سيقل، وسيقلّ إنتاج الغذاء، كما أنّ فرضة المركنتيلية الأساسية تقضي بأن الدولة يجب أن تُصدّر أكثر مما تستورد، لكنّ هذا يحتاج بالضرورة موارد متاحة للاستهلاك الداخلي أكثر مما يحتاجون للتصدير. (أحمد فريد مصطفى،سهير، 2000، صفحة 101)
- **إطلاق نظرية دعه يعمل دعه يمر:** جادل الطبيعيون بأن على الحكومة أن تترك الاقتصاد وحده وتسمح للأفراد داخل الاقتصاد بفعل ما يحلو لهم، وأن على الحكومة ترك مصالحها الأنانية؛ فأطلقوا نظرية (دعه يعمل دعه يمر).
- **الملكية الخاصة:** آمن الطبيعيون أنه لا يمكن لأي من النظريات المتعلقة بقيمة الأرض أن تنجح دون دعم قانوني قوي للملكية الخاصة. رأس المال الاستثماري: أدرك الطبيعيون أن المزارعين بحاجة إلى رأس المال لبدء عملية الإنتاج، وأيدوا استخدام بعضًا من أرباح كل عام لزيادة الإنتاجية، كما أن رأس المال ضروري لدعم العمال أثناء إنتاجهم لمنتجاتهم.) البطراوي، 2017، صفحة(67
- **الترتيب الطبيعي:** لم يكن الطبيعيون مهتمين بما إذا كان تعظيم الناتج الصافي فكرة جيدة، أو عزز سلطة الحاكم، أو أنتج سعادة عامة، أو حسّن الأخلاق، بل اهتموا بما يجب فعله لتحسين الأخلاق والسعادة العامة وأن تعظيم صافي الإنتاج هو الفكرة الأساسية التي ينبغي العمل عليها، وهو الشيء الجيّد الذي ينبغي عمله. (بلبع، 2000، صفحة 60)
- **مفهوم الثروة والإنتاج عند الطبيعيين:** بين الطبيعيون أن ثروة الأمم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج، فالإنتاج هو كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا بأن يضيف مقدارا من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج . وعلى أساس تعريف الإنتاج، استخلص الطبيعيون أن الزراعة هي

وحدها النشاط الإقتصادي الذي يعتبر منتجا، لهذا فقد أولى الطبيعيون عنايتهم للزراعة بصورة خاصة وبينوا أنها هي وحدها التي تولد فائضا في الإنتاج يزيد عن التكاليف التي انفقت فيه، فهذا الفرق بين قيمة الإنتاج والتكاليف، كان قد دعاه الطبيعيون **بالناتج الصافي**، وعن هذا الناتج الصافي يتولد الثراء في البلد .لذا فإن **الزراعة هي الحارفة المنتجة** لأنها تولد هذا الناتج الصافي، أما الحرف الأخرى كالتجارة والصناعة فليستا من النشاط الإقتصادي المنتج لأنهما يقتصران على تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل دون أن تضيفا مواد مادية جديدة أو ناتج صافي جديد.

ومن ناحية أخرى، فإن نظرة الطبيعيين للحياة كانت نظرة تفا ؤلية، ذلك لأنهم اعتقدوا أن الناتج الصافي او الفائض في الإنتاج كان قد تولد عن عمل الطبيعة وليس عن عمل الإنسان، فالطبيعة بحسب اعتقادهم تعمل حتى عندما يكون الإنسان نائما، لذا فإن ناتج عملها هذا هو هبة من الطبيعة إلى الإنسان .(العوضي، 2019، صفحة 105)

مفهوم الناتج الصافي الذي يعني أن الثروة كلها تنشأ في الزراعة ولا ينشأ شيء منها في أي صناعة أو تجارة أو حرفة أخرى.

- **الجدول الاقتصادي للمفكر الفرنسي فرانسوا كيسناي:**

و قد وضع فرنسوا ما يسمى " الجدول الاقتصادي " قام فيه بتوضيح كيف تتدفق المنتجات من الفلاح إلى مؤجري الأرض أو ا لملاك ومنهم إلى التجار وأصحاب ا لمصانع وغيرهم من الطبقات العقيمة ، وكيف تتدفق النقود _ عبر مسالك متعددة _ عائدة إلى الفلاح.

تعود هذه الفكرة للدكتور **فرانسوا كيناي** و التي إستعارها من تداول الدم في الجسد الإنساني، لتبيان كيفية توزيع الناتج القومي بين طبقات المجتمع، والتي عرفها كما يلي:

طبقة المزارعين :وهي **الطبقة الوحيد المنتجة**، لأنهم يحققوا منتجا صافيا.

طبقة الملاك : وهي **طبقة غير منتجة**، ولكنها حظيت بدفاع كبير من قبل الفيزيوقراط، وتركز دفاعهم في كون الملاك هم من يقومون بالإنفاق على ا لأرض لتحسينها وإعدادها للزراعة، وإذا لم يقموا بذلك فإن الناتج الصافي سوف يختفي، وبناء على ذلك يجب أن يحصلوا على جزء من الناتج الصافي على شكل ريع.

طبقة الصناع والتجار :وهي **الطبقة العقيمة**، تتلقى قسما من الغلة الصافية، وهذا القسم يجب أن يعود إلى الطبقتين السابقتين.

ويعتبر هذا الجدول الإقتصادي أول تحليل لدورة الدخل والإنتاج في إطار كلي، حيث يرى كيناي أن السلع تنتقل داخل النظام الإقتصادي بطريقة معينة وتتم الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع إلى منتجها وأنه لا يوجد ما يدعو إلى اختلال هذه الدورة تلقائيا، وأي اختلال يكون مصدره خارج النظام الإقتصادي .(البيلاوي، 1995، الصفحات 47-48)

ولكن يلاحظ أن هذا الجدول قد تجاهل دور السلع داخل الطبقة الواحدة، كما أنه افترض تباث أسعار المحاصيل الزراعية، بالإضافة لافتراضه إنتاج نفس الناتج الصافي من الزراعة عاما بعد عام .(مناف قومان، 2016)

- **رفض الفيزيوقراط تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية**، ودعوا إلى تقييده ضمانا للحرية الفردية في التملك والعمل دون المساس بحرية الآخرين.
- دعا الفيزيوقراط إلى **حرية التجار الداخلية والخارجية**، وبهذا يكون الفيزيوقراط هم أول من عارض السياسات التجارية التدخلية بشكل تام ودعوا إلى اتباع سياسة الإقتصاد الحر.
- فيما يخص **الضرائب**، فبما أن الناتج الصافي هو أساس الثروة وبما أن طبقة ملاك الأراض ي هي من يتلقى هذا الناتج، فقد طالب الفيزيوقراط بأن تفرض الدولة ضريبة واحدة يدفعها ملاك الأراض ي دون غيرهم من الطبقات، مع إلغاء كل أنواع الضرائب الأخرى. (البيلاوي، 1995، صفحة 49)

ثالثا: منظرو المدرسة الطبيعية من أشهر منظّري المدرسة الطبيعية ما يأتي:

- **فرانسوا كيسناي (1694-1774م)**: اقتصادي وعالم فيزياء فرنسي ومؤسس المدرسة الفيزيوقراطية من خلال كتابه (الجدول الاقتصادي) الذي نُشر عام 1758م، وهو أول محاولة لوصف أداء الاقتصاد بطريقة تحليلية. .(البيلاوي، 1995، الصفحات 45-46)
- **آن روبرت جاك تورجوت (1727-1781م)**: سياسي وخبير اقتصادي فرنسي، يُعرف بأنه من أوائل المدافعين عن الليبرالية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك كان أول من صاغ قانون تناقص العائدات الهامشية في الزراعة، أشهر كتبه "تأملات في الثورة الفرنسية"، وكان عن تشكيل وتوزيع الثروات. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 303)

- **بيير صموئيل دو بونت دي نيمور (1739-1817م):** اقتصادي ومسؤول حكومي وكاتب فرنسي، كتب في مذكراته عام 1767م فصلًا عن الدستور الطبيعي للحكومة الأكثر فائدة، وحصل بسببه على مناصب مهمة كخبير اقتصادي، وهو أحد الذين صاغوا معاهدة فرساي.[2]
- **جاك كلود ماري فينسينت دي جورني (1712-1759م):** خبير اقتصادي ومشرف على التجارة الفرنسية، ويُنسب إليه الفضل في عبارة "دعه يعمل دعه يمر" وهو من صاغ كل مبادئ المدرسة الطبيعية، وكان أستاذًا في الشؤون الاقتصادية. [3]
- **بيير بول ميرسيه دو لا ريفيير (1720-1793م):** إداري فرنسي مرتبط جدًّا بالإيديولوجية الفيزيوقراطية لكيسناي، وأشهر أعماله هو "النظام الطبيعي والأساسي للمجتمعات السياسية" الذي صدر عام 1767م، الذي يعتبره الكثيرون أحد أكثر الأعمال اكتمالًا في المدرسة الطبيعية.[4]
- **نيكولاس بودو (1730-1792م):** رجل دين وخبير اقتصادي فرنسي، عارض في البداية أفكار المدرسة الطبيعية، لكنه لاحقًا أصبح من أهم روادها، وهو من أنشأ مجلة Éphemeridesالأسبوعية، التي ساهمت في ترسيخ مبادئ المدرسة الطبيعية[5].

رابعا: تقييم المدرسة الطبيعية

أ/ تأثير آراء المدرسة الطبيعية في الفكر الاقتصادي:

لقد ترتب على الآراء التي نادى بها الطبيعيون نتائج هامة في ميدان الفكر وميدان الواقع، وكان من النتائج ما يلي:

1- لم يعد ينظر للنقود باعتبارها ثروة كما كانت الحال عند التجاريين بل اعطيت الاهمية كما يجب أن يكون الوضع الصحيح للإنتاج.

2-أدت آراء الطبيعيين الى تخفيف القيود التي كانت مفروضة على النشاط الاقتصادي في ظل التجاريين.

---

[2] marefa.org/ فيزيوقراطية

[3] نفس المرجع السابق marefa.org/ فيزيوقراطية

[4] نفس المرجع السابق marefa.org/ فيزيوقراطية

[5] marefa.org/ فيزيوقراطية

3- إن الطبيعيون هم الذين أسسوا المذهب الفردي أو المذهب الحر الذي ساد حتى منتصف القرن العشرين، لأنهم هم الذين نادوا بان النشاط الاقتصادي يجب أن يترك بصفة أساسية للأفراد يديرونه طبقا لمصالحهم الشخصية وعلى اساس ما يقوم بينهم من منافسة.

4-كان الطبيعيون أول من اعطى صورة عن دورة الناتج الكلي وانتقاله داخل البلاد في مجموعه وعن كيفية توزيعه بين الطبقات المختلفة .(البلاوي، 1995، صفحة 49)

ب/ الانتقادرات الموجهة للمدرسة الطبيعية

1-كانت فكرتهم عن الإنتاج قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي، لأنهم اعتبروا العمل المنتج فقط الذي يكون خالقا لمادة جديدة ، وأن العمل الإنتاجي الوحيد هو الزراعة .في حين أن الإنتاج هو كل خلق لمنفعة جديدة او زيادة لمنفعة موجودة من قبل، والمنفعة هي كل اشباع لحاجة انسانية، وعلى ذلك فالصناعة والتجارة اعمال منتجة كالزراعة تماما.

2-وقد ترتب على خطئهم في تحديد فكرة الإنتاج ان رتبوا عليها خطأ آخر، حيث نادوا بفرض على ضريبة واحدة على المنتجات الزراعية، في حين الصناعة والتجارة تخلقان ناتجا صافيا كذلك، ولذلك يجب ان تفرض على ناتجهما الصافي ضريبة كتلك التي تفرض على ناتج الزراعة

3- إهمال الصناعة، حيث انتشرت الدعوة في فرنسا في ظل الطبيعيين الى العودة الى الحياة الزراعية وبالتالي حرمان البلد من التقدم الصناعي وكل ما يترتب عليه من تطور ومزايا.

4-لا يخضع الاقتصاد السياس ي لقوانين طبيعية ثابتة مطلقة عامة كتلك التي تخيلها الطبيعيون، فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور تبعا لها القوانين التي تحكمها، فالقوانين التي تحكمها الظواهر الاقتصادية في مجتمع اقطاعي غير التي تحكمها في مجتمع صناعي متقدم.

5-كذلك يؤخذ على الطبيعيين تفاؤلهم الكبير واعتقادهم ان القوانين الطبيعية ما دامت من خلق الله، فقد اثبتت الأيام بعدئذ مدى سذاجة هذا التفاؤل الشديد، فقد ترك النشاط الاقتصادي حرا وكفلت المنافسة بين الأفراد طبقا لما نادى به الطبيعيون، ومع ذلك لم تسر الحياة الاقتصادية وفقا للقوانين الطبيعية بما يحقق رفاهية الكثير من الأفراد وبما يحقق اكبر مصلحة للمجتمع . .(العوضي، 2019، الصفحات 110-112)

المحاضرة الثامنة:الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية

منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، شهد علم الاقتصاد طفرة كبيرة مع ظهور المفكر الاقتصادي **آدم سميث** الذي وضع أولى اللبنات التي ساهمت في بناء علم الاقتصاد الحديث ، وجعله علمًا منفصلًا بذاته عن باقي العلوم والمجالات البحثية. ثم جاء بعده **جون باتيست** صاحب قانون الأسواق الشهير (العرض يخلق الطلب). ولا يمكننا أن ننسى طبعا **دافيد ريكاردو** صاحب قانون الميزة النسبية أولى لبنات نظريات التجارة الدولية، وغيرهم الكثيرين من رواد المدرسة الكلاسيكية الذين هم أوائل الاقتصاديين الذين أسسوا مبادئ هذا العلم في العصر الحديث وتبقى أعمالهم ونظرياتهم هي التي مهدت الطريق لمن بعدهم. سواء أكملوا طريق الدفاع عن الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، أو انتقدوا هذه النظرية.

وسنتناول حديثنا عن نظرة الكلاسيكيين للاقتصاد عبر عدة محاور نبرز فيها إنتاج المدرسة الكلاسيكية كالتالي :

أولا: تعريف المدرسة الكلاسيكية وظروف تأسيسها

ثانيا: مبادئ المدرسة الكلاسيكية

ثالثا: أهم الرواد الكلاسيك

رابعا: الإنتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية

أولا: تعريف المدرسة الكلاسيكية وظروف تأسيسها:

1- **تعريف المدرسة الكلاسيكية :** المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية للاقتصاد هي فرع من فروع مدرسة الحرية برزت في أواخر القرن الثامن عشر مع **آدم سميث** عاشت حوالي مائة عام، وبلغت نضجها الفكري الكامل في أعمال **دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل.**

هيمنت نظريات التيار الكلاسيكي على الفكر الاقتصادي في بريطانيا العظمى إلى حدود عام1870

وركزت على سياسة النمو الاقتصادي وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد. (العوضي، 2019، الصفحات 116-117)

- سميت بالكلاسيكية للتغييرات والإضافات الطارئة عليها منذ ستينيات القرن العشرين، وذلك لتمييزها عن الليبرالية الاجتماعية.

2- **تأسيس المدرسة الكلاسيكية:** تعتبر المدرسة الفكرية الكلاسكية وليدة الثورة الصناعية و اكتشاف قوة البخار في تسيير الآلات و هي وليدة المصانع الكبيرة و المنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية و هي تمثل بداية وضع الاسس الصحيحة لعلم الاقتصاد و الرأسمالية المبكرة ، و يعد **ادم سميث (1723-1790)** هو مؤسس هذا المدرسة التي ظهر فيها مفكرون و فلاسفة اتسموا بخط فكري يكاد يكون موحد ، أساسه حرية الفرد في نشاطه السياسي و حريته في أن يمتلك ما شاء من الثروة المادية التي تنقله الى أعلى درجات المجتمع و حريته في أن يمارس التجارة الداخلية و الدولية دون ان تتدخل فيه الحكومة. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 314)

ثانيا: مبادئ المدرسة الكلاسيكية

تميزت المدرسة الكلاسيكية بالعديد من الأسس التي ميزتها عن المدارس السابقة (التجارية و الفيزيوقراطية)، مما جعلها تعتبر المرجعية الاساسية لعم الاقتصاد ، نذكر من هذه المبادئ ما يلي:

1- دور الفرد في الاقتصاد:

يرى الكلاسيك أنه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية الخاصة سيحقق بذلك المصلحة العامة، كما أشار إلى ذلك مفهوم اليد الخفية لآدم سميث حيث يرى أن الإنسان أناني بطبعه، لكن ذلك ليس سيئًا بالضرورة؛ فالجزار الذي يبيع اللحم لا يفعل ذلك بنية توفير اللحم الطازج للناس بأسهل طريقة، لكن دافعه الأساسي هو الحصول على أقصى ربح من اللحم الذي يبيعه، وهذا الأمر هو الذي يدفعه للعناية بسلعته وتقديم اللحم الطازج للناس ، وهكذا تتحقق المنفعة العامة انطلاقًا من سعي كل شخص نحو تحقيق مصلحته الخاصة. (شاهين، 2021، صفحة 7)

ومن نتائج إيمان الكلاسيك بسعي الجميع لتحقيق المصلحة الشخصية، رأوا أن الفاعلين الاقتصاديين (المؤسسات والشركات مثلًا) في سعيهم لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، فإن هذا يتكفل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها، وبالتالي يستفيد الاقتصاد منها بأقصى كيفية ممكنة وتتحقق المنفعة العامة.

2- **دور السوق في الاقتصاد:**

- سياسة الحرية الإقتصادية : يؤمن الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة- المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.
- يرى الكلاسيك أن كل الأسواق (أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل) تسودها المنافسة الكاملة حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية فتظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن. وحالة المنافسة الكاملة ، تحقق أعلى فاعلية للأسواق التي تصبح ما إن تعمل الشروط على تحقيق الرفاه الاقتصادي. (القمصان، 2001، صفحة 51)
- مبدأ حرية الأسواق وفاعليتها ليس مرتبطا فقط بالأسواق الداخلية لاقتصاد ما، بل الأمر ينطبق أيضا على السوق العالمي التي تجري فيه التبادلات التجارية عن طريق الاستيراد والتصدير. فكان إنتاج اقتصاديي المدرسة الاقتصادية كآدم سميث أو دافيد ريكاردو عبر نظرية الميزة التنافسية ، ينصب حول أن السوق العالمي إذا تحقق فيه شروط السوق التنافسي؛ كشيوع وإتاحة التكنولوجيا المستخدمة للجميع مع إمكانية الحصول عليها دون قيود لمن يرغب في شرائها من هذه الأسواق، سينتج عن ذلك منافسة بين مختلف الدول حيث تتخصص كل واحدة منها فيما تمتلك فيه ميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول. فإذا تم هذا، فإن السوق يلعب

دوره أيضا في تحقيق المنفعة لجميع الدول التي تعتمد على تبادلات تجارية حرة بدون قيود. (القمصان، 2001، صفحة 52)

- وبالتالي نفهم من خلال اراء رواد المدرسة الكلاسيكية أنه تقتصر دعوتهم (الكلاسيك) على الحرية الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الداخلي، بل تعدت إلى الحرية على- مستوى المبادلات الخارجية، لأنها تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية، وتقوم التجارة الخارجية، حيث أعطى آدم سميث أهمية بالغة لتقسيم العمل على المستوى الدولي؛

3- دور الدولة في الاقتصاد:

- المبدأ بسيط، إذا كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فيجب علينا أن ندع الأسواق تقوم بدورها الطبيعي. ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي ، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة. (البلاوي، 1995، صفحة 58)
- فالدولة إذا تدخلت في الأسواق ستفسد عملها الطبيعي الفعَّال بشكلٍ قد يهدد حدوث المنافسة الكاملة التي يراها رواد المدرسة الكلاسيكية أفضل ما يمكن الوصول إليه. وبالتالي فلا يوجد شيء أفضل تستطيع الدولة أن تقدمه للاقتصاد. وعليه فأقصى ما يمكنها تحقيقه هو أن تكون "سكرتارية" لرجال الأعمال تساعدهم وتذلل لهم العقبات وتوفر الأمن داخل البلاد وتحمي حدودها الخارجية ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق.
- وبالتالي نفهم مما سبق أن دور الدولة هو توفير البيئة المناسبة لعمل الإقتصاد وليس لإدارته. (المعموري, عبد العلي، 2012، الصفحات 320-321))

4- دور النقود في الاقتصاد:

أما النقود فهي بالنسبة للكلاسيك مجرد "عربة لنقل قيم المنتجات" من فريقٍ إلى فريق آخر، أي أننا نستخدمها فقط لتسهيل التبادلات بيننا، وبالتالي فالنقود وسيلة وليست غاية، فالغاية نفسها هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أو استثمارها لجمع الثروة. ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود يكون لإتمام المعاملات التجارية فقط، وبالتالي فهو مشتق من الطلب على السلع والخدمات؛ فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات، يرتفع الطلب على النقود أيضا؛ لأن وظيفة النقود الوحيدة هي الوساطة في عملية التبادل.

- حياد النقود :يعتبر الكلاسيك أن النقود لا تنتج أية ثروة وما هي إلا وسيط للمبادلات وأداة لقياس القيم . وفي تفسيرهم لتقلبات المستوى العام للأثمان(قيمة النقود)، اعتمد الكلاسيك على النظرية الكمية في النقود .ومقتضاها أن كل زيادة في كمية النقود تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأثمان، وكل نقص في هذه الكمية لابد أن يؤدي إلى انخفاض هذا المستوى.
- اما سعر الفائدة عند الكلاسيك هو مقابل الحرمان من الإستهلاك الحالي للتمتع بالنقود في المستقبل ويتحقق التوازن– عند سعر الفائدة الذي يتعادل عنده العرض والطلب؛ (البلاوي، 1995، صفحة 67)

5– نظرة الكلاسيك للثروة

- يثمن الكلاسيك الموارد الاقتصادية للدولة كافة، من العمل ورأس المال والأرض وكذلك الأعمال الحرة، فضلًا عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة وإنتاج، بل واهتموا بالتبادل التجاري الدولي، ورأوا أن كل ذلك يسهم في تنمية ثروة الأمة؛ لذا فالثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد.
- الربح هو الحافز للإستثمار : وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والإستثمار؛
- ميل الأرباح للتراجع : معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وانما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الراسماليين على التراكم الراسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب المنافسة. (عمر، صفحة 214)
- حالة السكون : يعتقد الكلاسيك حتمية الوصول إلى حالة الإستقرار كنهاية لعملية التراكم الراسمالي، ذلك لأنه ما إن– تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الراسمالي، ويستقر حتى السكون ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، ووفقا لآدم سميث فإن الذي يوقف النمو الإقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الإقتصاد إلى حالة من السكون. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 324)

6– أجور العمال عند الكلاسيك :

- التشغيل الكامل وعدم وجود بطالة إجبارية في المجتمع؛– لا يخضع أصحاب الأعمال والعمال إلى الوهم النقدي.
- أجور العمال هي أحد تكاليف الإنتاج وتختلف أهمية عنصر الأجور تبعا لاختلاف الصناعة، إن تخفيض الأجور– سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال(باعتبار العمل سلعة).

- يرى الكلاسيك أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة أو في غير ذلك يسمى ريع- ويختلف هذا الريع باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 326)

ثالثا: أهم الرواد الكلاسيك

1- آدم سميث: 1723 - 1790 (Adam Smith) :

حيث يعتبر مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية، وله الفضل في ترسيخ الاقتصاد كعلم، شرع سميث في كتابة أهم كتاب في الاقتصاد خلال القرن ال 18 ، وهو" بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم "المعروف اختصارا ب" ثروة الأمم"، نشر في مارس 1776 في لندن، وقد أنفق على كتابته سنوات عديدة .لقي الكتاب نجاحا باهرا، فقد أعيد نشره عدة مرات وترجم إلى لغات عديدة خلال بضعة أعوام، وكان له بالغ الأثر في توجيه السياسة الاقتصادية لإنجلترا، وصيغت الاتفاقية التجارية التي وقعت مع فرنسا على ضوء مبادئه، كما اعت مُدت أفكاره في وضع ميزانيات الدولة وفي إصلاح منظومة الضرائب. (عكاشة، 2017، صفحة 245)

جاءت السياسة الإقتصادية **لآدم سميث** مرتكزة على إنتقاداته للمذهب التجاري والطبيعي،- فيما إعتمد المبدأ الفيزيوقراطي الذي جاء به فنست جورناي والذي دعا إلى(دعه يعمل...دعه يمر)، مما يعني أن تعطى الحرية الإقتصادية كاملة للمنتجين .فقد وضع آدم سميث ورواد مدرسته الكلاسيكية الأسس النظرية لسياسات الحرية الإقتصادية والشروط أو القوانين التي يفترض تطبيقها لضمان التبادل الأمثل فيما بين البلدان المختلفة، والآلية التلقائية التي تتحكم في توازن الأسواق عند مستوى التشغيل الكامل .وقد آمنت هذه المدرسة بنظام المشروع وبالمبادرة الفردية القائمة على المصلحة الفردية، التي رات أنها كافية لخلق أكثر ما يمكن من الكفاءة والمساواة و الاستقرار في الشؤون الإقتصادية، وكانت تلك هي اليد الخفية التي تخدم الصالح العام عن طريق خدمة الفرد لصالحه الخاص .وقد إ عتبر هؤلاء أن ذلك هو النظام الطبيعي الذي تعمل فيه قوى طبيعية لن يؤدي التدخل في عملها إلا إلى نتائج تضر بالصالح العام. (جويد، 2013، صفحة 174)

إن معيار التخصص بالنسبة إليه هو مقارنة تكاليف الإنتاج المطلقة، هذه الأخيرة تتجه بالنسبة لكل منتج نحو التعادل في الإطار التنافسي الذي تشكله الأسواق الداخلية، ليس فقط لأن المنتجين غير التنافسيين يتجهون إلى الزوال، بل لأن أسعار عوامل الإنتاج ذاتها(الأرض، العمل و أ رس المال) تتشكل في أسواق تنافسية أيضا .أما على المستوى الدولي فتبقى فروق الأسعار دائما بسبب عدم قدرة عوامل الإنتاج على الإنتقال، وعدم تعادل التقنيات الداخلة بالإنتاج، من هنا تبرز أهمية حرية التجارة

والتخصص الدولي الذين يسمحان لكل بلد بإستغلال طاقته الإنتاجية المتاحة على نحو أفضل، وأن تستفيد من المزايا المطلقة لكل البلدان الأخرى.

حيث يرى آدم سميث بأن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، كما يؤكد أيضا على حاجة الإقتصاد القومي إلى التراكم ال أ رسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، هذا إضافة إلى قيد آخر على تقسيم العمل والمتمثل في حجم السوق، كما يرى أنه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجددة ذاتيا وبصورة آلية، والبدء في عملية التنمية يتطلب أن يكون معدل الربح موجبا .ومن رواد هذه الفكرة كذلك دافيد ريكاردو الذي قام بتوضيح كيفية ظهور وانتشار الركود في النهاية على كافة الإقتصاديات .(الببلاوي، 1995، الصفحات 54-55)

يعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية، ولقد كان له فضل عظيم في ترسيخ الاقتصاد كعلم، لذا عرف بأب الاقتصاد السياسي ، وقد تضمن كتاب" **ثروة الأمم** "مجمل أفكاره على النحو التالي :

- الإنسان هو أساس الإنتاج : يقول آدم سميث أن مصدر ثروة الأمم يكمن في عمل الإنسان؛
- السوق هو أساس التوازن : إن الوسيلة التي تضمن التوازن بين المصالح المتناقضة للافراد هي السوق وذلك بفضل- حرية الأسعار، ومن هنا نفهم أن سميث يعتمد على مفهوم السعر في تحليله للظواهر الاقتصادية بحيث يعتبر بأن الإنتاج ما هو إلا مجموعة من التكاليف أي من الأسعار، كما أن الأجر أيضا يعتبره سعرا؛ إن نظرة سميث إلى التوازن ليست بالنظرة الساكنة فهو يفرق بين الحالة التطورية، الحالة السكونية والحالة الرجعية- .
- ويقول أن عجلة الحالة التطورية تكمن في ت ا ركم أ رس المال مع التفوق النسبي لهذا الت ا ركم عن النمو الديمغ ا رفي للأج ا رء الذي يؤدي إلى الإرتفاع في مستوى كل من الأجور والأرباح في نفس الوقت وتعتبر فكرة سميث هذه فكرة أولية عن النمو.
- نظرية القيمة :مادام سميث جعل من العمل مصدر للثروة فمن الطبيعي أنه يجعل من العمل مصدرا للقيمة كما أنه يميز بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية. (بلبع، 2000، صفحة 72)

2-دافيد ريكاردو: (David Ricardo 1823 -1772)

في عام 1817 م سعى ريكاردو إلى تطبيق أفكار المدرسة الكلاسيكية بالاعتماد على النظريات الخاصة بآدم سميث، وان معظم أفكار ريكاردو يتضمنها كتابه" **مبادئ الاقتصاد السياسي.**" فقد

أصبح معروفا جدا بعد أن كتب مقالاته عام 1815 اثر انخفاض أسعار البيع على الأرباح وفي عام 1918 م اصدر كتابة الثاني عن" **الاقتصاد السياسي والضرائب** "ولو نظرنا إلى الفكر الريكاردي لوجدنا أن له صدى عميق في عصرنا الحالي ولا سيما بالنسبة للمهتمين بنظرية القيمة ونظرية رأس المال .(خضر، ELMAHATTA.COM)

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما : **نظرية مالتس للسكان، قانون تناقص الغلة** . يعتقد ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الإقتصادي الذي يخضع لقانون تناقص الغلة، نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى . وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الراسمالي ، من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الإقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الراسماليين فيزيدون مناستثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي ، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الراسمالي ، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الاراضي الأكثر خصوبة .(البيلاوي، 1995، صفحة 63) و باستمرار النمو السكاني تستغل جميع الاراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء . وهنا يطالب العمال برفع أجورهم فتنخفض الأرباح و التراكم الراسمالي ، ويقل الحافز على الإستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الإنخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الإقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو. . (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 329)

إن معظم أفكار ريكاردو يتضمنها كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي ومن أهمها:

- نظرية القيمة في العمل التي أصبحت فيما بعد إحدى نظريات كارل ماركس
- نظرية إصدار العملة التي طبقها البنك الإنجليزي آنذاك.
- نظرية التكاليف النسبية المقارنة في مجال التجارة الخارجية، بالنسبة لريكاردو فقد بين أنه في الواقع أن البلد الذي– ينتج بميزة مطلقة في الإنتاجية(التكلفة)في جميع المنتجات له مع هذا مصلحة المتاجرة، وتتمثل هذه المصلحة في أن يتخصص بإنتاج السلع التي تكون تكاليفها النسبية أدنى ما يمكن، فالتبادل الخارجي بالنسبة لريكاردو أمر مرغوب فيه وهو في مصلحة جميع البلدان.
- نظرية الريع التفاضلي – – مفهوم الأجر الطبيعي المساوي إلى الحد الأدنى الفيزيولوجي (الحاجات الضرورية.)

إنَّ ريكاردو أشار أنَّ ملاك الأ ا رضي الز ا رعية عادة ما يحاولون الإث ا رء على حساب الطبقات الأخرى من المستهلكين. كما اعتقد ريكاردو أيضا أنَّ المرتبات وأجور العمال وأيضا أرباح المنظمين وال أ رسماليين الصناعية لا يمكن زيادتها إلا بزيادة إنفاق باقي طبقات المجتمع .وأشار إلى أنَّ تلك الأرباح عادة ما تتجه إلى الإنخفاض مما يؤدي إلى وصول الصناعة إلى حالة ركود والسكون النسبي . . (عكاشة، 2017، صفحة 245)

3-جان باتيست ساي (1767- 1832)

وهو أول أستاذ للاقتصاد السياسي في فرنسا ويعود إليه الفضل في التقسيم الكلاسيكي الإنتاج، التداول، التوزيع والاستهلاك . وقد استطاع أن يضع بوضوح عوامل الإنتاج المتمثلة آنذاك في الأرض، العمل راس المال مع التفرقة بين عنصر رأس المال و التنظيم، كما يعود له الفضل في وضع قانون المنافذ الذي يقول بأنه لا مجال لأزمات فيض الإنتاج لأنه هناك تبادل بين المنتجين وأن العرض يخلق الطلب عليه، أما التبادل فيجب أن يكون حرا.

ومن الواضح أن أفكار ساي يطبعها شيء من التفاؤل على عكس ريكاردو ومالتس .لخص ساي قانونه في عبارة" العرض يخلق الطلب الخاص ."تُبين هذه العبارة العامية رؤية الكلاسيك أن الناس يعرضون خدماتهم من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن الذي يسمح لهم بإقتناء أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات وعليه يندرج سلوك الافتراض ضمن فكرتين:

(يبحثون دائما عن تعظيم المنفعة/ المنفعة المباشرة للنقد معدومة) ويجب أن نلاحظ أنَّ تحقيق قانون ساي لا يعني أنَّ كل الأسواق متوازنة (العوضي، 2019، صفحة 145).

4-جون ستيوارت ميل (1806- 1873)

جون ستيوارت ميل هو ابن الفيلسوف الكبير(جيمس ميل)، وقد ثقفه والده منذ الصغر، وكان أستاذا للفلسفة ثم أستاذا للاقتصاد السياسي، لقد تأثر بريكاردو عن طريق والده، والذي كانت مهمته الفكرية هي شرح ومعالجة نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز وخصوصا ريكاردو، إلا أن ستيوارت ميل جاء بعناصر جديدة متأثرا بالاشتراكيين الفرنسيين الأوائل وخصوصا **سان سيمون** .حاول ميل الموافقة بين أطروحات" القوانين الطبيعية "التي شرحها أصحاب المدرسة الكلاسيكية والتي اعتبرها صحيحة وبين أطروحات المخالفين لها المتمثلة في اتجاه التدخل الحكومي، وهو صاحب كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848 ، وقد حاول ميل أن يوفق بين التشاؤم والتفاؤل من جهة وبين صرامة الليبيرالية والطموح الاجتماعي من جهة أخرى . و اسهام ميل في النظرية الليبيرالية

يكمن في أنه ميز بين قوانين الإنتاج التي يطغى عليها الطابع الاجتماعي والنسبية الذاتية. (العتيبي، 2015، صفحة 5)

- الجديد في تحليل ميل للإنتاج، هو إضافته لارس المال كعامل ثالث من عوامل الإنتاج إلى جانب الطبيعة، ويؤكد– ميل أن رأس المال منتج، وأنه يأتي من الإدخار، وحسب ميل فإن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا بتراكم رأس المال.
- رأى ميل أن ريكاردو لم يوضح طريقة تحديد قيمة كل من السلعتين المتبادلتين فتكفل هو بذلك، وقال : في بلد تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على كميات المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها، فعندما نريد أن نحدد ما يكسبه بلد ما من وراء استيراد سلعة وتصدير سلعة يتخصص في إنتاجها، يجب أن نحدد قيمة كل من السلعتين ومن السهل تحديد قيمة السلعة المصدرة في البلد الذي يصدرها فهي تتحدد بنفقة إنتاجها . وقيمة السلعة المستوردة تتحدد بنفقة إنتاج السلعة المصدرة سدادا للسلعة المستوردة.
- تحديد معدل التبادل الدولي بين الدولتين يتوقف على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب مناقشته تتركز حول الكفاءة النسبية في العمل .
- لم يدرك ميل أن الدخول هي أسعار عوامل الإنتاج، كما أنه لم يميز بين المستحدث و الراسمالي، كما فعل ساي، بل اعتمد على ريكاردو مقسما الدخول إلى ثلاثة أنواع حسب أصحابها : أجر العمال و ريع ملاك العقارات و أرباح الراسماليين (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 327).

5- توماس روبرت مالتوس (1766- 1834) : تأثر مالتوس كثيرا بالبؤس الذي عاشته انجلترا إثر الثورة الصناعية ومختلف الثورات ضد فرنسا ويظهر هذا التأثير في أعماله الفكرية بحيث يطبعها شيء من التشاؤم .وقد اشتهر مالتوس بسبب مؤلفه الخاص ببحث كيفية المواءمة بين الإنتاج وعلاقته بالزيادة السكانية . حيث اتضح فيه أنَّ نمو الموارد الاقتصادية تزيد طبقا لمتوالية حسابية فيما يتزايد عدد السكان طبقا لمتولية هندسية ولذا فإن لم تتخذ الاجراءات التي من شأنها الحد من هذا النموالمتزايد لعدد السكان، فسيؤدي الأمر بوصول المجتمعات إلى الكوارث والمجاعات والحروب .(العوضي، 2019، صفحة 144)

كما نجد أنَّ مالتوس لم يكن من مؤيدي تدخل الدولة حيث اعتبر أن هذا التدخل عديم الجدوى فإنَّ القوانين الطبيعية تعتبر من قبيل القوانين الحتمية، كما أن الحل الوحيد بالنسبة لمشكلة تزايد السكان إنما يكون في أيدي الافراد أنفسهم وليس في أيدي المسؤولين.

ويحدد مالتوس بعض الحلول التي قد تؤجل النهاية المؤلمة للبشرية و هي : تحديد النسل، لابد من العفة و الامتناع عن الزواج أو تأخيره أو إلغاؤه نهائيا . (البلاوي، 1995، صفحة 72)

رابعا: الإنتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية : هناك جملة من الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية أهمها :

- تجاهل الطبقة الوسطى : تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الراسماليين (بما فيهم ملاك الاراضي) والعمال وتجاهل الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي؛
- إهمال القطاع العام وعدم إعطائه أي دور في عملية النمو.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، بافتراضها الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات وأنها لا تتغير مع الزمن،-
- ركزت النظرية على أهمية التراكم الراسمالي في عملية النمو الإقتصادي، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى . وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي إنتهت إليها المدرسة الكلاسيكية، وكذلك عدم واقعية مفهوم عملية النمو. (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 342)
- في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، وأن الأرباح ليست دائما في تراجع ، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- اتبع الكلاسيك في بحثهم طريقة الاستنتاج التجريدية ولم يهتموا بالجانب التاريخي، وذلك لاعتقادهم في وجود قوانين اقتصادية مطلقة صالحة في كل مكان و زمان، وكرد فعل إهمال الجانب التاريخي من طرف الكلاسيك جاءت المدرسة التاريخية الألمانية.
- إن العمل ليس بالعنصر الوحيد الذي يدخل في إنتاج البضاعة بل هناك أيضا الأرض و رأس المال.
- أكد كينز على أن ميل الفرد للإحتفاظ بالنقود قد يزيد فيقل الطلب الكلي فينقص الإنتاج وتنشأ البطالة، فالنقود كمخزن للقيمة قد تؤدي إلى حدوث بطالة أي أنها تؤثر على مستوى البطالة ومن ثم فهي ليست مجرد وسيط للمبادلة.

- في تحليلهم للتجارة الخارجية لم يأخذوا العوامل الآتية في الحسبان : تداخل القطاعات في بلد معين، إندماج الاقتصاد، ظواهر الهيمنة الاقتصادية على المستوى الدولي، التخصص في إنتاج منتج واحد قد يجعل الاقتصاد في بلد ما تابع للخارج. (Seema Narayan, 2016, p. 6)
- إن السلوك الإجتماعي للإنسان هو سلوك غريزي وليس سلوك انعكاسي للمصلحة الذاتية كما يزعم الكلاسيك.
- إن النظام الراسمالي يؤدي بطبيعته إلى أزمات اقتصادية(أزمة فيض الإنتاج، البطالة، التضخم)..ولذا فهو ليس الأمثل حسب المدرسة الاشتراكية التي تقترح نفسها كبديل والتي تأتي كرد فعل للبيرالية .(الببلاوي، 1995، صفحة 77)

و كل هذه النظريات معروفة في الفكر الاقتصادي المعاصر و لا زالت تدرس بالجامعات و المعاهد.

- وعلى الرغم من كم الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة إلا أن أحدًا لا يستطيع أن ينكر قيمة الأفكار والنظريات التي قدمتها في مجال الاقتصاد والتي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير سواء جاء ليتمم ويضيف على ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيك، أو كان هدفه بيان مواطن الخلل فيه، أو حتى جاء ليناقضه ويأتي بعكسه

المحاضرة التاسعة: الفكر الاقتصادي في عهد الاشتراكية (النظرية الماركسية)

تمهيد:

في الظرف التاريخي و الاجتماعي الذي ظهر فيه **ماركس** كان المجتمع الأوروبي بشكل عام يعيش في ظل سيادة الإنتاج الرأسمالي ، حيث كانت هناك طبقة كبيرة من السكان في المجتمع تنمو و تتكاثر يوما بعد يوم ، و هي تحت ظل أي ظرف لن تستطيع العيش إلا اذا عملت لقاء أجر معين و محدد من مالكي وسائل الإنتاج.

اكتسبت الماركسية كنسق فكري شهرتها التاريخية بقيامها على أساس الانتقاد الذي ظهر بوضوح في نقد الفلسفة المثالية الألمانية ،. حيث نادت الماركسية بالفلسفة المادية و الاشتراكية العلمية ، حيث ذاعت بين مختلف النقابات و الاتحادات العمالية.

وعلى هذا الاساس اردنا ان نتطرق في هذه المحاضرة الى كل ما يخص النظرية الماركسية وعلاقتها بالمذهب الاشتراكي على النحو التالي:

أولا: نبذة عن كارل ماركس وأهم مؤلفاته

ثانيا: مولد الماركسية و ماهية الاشتراكية

ثالثا: الفلسفة المادية لماركس وأهم افكاره الاقتصادية

رابعا: الانتقادات التي وجهت الى النظرية الماركسية

أولا: نبذة عن كارل ماركس وأهم مؤلفاته

ولد كارل ماكس سنة 1818 م في مدينة تريير Trier البروسية لعائلة برجوازية من أصل يهودي ، وكان ابوه – هنريش– محاميا معروفا يملك مزرعة للكروم طالما أمضى فيها كارل طفولته، وقد تزوج من جيني Jenay وهي ابنة صديق ابيه ستفالين . استقر كارل ماكس في لندن حيث أمضى معظم اوقاته في المتحف البريطاني ، واصدر عدة مؤلفات في الفلسفة والسياسة ، كان اهمها كتابه رأس المال Das Kapital. (البيلاوي، 1995، الصفحات 89-90)

ليس من المعقول دراسة كل افكار ماركس لان الماركسية تعتبر مذهبا بحد ذاتها ، لذلك سنتناول في هذه المحاضرة بعض عناصر الفلسفة الماركسية بالإضافة الى اهم افكاره الاقتصادية .

جمع **كارل ماركس(1818-1883)** بين الفلسفة الألمانية المثالية والاقتصاد السياسي البريطاني و الاشتراكية الفرنسية و في كتابه **(البيان الشيوعي)** الذي تضمن نظرياته حول جدلية تطور المجتمعات ميز ماركس نظريته" **الاشتراكية العلمية** "واشتراكية الذين سبقوه ممن اسماهم بالاشتراكيين المثاليين، وأكد أن افكاره تستند الى الفحص العلمي لحركة التاريخ و إلى تطور الرأسمالية ومنجزاتها في زمنه.

و يقول ماركس أن التاريخ يصنعه صراع الطبقات، و أن صراع البروليتاريا مع أرباب العمل الرأسماليين سيقود في النهاية إلى إقامة مجتمع اشتراكي يقرر فيه المنتجون مصيرهم المشترك والتحرر من أي قيود اقتصادية أو اجتماعية، وعند ذلك يصل الصراع الطبيقي الى النهاية. (قريشي، 2008، الصفحات 158-160)

ثانيا: مولد الماركسية و ماهية الاشتراكية

1- **تأسيس المدرسة الماركسية :**

ولدت هذه المدرسة انطلاقا من افكار **كارل ماركس 1818-1883** الذي اشتهر بكتاب "**رأس المال** " و قد كان يعبر عن صيحة المحرومين في القرن التاسع عشر ، و إن كان **آدم سميث** هو مهندس الرأسمالية فان كارل ماركس هو المشخص لعيوبها و نهايتها المحتملة .

فقد أدان بجرأة استغلال النظام الرأسمالي الذي يمنع تدخل الدولة لضبط السوق و موازنتها، فهو يرى انه نظام غير انساني يستغل البشر فالبضائع تتراكم و العمل ذاته لا تعتبره الرأسمالية سلعة ، فتدفع للعامل فقط قيمة المنتج و لا تدفع له مقابل عمله ، و بذلك فالرأسمالية تراكم الأموال من خلال

استغلالها جهد العامل . كما ستحل الالة محل العامل عندما تتراكم الاموال و يجد العامل نفسه في صراع غير متكافئ مع الالة .

و قد تجلت افكاره في نظرية فائض القيمة التي جاء بها و مفادها أن الرأسمالي بامتلاكه أدوات الانتاج لا يستطيع أن ينتج السلع المطلوبة ، وهنا يشترى قوة العامل فى يوم طويل يدفع له المقابل أجرا غير عادلاً .

فلم يتضمن هذا المقابل كل ما أنفقه العامل ويدخل ضمن نفقات العمل ، وكان المقابل فقط نتيجة المشاركة فى العملية الانتاجيه ، وهنا ظهر لغز القيمة . حيث يتجه الراسمالي إلى استئجار مجهود العامل محرك الارباح الحقيقى، والتى يستحوذ عليها بالكامل ويعطى الكاد الضئيل ، والفرق سماه ماركس قانون فائض القيمة ، اى الفرق بين الجهد المبذول فى تحقيق الارباح ، وبين ما يحصل عليه من اجر مقابل مجهوده الكبير ،وهذا الفائض لم يحقق. (العدالة للعامل وحقق ارباح طائلة للرأسمالي) (شاهين, عبد الحليم، 2021، صفحة 15)

2- ماهية الاشتراكية

الاشتراكية بشكل عام تستند على النزعة الجماعية ، و بذلك فهي تتناقض مع مضمون فكرة النزعة الفردية التي تستند اليها الراسمالية ، حيث لا وجود لنظام السوق و لا دور له في تحديد حجم و نوع السلع و الخدمات ، لأنها تحدد ضمن جهاز التخطيط المركزي.

فالنظام الاشتراكي تمتلك فيه الدولة جميع عناصر الإنتاج كالأرض و المصانع و الآلات ، و اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط بدلا من جهاز الاثمان في النظام الرأسمالي ، و تم تطبيق الاشتراكية في القرن العشرين عندما قامت الثورة البلشفية في روسيا عام.1917 م و ينقسم الفكر الاشتراكي الى قسمين اساسين:

- الاشتراكية الخيالية او الطوبائية
- الاشتراكية الماركسية او العلمية

كما توجد أنواع أخرى من الاشتراكية : كالاشتراكية الديمقراطية و الاشتراكية الشعبية و اشتراكية الدولة . (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 342)

ثالثا: الفلسفة المادية لماركس وأهم افكاره الاقتصادية

1- الفلسفة المادية لماركس

- على عكس **هيجل** الذي يرى ان تاريخ العالم ما هو الا انعكاس لتطور الفكر الانساني الذي يتجه في تطوره نحو **الفكرة المطلقة** ، فان **ماركس** يرى ان المادة هي الأساس في التطور التاريخي ، فقد أدى هذا الى اعتبار تطور العوامل الاقتصادية ممثلة في الإنتاج المادي و ما يتبعه من تقسيم العمل و ما يترتب عن هذا التقسيم من صراع طبقي و القوة التي تشكل و تفسر تاريخ البشرية. و بالتالي فهو يرى ان العالم المادي هو الذي صنع الأفكار . (بلبع، 2000، صفحة 149)

و دراسة التاريخ الإنساني و تطوره نتعرف عليه ابتداءا من اوج نشاط الافراد في مجال الإنتاج ، و قوانين هذا التطور هو يجب اكتشافها و دراستها ، و تشمل الهيكل الاساسي للاقتصاد ، الهيكل العلوي للنظام الاجتماعي و الصراع الطبقي ، و نوضح ذلك كمايلي: (الجزائري، 2020، صفحة 150153)

أ/ الهيكل الاساسي للاقتصاد (قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج و نظام الإنتاج الاجتماعي:)

فقوى الإنتاج هي مجموع الوسائل التي بواسطتها يتم انتاج السلع المادية و تشمل الالات و وسائل النقل و اليد العاملة ، و توضح المادية التاريخية ان تطور قوى الإنتاج هي المسبب الأساسي لكافة التغيرات في الحياة الاجتماعية ، اما علاقات الانتاج فهي العلاقة التي تربط الافراد ببعضهم البعض و في علاقاتهم بأدوات الإنتاج ، بمعنى ملكية الأموال و وسائل الإنتاج و المنتجات ، إضافة الى تنظيم العمل و تقسيمه و توزيعه.

اما نظام الإنتاج(نمط الانتاج :)و هو يتكون من قوى النتاج و علاقات الإنتاج ، حيث بدراسة قوى و علاقات الإنتاج يمكن ان نحدد حسب ماركس أي مرحلة من النظم الاقتصادية تميز مجتمع معين ، حيث في كل مرحلة تمر قوى الإنتاج بمرحلة معينة من علاقات الإنتاج يلائمها و يسهل تطبيقها ، و نوضح هذا النظام حسب تطوره التاريخي المادي كما يلي : البدائية ، الرق ، الاقطاع ، الراسمالية و أخيرا الاشتراكية . كما ان تغيير قوى الإنتاج يسبق دائما تغير علاقات الإنتاج.

ب/ الهيكل العلوي للنظام الاجتماعي(الأساس و البناء و العلاقات المتبادلة بينهما)

يقصد ب**الأساس**(الهيكل الاقتصادي للمجتمع) مجموع العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع خاصة علاقات الملكية و ينتج عنها من تقسيم طبقي ، و على أساسه يتم بناء النظم القانونية و السياسية و الأفكار الدينية و الفلسفية في مرحلة تاريخية معينة .اما **البناء** (الهيكل العلوي) فهو

الأفكار و النظريات المذاهب السائدة في مجتمع إضافة الى النظم المقابلة لها : الدولة ، القانون ، الأحزاب السياسية ، الضوابط الخلقية... الخ ،في الجدلية المادية البناء ينبع من الأساس.

ج/ الثورة و الصراع الطبقي

ان حدوث الثورات الاجتماعية ستؤدي حتما الى نهاية النظام الرأسمالي ، و يقصد بالثورة الاجتماعية حسب ماركس هي انتقال المجتمع الإنساني من نظام انتاجي معين الى نظام اعلى منه ، و تحدث هذه الثورات نتيجة لوجود تناقض بين قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج ، فقوى الإنتاج في تطور مستمر اما علاقات التملك فيهي بطيئة التغيير ، فالنظام الرأسمالي المرتكز على الملكية الخاصة و على استقلال كل مشروع عن غيره في رسم سياسته الإنتاجية يعتبر عائقا لتقدم قوى الإنتاج و هذا سيؤدي الى زوال هذا النظام ليحل محله نظام يوفق بين الطابع الاجتماعي للإنتاج و الطابع الفردي للتملك ، فيقضي على الملكية الفردية و يقيم علاقات جديدة و هي العلاقات الاشتراكية ، بذلك حسب ماركس فالاشتراكية حتمية تاريخية.

2- أفكار ماركس الاقتصادية: تتجلى افكار ماركس في العناصر التالية:

أ/ القيمة : بدأ ماركس بتحليل السلعة و وضح ان لها قيم مختلفة:

- قيمة استعمالية : يقصد بها منفعة السلعة التي تستطيع اشباع حاجات المجتمع.
- قيمة تبادلية : أي قدرة السلعة على المبادلة بسلعة أخرى. بمعنى قدرة السلعة على جلب لصاحبها سلع أخرى.

القيمة : السلع ذات قيمة من حيث انها تجسد العمل(حيث تقاس كمية العمل بمدته)، و العمل هو كل جهد عضلي او ذهني يبذله الانسان ، إضافة الى الالة او مادة أولية ، المنتجات الطبيعية ليس لها قيمة مالم يبذل في اقتنائها عمل.

ب/ فائض القيمة: هو الفرق بين الاجر الذي يشتري به قوة عمل ، و الثمن الذي يبيع به ناتج العمل ، و هو يفسر مصدر دخول الرأسماليين و خاصة الربح، و ينقسم فائض القيمة الى:

- فائض القيمة المطلق : هو الفائض المطلق الذي يحصل عليه الراسمالي نتيجة زيادة عدد ساعات العمل ليزداد حجم الفائض.
- فائض القيمة النسبي : هو الفائض المطلق الذي يحصل عليه الراسمالي نتيجة نقص وقت العمل الضروري ، أي الوقت اللازم لحياة العامل و استمرارها ، و يحدث هذا النقص في وقت

العمل الضروري نتيجة لانخفاض اثمان السلع التي تعتبر من ضروريات اللازمة للعامل و اسرته.

هذا الفائض سواءا مطلق او نسبي يؤدي الى زيادة في كمية النقود عند الراسمالي و حرمان العامل منه و هو ما يطلق عليه ماركس ب الاستغلال.

اما راس المال الثابت(ثمن الآلات و الالة) فهو عمل ميت و لا يخلق فائض قيمة ، اذا فائض القيمة يعطيها (قوة العمل .) (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 386)

ج/ التراكم المتزايد لراس المال : بمعنى ازدياد حجم روس الأموال الإنتاجية ، و يكون ذلك بتحقيق التراكم أي بتحويل فائض القيمة الى راس مال انتاجي ، و ينجح الراسمالي في الوصول الى التراكم عندما ينجح في تصريف منتجاته ، و بما ان فائض القيمة هي الأساس في التراكم و التي ينتجها العمل فلابد له من شراء قوة العمل ، و ليحصل ذلك فلابد ان تزول ملكية صغار الملاك ، و هذا يؤدي الى تركز راس المال في الجهاز الإنتاجي باستمرار.

- **تركز رؤوس الاموال** : تركز راس المال فيراد بها انتشار الوحدات الإنتاجية الكبيرة على انقاض الوحدات الصغيرة في الجهاز الإنتاجي ، بمعنى اخراج المشروعات الصغيرة من السوق نهائيا و تحويل عدد كبير من صغار المنتجين و التجار الى عمال فقط عند أصحاب المشروعات الكبيرة . (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 388)

د/ الازمات الاقتصادية و فناء الرأسمالية : الازمات تصدر من ذاتية نظام الإنتاج الرأسمالي الذي يميزه التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج و الطابع الرأسمالي للتملك. و هذا بدوره يؤدي الى:

- تناقض بين الإنتاج و الاستهلاك : بمعنى فقر المستهلكين و معظمها مؤلفة من عمال و فئات محدودة الدخل و بقصور استهلاكها بالنسبة الى ميل الانتاج الراسمالي الى تنمية القوى الإنتاجية.
- التناقض بين مختلف فروع الإنتاج : بسبب افتقار النظام الراسمالي الى التناسب و التناسق بين مختلف فروع الإنتاج الداخلة فيه.
- التناقض بين تحسين طرق الإنتاج و الأرباح : يسعى الراسمالي الى زيادة أرباحه بزيادة نسبة الراس المال الثابت و هو ما تقتضيه المنافسة ، و كلما زادت نسبة الراس المال الثابت نقصت الأرباح و بذلك فان السلوك المفيد لمشروع واحد على حدة ، سيضر بسائر المشروعات.

كل هذه التناقضات حسب ماركس ستؤدي الى انتدثار النظام الراسمالي. (شاهين, عبد الحليم، 2021، صفحة 14)

و عموما يمكن تلخيص أهم مبادئ الفكر الاقتصادي الماركسي فيما يلي:

- انها تعبير عن صراع طبقي ومصالح مادية.
- المهم ليس فهم العالم بل العمل على تغييره.
- التاريخ عند الماركسية عبارة عن صراع بين الطبقات نتيجة عوامل اقتصادية.
- الاقتصاد وعلاقات الإنتاج هما أساس كل ظاهرة اجتماعية.
- تفسير الأحداث والتاريخ بناء على نظام الملكية.
- محاربة الأديان واعتبارها وسيلة لتخدير الشعوب، وخادما للرأسمالية والإمبريالية.
- الأخلاق نسبية وهي انعكاس لآلة الإنتاج.
- القضاء على الاستغلال الفردي وسحق الفرد.

رابعا: الانتقادات التي وجهت الى النظرية الماركسية

كأي نظرية وجهت إلى ماركس بعض الانتقادات نذكر منها:

- اتهام **سوروكين** لماركس بأن نظريته تقوم على الحتمية أو أساس ميتافيزيقي وتقوم على جانب واحد فقط ، حيث أنها في حقيقة الامر علاقة تبادلية تاثير وتاثر.
- **بوتومور** وجه انتقادات لماركس وأهمها : أن فروض ماركس لها صفة قوانين عامة لكنها مجرد مبادئ نظرية تعتريها أخطاء فيما يخص الوصف الفعلي لنمط الصراع و التوازن، ولكنه أيده من في خلال الوجهة التاريخية.
- كذلك نظرية ماركس تبقى ناقصة وأن الصراع الطبقي لم يتم في الطبقة الرأسمالية للانتقال إلى الطبقة الاشتراكية ومن ثم إلى الشيوعية كما كان يطمح. (Higgins, 1993)
- ورغم الانتقادات الموجهة إلى ماركس إلا أنه ترك إسهامات سوسيولوجية مهمة أهمها:
  - ✓ ارتكز ماركس في تحليله للظواهر الاجتماعية على العوامل المادية مبتعدا على الغيبيات و الروحانيات ، مما يخضع الظواهر لدراسة علمية.
  - ✓ أكد على أهمية تفسير العوامل السوسيولوجية في ضوء تفسير العوامل التاريخية.
  - ✓ النظرية الاختيارية للفعل الاجتماعي هي أن الثورة لا تحدث من تلقاء نفسها، وإنما يدفع بها الناس واشتق ماركس مفهوم الفعل الاجتماعي من المبادئ الكلاسيكية

الغاية تبرر الوسيلة بطريقة آلية وأن سعي الأفراد لتحقيق أهدافهم يلزمهم بالتفاعل مع العالم المادي، هذا الأخير الذي يستلزم وجود علاقات اجتماعية تنشأ عنها الحاجة إلى التكنولوجيا وهذا ما أطلق عليه ماكس قوى علاقات الإنتاج أو الترشيد الآلي؛

- ✓ أكد على بناء المواقف الاجتماعية والتلاحمات المنطقية. (باتلر، 2013، الصفحات 70-71)

المحاضرة العاشرة: الفكر الاقتصادي في المدرسة الكنزية

تمهيد:

النظرية الكنزية التي جاء بها الاقتصادي البريطاني' **جون مينارد كينز** 'والتي انتقد من خلالها قوانين وتحليل الكلاسيك ، ويقلب الكثير من المنطلقات والآراء ويؤسس تحليلا اقتصاديا كان علاجا ناجحا لأزمة الكساد، فأحدث ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي، وجعل الكثير من الاقتصاديين يتبنون طريقة التحليل الكينزي والدفاع عن مبادئه ونظرياته.

سنحاول في هذه المحاضرة التطرق لأهم الافكار الاقتصادية التي تناولتها النظرية الكنزية ، وفق المحاور التالية:

أولا:الاطار التاريخي لنشاة النظرية الكنزية

ثانيا: نبذة عن المفكر كينز و مراحل تطور تحليله الاقتصادي

أولا:الاطار التاريخي لنشاة النظرية الكنزية:

في العشرينيات من القرن الماضي وتحديدا عام 1929 م ، اجتاح الاقتصاد العالمي ما يعرف بالكساد العظيم **Great Depression**، واستمرت البطالة الإجبارية في الارتفاع بشكل مخيف، ولم تكن مؤقتة كما اعتقد الكلاسيك ، وفى تلك الفترة وخصوصا بعد الكساد العظيم ، ظهر كتاب :

النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود ،

The General Theory of Employment, Interest, and Money

لكينز . (Keynes, 1936) الذي واجه انتقادات شديدة للتحليل الكلاسيكي وبخاصة فيما يتعلق بفرضية التوظف الكامل والمنافسة الكاملة، ففي رأيه قد تكون هناك بطالة إجبارية في الأجل الطويل بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال وحالة جمود الأجور **Wage Rigidity** . ولذلك يرى كينز ضرورة تدخل الدولة بأدواتها، وذلك للحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى التوظف الكامل؛ لأن مستوى التوظف الكامل لا يتحقق بطريقة تلقائية، وهذا على عكس ما أقره قانون ساي الكلاسيكي. (شاهين, عبد الحليم، 2021، صفحة 13)

ثانيا: نبذة عن المفكر كينز و مراحل تطور تحليله الاقتصادي

1- نبذة عن المفكر كينز و أهم مؤلفاته:

يعتبر ماينارد كينز 1883-1946 هو رجل الذي أخرج العالم الرأسمالي من أزمته الاقتصادية سنة 1930 التي جاءت انطلاقا من الهزات العنيفة النقدية للحرب العالمية الأولى ابرزها التضخم الذي اصاب بعض دول خاصة المانيا ، تمزق اوصال التجارة ، اختلال موازين مدفوعات الدول الكبرى اضافة خروج الاتحاد السوفياتي من النظام الرأس مالي ، مما أدى للانهيار اسواق الأوراق المالية فاغلقت المصانع و انتشرت البطالة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية .

و يعد كتاب " النظرية العامة في النقود و التوظيف و سعر الفائدة " الذي الفه كينز سنة 1936 الذي اشار فيه كينز على ضرورة تدخل الدولة الرأسمالية واتخاذ اجراءات تدخليه في اقتصادها القومي تهدف الى زيادة الاستثمارات و الحد نوعا ما من الادخارات ، و بهذا التدخل من جانب الحكومة لمعالجة أزمة الرأسمالية المعاصرة أعلن كينز عن ميلاد رأسمالية جديدة تؤمن بنوع من تدخل الحكومة و هكذا نجا النظام الرأسمالي و بدأت الأزمة تنحسر شيئا فشيئ.

و الفكرة المحورية التي جاءت بها نظرية كينز هي ربط الحجم الكلي لتوظيف بطلب الكلي على استثمار و الاستهلاك معا ، و معنى ذلك أن البطالة ترتبط بالنقص الذي يطرأ على هذا الطلب ، و طالما أن الطلب الكلي يتعادل و حجم التوظيف و الدخل القومي ، فان معنى ذلك أن الزيادة تطرأ على حجم التوظيف تؤدي لزيادة في الدخل القومي .

و حتى تصل الحكومات الى هدف التوظف الكامل في المجتمع لابد من مباشرتها لبعض الاشراف على اوجه النشاط الاقتصادي الاستثماري دون أن تتحول هذه الرقابة الى تأميم .

2- **مراحل تطور الفكر الكنزي**

وقد مرت أعماله الاقتصادية في المجال النقدي بعدة مراحل وكالآتي :

المرحلة الآولى : نبذة عن الاصلاح النقدي عام 1923 كانت افكاره النقدية بمثابة امتداد للفكرالاقتصادي الكلاسيكي ، لتقلبات المستوى العام للأسعار او قيمة النقود في اطار بعيد عن التحليل الكمي المستند الى نظرية النقود .

المرحلة الثانية : النظرية عامة للاستخدام والفائدة والنقود عام 1936 قدم تحليلاً اصيلاً عن دور النقود في الحياة الاقتصادية وفي ضوء أثرها المباشر على متغيرات اقتصادية عديدة كالفائدة والدخل والانتاج والاستخدام والاسعار .

ثالثا: عرض الافكار الجوهرية للنظرية الكنزية

1 – شرح بعض المفاهيم الاقتصادية عند كينز

لقد كان الفكر الكلاسيكي قائماً محافظاً على سيطرته وثبات افكاره الرئيسية ، واعتمد كينز في تحليله على مجموعة من المفاهيم والمعادلات التعريفية هي الآتي :

ـ الدخل التقدي للمجتمع : وهو الدخل النقدي الكلي الذي يضم مجموعة من العوائد النقدية لعوامل الانتاج التي اشتركت في انتاج السلع الاستهلاكية والاستثمارية للخدمات ، وبذات الوقت هو الدخل القومي المستخدم في الحسابات القومية ويشمل :

- الأجور والرواتب .
- الفوائد على رأس المال .
- الريع وعوائد الاحتكار .
- تعوضيات المنظمين الاعتياديين .

ـ الأرباح الطارئة : وتسمى ايضاً الارباح غير الاعتيادية او غير المتوقعة او الفجائية ، وتشمل الفرق بين التعويض الفعلي للمنظمين وتعويضاتهم الاعتيادية ، ويراد بهذا الاخير هو معدل العائد الذي يبقي المنظمين على نفس الانتاج (مستوى الانتاج) دون زيادة او نقصان .

اما التعويض الفعلي فإنه يمثل ما يزيد عن التعويض الاعتيادي فاذا زاد التعويض الفعلي وتفوق على التعويض الاعتيادي فسوف تظهر الارباح الطارئة وسوف يندفع المنظمون الى توسيع حجم نشاطهم الانتاجي عند مستوى تكاليف الانتاج السائدة وبالعكس اذا كان التعويض الفعلي للمنظمين اقل من التعويض الاعتيادي فان ذلك سيقود الى وقوع خسائر طارئة مما يقلل من عزيمة المنظمين ويقلل من حد عملياتهم الانتاجية .

ـ **الادخارات** : وتمثل مقدار الفرق بين الدخول النقدية للافراد وانفاقهم الحدي على الاستهلاك الجاري (اي ذلك الجزء من الدخل الكلي الذي لا ينفق على الاستهلاك) واهم صورة هي :

• ارصدة نقدية سائلة .

• ودائع مصرفية .

• استثمارات مادية حقيقية .

• استثمارات في موجودات رأسمالية كالأسهم والسندات .

ـ **الاستثمار** : ويراد به الزيادة الصافية لرأس المال المجتمعي خلال فترة معينة من الزمن ، وان قيمة الاستثمار تعني زيادة قيمة رأس المال خلال اي فترة معينة ، وهذه القيمة تساوي مجموع الادخارات مضافاً لها الارباح الطارئة.

قيمة الاستثمارات = مجموع الادخارات + الارباح الطارئة .

ـ **شروط التوازن في التوازن الاقتصادي** : و ياخذ الاشكال التالية:

أ/ تساوي سعر الفائدة النقدي مع سعر الفائدة الحقيقي (الطبيعي).

ب/. تساوي قيمة الاستثمار مع حجم الادخار .

ج/ . انعدام الارباح والخسائر الطارئة .

3- أهم مبادئ النظرية الكنزية:

سنتناول في هذا العنصر أهم الأفكار الكينزية المتعلقة بالتشغيل، الاستثمار والادخار.

أ/ **نظرية التشغيل (العمالة)**

لم ينشغل الكلاسيك إلا بوضع واحد من الأوضاع المتصورة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي وذلك هو وضع العمالة الكاملة لقوى الإنتاج البشرية والمادية، ومن هنا قيل أن نظريتهم جزئية، إذ هي تجاهلت الأوضاع الأخرى التي تعرف مستويات للنشاط الاقتصادي أدنى من مستوى العمالة الكاملة .أما كينز فيهدف إلى بناء نظرية عامة تحتوي كل الفروض الممكنة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي .باعتبار أن العمالة يمكن أن تتحدد عند مستويات مختلفة ومن بينها مستوى العمالة الكاملة .ومن هنا جاءت تسميته ا العامة في العمالة والدخل .وقد يكون من المفيد أن نرى

من الآن المبدأ الأساسي لنظرية كينز لنظريته بأن المسمى بمبدأ الطلب الفعال. (دويدار, محمد، 2003، الصفحات 413-418)

ومؤدى هذا المبدأ:

- أن العمالة الكلية تتوقف على الطلب الكلي (أي على مجموع الطلب على كل أنواع السلع والخدمات)
- تنتج البطالة (وتعطل الطاقة المادية) عن عدم كفاية الطلب الكلي؛
- مع زيادة حجم العمالة يرتفع مستوى الدخل؛
- مع زيادة الدخل الحقيقي للجماعة يزيد الاستهلاك كذلك، وإنما بأقل من الزيادة في الدخل؛
- بما أن الدخل يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية يتعين، لكي يكون لدينا طلبا كافيا لتحقيق الزيادة في العمالة، أن يزيد الاستثمار زيادة تكون مساوية للفرق بين الدخل وبين الطلب على الاستهلاك. (الرومي، 1996، الصفحات 155-158)

ب/ نظرية الاستثمار والدخل

1- **العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل** : لقد ابتعد كينز في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين، فقد عالج التقليديون هذا الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود، أما كينز فمدخله كان الدخل الوطني من تحليله لمفهوم الاستثمار، ولتوضيح العلاقة بين الاستثمار و الدخل و الادخار نستعمل الرموز:

Y الدخل – i الاستثمار – s الادخار – q الانتاج – c الاستهلاك وعليه فنظرية كينز لهذه العلاقة تظهر في المعادلة التالية:

الدخل = قيمة الانتاج (y=q).....(1)

الدخل = (y= c+i) الاستهلاك + الاستثمار .....(2)

الاستثمار =الدخل-الاستهلاك (i=y-c) .....(3)

الدخل = الاستهلاك+ الادخار(y=c+s) .....(4)

الادخار = الدخل -الاستهلا (s=y-c) .....(5)

ومن المعادلة (3) و (5) نجد الاستثمار = الادخار أي

ومن هذا الاستنتاج يتبين أن كينز لم يأت بجديد على تحليل التقليديين حيث سلموا بشيء من الغموض أن الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي، وعليه بات الاختلاف بينهم وبين كينز في

الأسباب والمتغيرات دون النتائج .فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار، إلا أن ما أضافه كينز في نظريته هو البحث عن تحديد من هو المتغير التابع، ومن هو المتغير المستقل، فتوصلت النظرية التقليدية ببداهة مطلقة إلى أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار، أما كينز فتوصل إلى عكس ذلك، فجعل الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائيا إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار.

2- **مضاعف الاستثمار** :تقوم نظرية كينز في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود يؤثر على الاستثمار، الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والإنتاج والتشغيل عن طريق ما يسمى بالمضاعف .تقوم هذه الفرضية على أن دالة الاستهلاك معلومة ومحددة، وعليه فإن مستوى الدخل سيتوقف على حجم الاستثمار ومقداره .فإذا كان الاستثمار كبيرا) عند مستوى منخفض من سعر الفائدة (كان حجم الدخل مرتفعا، والعكس صحيح إذا كان مستوى الاستثمار منخفضا سيكون حجم الدخل منخفضا أيضا.

وتفسير ذلك يعود إلى أن الادخار يعد عاملا سلبيا، حيث يؤدي إلى نقص حجم الطلب على السلع و الخدمات .وإذا لم يعوض هدا العامل السلبي بالعامل الإيجابي وهو الاستثمار، فإن الطلب الكلي سيكون أقل من حجم العرض الكلي، فينتج عن ذلك دخول الاقتصاد في دورة انكماشية، تؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل وبالتالي الدخل الوطني .أما إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار فإن حجم الإنتاج والتشغيل سيكونان متزايدين، أما إذا تساوى الادخار والاستثمار فإن مستوى التشغيل والدخل)الإنتاج(سيبقيان في حالة ثبات وفي مستوى من التوازن .إذا فكرة المضاعف عند كينز تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل، أو بتعبير آخر المضاعف هو عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل ال وطني. (صالح، 2004، صفحة 193)

كما يقصد بمضاعف الاستثمار ذلك المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني التي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار.

3- **العوامل التي تتوقف عليها الكفاية الحدية لرأس المال** :تعتبر الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة العنصرين الأساسيين في تحديد حجم الاستثمار، ومن البديهي أن المنظمين ورجال الأعمال لا يقومون باتخاذ قرار الاستثمار إلا إذا توقعوا الحصول على عائد مغر حقا، أي أن الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف أساسا على توقعات أصحاب المشاريع حول مقدار العائد الصافي الذي سيحصلون عليه

من خلال قيامهم باستثمار معين .وبتعبير آخر يجب أن يكون العائد الذي يتم الحصول عليه من الاستثمار الأعلى من العائد البديل الذي يمكن أن يحصلوا عليه بتوجيه مدخر اهتم إلى استخدامات أخرى كشراء الأسهم والسندات هذا من جهة، وأن يكون العائد أو الغلة مساوية في أسوء الظروف لسعر الفائدة من جهة أخرى .والنتيجة أن المنظم لكي يقبل على الاستثمار في أصل رأسمالي معين فسوف يقوم بالموازنة بين العائد الذي يتوقع أن يغله هذا الأصل خلال سنوات حياته وبين ثمن تكلفه أو ما يتحمله من نفقات حاضرة في سبيل الحصول عليه في الحال، حيث عن طريق المقارنة بين هاتين القيمتين يتم معرفة مدى كفاءة هذا النوع وذاك من أنواع الاستثمار في تحقيق أقصى الأرباح.

ج. **نظرية تفضيل السيولة**

بدأ كينز تحليله عن السبب الذي يمكن أن يدفع شخصا ما تفضيل حيازة ثروته في شكل لا يحقق له أي ا في شكل يحقق له فائدة .وبإدخال عامل عدم التأكد لسعر الفائدة في فائدة أو عائد بسيط عن حياز المستقبل، فإن شكل حيازة النقود يكزن له أهمية، ومن هنا تظهر أهمية تفضيل السيولة في بناء نظرية جديدة ستكون لها انعكاسات ذات أهمية بالغة على التحليل النقدي والاقتصادي.

ويحدد سعر الفائدة طبقا لعاملي عرض النقود والطلب على النقود، يقصد كينز بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل ويرجع دوافع الطلب على النقود إلى ثلاثة أغراض، وهي:

أ –**دافع المعاملات** :يقصد به توافر السيولة أي النقود من أجل المعاملات الجارية، وضرورات الحياة اليومية، ويتوقف هذا الدافع على الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل، ويزيد الطلب بدافع المعاملات كلما زادت الفترة ويقل كلما قلت الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل.

دافع الاحتياط :حيث تطلب النقود بدافع الاحتياط وبالتالي يمكن استخدام السيولة في مواجهة النفقات غير المتوقعة مثل :خطر البطالة، المرض والحوادث، ويرتبط أساسا دافع الاحتياط بالعامل النفسي والشخصي للأفراد. (الحميد، 2007، الصفحات 302–303)

دافع المضاربة :يبين كينز أن الطلب على النقود لغرض المضاربة يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر الفائدة، وتعتبر الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها الأفراد لأغراض المضاربة شديدة الحساسية للتغير في سعر الفائدة، و بهذا تختلف عن الدافعين السابقين في الطلب على النقود، فهناك علاقة تابعية بين الأرصدة النقدية المطلوبة لأغراض المضاربة وبين تغيرات سعر الفائدة .وقد رأى كينز أن سعر الفائدة

يتحدد أساسا بميل افراد المجتمع إلى الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة، وبكمية النقود التي يمكن الحصول عليها لتحقيق هذا الغرض.

ويقول كينز أن تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالأرصدة نقدية لمدة معينة من الزمن والتضحية بالدخل الذي يمكن الحصول عليه من استثمارهم لهذه الأرصدة في أوراق مالية مثلا، يرجع إلى عدم تمكن الأف راد من مسار سعر الفائدة في المستقبل. (العمار، 1996، الصفحات 98-102)

الانتقادات التي وجهت للنظرية الكنزية:

واجهت النظرية الكنزية رغم حلولها مجموعة من الانتقادات نذكر منها مايلي:

- في نهاية الستينات وبداية السبعينات وضعت النظرية الكنزية في ورطة فكرية مروعة تمثلت في تداخل الكساد و الرخاء في مرحلة واحدة ، بمعنى ان الاقتصاد يعاني من البطالة و في نفس الوقت يعاني من التضخم ، وهي صفة جديدة لم تعهدها الراسمالية من قبل.
- يرى الاقتصاديون ان كينز اعتبر الادخار بمثابة الامتناع عن الاستهلاك ، وهذا يصح بالنسبة للفرد ولا يصح بالنسبة للمجتمع.
- قام كينز بانتقاد سياسة الحرية الاقتصادية ، و لكن في ظل الحرب العالمية الثانية تدخلت الدولة في الانتاج والتوزيع، مما ادى الى التخوف من تمادي الدولة في مثل هذا التدخل.
- يرى بعض الاقتصاديين أن السياسة التوسعية الكينزية غير فعالة. (بلبع، 2000، الصفحات 256-260)

المحاضر الحادي عشر: الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي

في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 عرف العالم تغييرا جذريا بعد الثورة الصناعية وظهور الآلة حيث عرف العالم الاقتصادي تغيرا من وسائل بسيطة إلى وسائل أكثر دقة ، ومنه ظهرت فيه أفكار بسيطة ونظريات علماء ومفكرون ساهموا في تطور العلم الاقتصادي من بينهم آدم سميث وحيث اعتمدوا في دراساتهم التحليلية للظواهر الاقتصادية على نظريات من بينها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وهاتان الدراستان جاءتا لتصحيح بعض الأفكار التي كانت تسود في الفكر الاقتصادي القديم وقد انبثق منها العديد من الفلاسفة المفكرين من بينهم دافيد ريكاردو و مالتس وجون ميل وكارل منجر و.....الخ

وبغية منا التفصيل أكثر في كل الجديد الذي جاء به منظرو المدرسة النيوكلاسيكية، قسمنا محاضرتنا الى المحاور التالية :

أولا: تعريف وخصائص المدرسة النيوكلاسيكية

ثانيا: منهج ومبادئ المدرسة النيوكلاسيكية

ثالثا:مدارس و رواد المدرسة النيوكلاسيكية

رابعا: تعقيب على أعمال المدرسة النيوكلاسيكية.

أولا: تعريف وخصائص المدرسة النيوكلاسيكية

سميت بهذا الاسم لأنها تعتبر أفكار المدرسة الحدية لامتداد الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية لكونها تؤمن بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية لقد جاءت تسمية الحد من ناحية كلاسيكية وقد تبلورت هذه الفكرة في النصف الثاني من القرن 19 وتتلخص أهم الخصائص التي اعتمدت عليها المدرسية الحدية هي مايلي:

1- تعتبر إن قيمة سلعة تصدر عن قيمة سلعة أخرى ويرجع ذلك إلى أن المنفعة الأولى اكبر من المنفعة الثانية بالنسبة للمستهلك فالحديون يرون أن المستهلك لسلع يهدف إلى تحقيق لإشباع أقصى احتياجاته مستخدما موازن محدودة وبالتالي فهو يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة وهو ما يعتبرونه ظاهرة ذاتية تتوقف على الفرد المستهلك.

2- يقوم البحث الحدي على معرفة المعطيات الوحدات الأخيرة فالأجر الحدي هو أجر آخر عامل و السعر الحدي هو آخر السعر وحدة منتجة من مادة معينة و رأس المال الحدي هو آخر قدر يتم من رأسمال.

3- استعمال الرياضيات في تحليلاتهم الاقتصادية ومن أهم المفكرين الحديين نذكر منهم : جون ستوارت ميل (1806-1873) و هو مفكر انجليزي اعتبر أن الليبرالية في إنجلترا و فرنسا ،من مؤلفاته : المحاولات الخمس و كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي أصدره سنة 1844 و من أفكاره قانون العرض و الطلب ،قانون القيمة ،قانون الأجور الذي ينقسم إلى قسمين :

- عنصر ثابت : يتمثل في كمية الأجور المتداولة و المخصصة كأجور العمال
- عنصر متغير : يتمثل في عدد العمال بالتالي الأجر كما يتحدد حسب قوة العمل. (سكينة, بن حمود، 2014، صفحة 135)

ثانيا: منهج ومبادئ المدرسة النيوكلاسيكية

1- **منهج المدرسة النيوكلاسيكية:** اتبعت المدرسة الكلاسيكية الجديدة منهج خاص لدراسة هذا الموضوع وهو **المنطق الحدي** الذي يقوم على الاستمرارية في تطور الظواهر الاقتصادية، إذ يتم عن طريق عملية تجريدية تجزئة حركة الظواهر الاقتصادية إلى تغيرات متتالية وباستعمال الرياضيات نتوصل إلى النتائج. أعتبر هذا الإبداع المنهجي من طرف الاقتصاديين بمثابة ثورة (الثورة الحدية)، إضافة لذلك يتم الاستعمال المكثف للرياضيات وعلم النفس.

يصعب التعرف إلى كل ما جاءت به هذه المدرسة أي أن المدرسة النيوكلاسيكية تتبع المنهج الخاص و هو منهج عن طريقة الحدية. (العوضي، 2019، صفحة 238)

2- **مبادئ المدرسة النيوكلاسيكية:**

أ- **الفرد كقاعدة للتحليل النيوكلاسيكي**

إذا كانت المدرسة الكلاسيكية وتعالج الظواهر الاقتصادية في بعدها الكلي)الإنتاج، التوزيع و التراكم) فإن للمدرسة الجديدة نظرة جزئية (Micro-économique) للمسائل الاقتصادية خاصة سلوك الفرد، المستهلك أو المؤسسة نحو تعظيم منافعهم في ظروف معينة متاحة. . (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 408)

ب-البحث عن التوازن

إذا كان هم المدرسة الكلاسيكية هو تراكم رأس المال لأنهم كانوا يفكرون في ضرورة النمو الاقتصادي (تجديد الإنتاج) فنقول عليهم بأن كانت لهم نظرة ديناميكية، فإن المدرسة الكلاسيكية الجديدة تهتم أكثر بمفهوم التوازن في إطار ساكن، إن التوازن يكون جزئي (عرض = الطلب عن السلعة) Marshall أو عام (شامل) أين يتحقق تساوي العرض والطلب في جميع الأسواق (مما يؤكد الترابط ما بين الأسواق) (سوق السلع، سوق رأس المال، سوق العمل....الخ) عندها تتحقق التلبية القصوى للمستهلكين والربح الأعظم للمنتجين. تمشي المدرسة النيوكلاسيكية أبعد من المدرسة الكلاسيكية عندما تتكلم عن الريح حيث تقر بأنه من الممكن أن ينشأ هذا الريح اعتبارا لمرونة العرض ، كما أنه قد يكون في فترة زمنية معينة ثم يزول وفي كافة عوامل الإنتاج. فيمكن أن نطرح على سبيل المثال سؤالا: كيف ينشأ الريح في سوق العمل؟ فيمكننا الإجابة على هذا السؤال من خلال مثال جراحة التجميل، حيث نجد هناك عيادة متخصصة تريد إجراء عملية لشخص معين وليس لديها متخصصون مما يؤدي بها إلى التوجه إلى سوق العمل والبحث عن هؤلاء المتخصصين، وإذا افترضنا قلة هؤلاء المتخصصين، أي أن عرضهم عديم المرونة مقارنة بالطلب عليهم، ولنقل أن هذه العيادة وجدت فقط متخصصا واحدا فسوف تكون مضطرة إلى منحه أجرا غير عادي وبالتالي ينشأ الريح في هذا الأجر، لكن في مرحلة لاحقة وبزيادة عدد المتخصصين ومنه زيادة درجة مرونة العرض فسوف يؤدي إلى انخفاض الأجر مرة أخرى والعودة إلى سعر التوازن. إن المدرسة النيوكلاسيكية تتفهم ربط المدرسة الكلاسيكية للريح بالأرض لأنها من أقل السلع مرونة في العرض، ويتلخص في أن إنتاجها في أغلب الأحيان محدود رغم زيادة الطلب، إضافة إلى محدودية مساحتها. . (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 416)

تعتبر الأفكار التي جاءت بها النظريات التقليدية والسلوكية في الأساس الذي ساعد على نشوء وتطور الفكر الاقتصادي الحديث حيث كان التناقض بين الاتجاهين والتعارض في الأفكار أو التوافق فيما بينها بمثابة الشبيه والتشجيع للبحث عن نظرية كاملة تجمع كافة المتغيرات التي تتداخل في علاقات داخلية.

ثالثا:مدارس و رواد المدرسة النيوكلاسيكية

1- مدرسة كمبريدج:

كان ستالي جمفينس من الكتاب الحديين الذي دشنوا بدراستهم المدرسة الحدية و لقد انتقد الكلاسيك الماركسيين في قولهم أن سر و مصدر القيمة هو العمل و علل موقفه بحكاية الصياد الذي يقتني وقتا معينا صيد سمكة و لكنه يفاجئ بإخراج قطعة من الماس من عرض البحر عوض السمكة و هكذا يحصل على شيء له قيمة رفيعة رغم قضاءه نفس الوقت الذي كان عليه أن يقضيه لو اصطاد سمكة، أي أن القيمة لا تتأثر بالعمل بل بالمنفعة. و لكن يعتبر الفريد مارشال هو زعيم النيوكلاسيكية و هو أستاذ بجامعة كمبريدج حيث أنه أعاد تشكيل النظام الكلاسيكي بصورة فعالة إلى حد أنه منذ ظهور مؤلفه مبادئ الاقتصاد عام 1890 أصبحت الكلاسيكية الحديثة معترف بها في ربوع العالم الإنجليزي، اعتبر مارشال أن علم الاقتصاد يقتصر على تعاملاته في جانب معين من حياة الإنسان أو بعبارة أخرى قال أن هذا العلم يقتصر على دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات صناعية.

اهتم ألفريد مارشال بقضية الأسعار و القيمة فقد جمع بين فكرتين قديمة و جديدة حول القيمة و الأولى نقول أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج، أما ثانية نعتبر مصدر قيمة يحدد على أساس المنفعة و اعتبر مارشال أن كلاهما يؤثر على القيمة لكن هذا الأثر يختلف باختلاف الفترة، ففي الفترة قصيرة تلعب المنفعة دورا أساسيا في تحديد القيمة أي أن الطلب هو محدد السعر أما في فترة طويلة المدى تلعب التكلفة دورا محددا ، القيمة و العرض محدد السعر و يكون هنا مارشال أول من قدم نظرية عامة لتحديد الأسعار في السوق. أما بالنسبة لتوزيع دخل عند مارشال فهو مفهوم الربح فهناك ربح المنتج و هو ما يفوق الربح العادي للمنتج في حالة ارتفاع السعر على مستوى التوازن و هناك ربح المستهلك الذي يحصل عليه هذا الأخير في حالة ما إذا نجح في الشراء . (المعموري, عبد العلي، 2012، الصفحات 423-429)

2- مدرسة لوزان:

تميز في هذه المدرسة الاقتصادي الفرنسي ليون والرأس أصدر عدة كتب أسماه كتاب عناصر الاقتصاد السياسي سنة 1896 حيث أوضح نظرياته و حيث يظهر تأثير الاقتصادي رياضي كورنو و لقد اشتهر بنظريتين نظرية حول المبادلة و القيمة و نظرية حول التوازن العام ، فهو يعتبر أن المبادلة تترتب عن تداخل بين ظاهرتين : الندرة من جهة و المنفعة بمعنى أن ظاهرتين تلعبان دورهما في تحديد قيمة المواد و يعرف المنفعة بأنها إمكانية الشيء إشباع رغبات معينة للأفراد و يعتبر أن مقياس حدة الرغبات هو رغبة الإنسان في وحدة أي الوحدة الحدية التي تستجيب لحاجته.

و يرى أن التصرفات الاقتصادية لها صيغة ميكانيكية و عفوية : فالأسعار هي مجرد مداخل و تعبير عن قوة شرائية لذلك يتصور توازنا عاما بين كل المتغيرات الاقتصادية أي أسعار كل

المواد و أسعار عوامل الإنتاج و مقدار تلك المواد و تلك العوامل، فالمحيط الاقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه المنظمون الذين يشترون خدمات الإنتاج أي عوامل الإنتاج و يبيعون الإنتاج (الفلاحون، الرأسماليون، العمال) فإن التوازن يحصل على أساس شروط ثلاثة

1- وحدة السعر في نفس السوق و نفس الوقت بالنسبة لكل السلع من النوع الواحد

2- يحدد هذا السعر الواحد بمعادلة الطلب السلع أو عوامل الإنتاج و عرضها.

3- يعادل سعر بيع السلع سعر تكلفتها أي قيمة عوامل الإنتاج فهكذا تساوي الأرباح الصفر.

(دويدار, محمد، 1981، صفحة 216)

3 - المدرسة النمساوية

تتسم المدرسة النمساوية برفضها كل التحاليل الكلاسيكية التي تعتمد على معطيات موضوعية و باستنادها على ذاتية الإنسان و نفسيته لتغيير تصرفاته الاقتصادية و تقييمه للثروات لذلك تسمى هذه المدرسة بالاتجاه النفسي أو البسيكولوجي و لقد اشتهر من بين المؤلفين الذين ينتمون إليه ثلاثة كارل منجر ،بوهم بافيرك ، و بون فيزير.

1- **كارل منجر :(1840-1921)** ولد في نمسا ، و في سنة (1871) أصدر كتابه Grunds ate)) و لقد اهتم بنظرية الخيرات و قيمة ، فهو يرى أن خيرات لا يمكن أن يكون لها وجود ملموس إلا إذا قابلتها حاجة بشرية. ويقسم الخيرات الى خيرات حرة (هواء، ماء) وخيرات اقتصادية وتقاس حسب الأهمية التي يعطيها الإنسان لها وقد تكون للخيرات قيمة استعمالية دون أن تكون لها قيمة تبادلية . (العوضي، 2019، صفحة 238)

اما فيما يخص نظرية القيمة فالسلعة في نظره يجب أن تكون مهيأة لإشباع حاجة إنسانية معينة ولها من خصائص ما يجعلها مرتبطة في علاقات نسبية بالسلع الأخرى (علاقات

التكامل والإحلال)، قسم سلع الى سلع المرتبة الأولى وهي التي تشبع الحالات الإنسانية مباشرة وفي مرتبة عالية وهي السلع الإنتاجية (رأس المال) ، ويعتبر منجر أن السلعة لن تكون لديها قيمة اقتصادية ما لم يكن هناك طلب عليها أي تصرف وفق مبدا المنفعة.

2- **بافرك:** اتبع نفس أسلوب وأهم ما جاء به هو ضرورة التفريق بين الربح والفائدة على أساس أن الربح عائد خاص بالتنظيم والفائدة تتعلق برأس المال ولقد جاء بنظرية الفائدة باعتبارها ناتجة عن تعلق الإيرادات بالوقت الحاضر لأن مال الحاضر هو أحسن من المستقبل لأسباب نفسية أي أن بوهم يعتمد على الزمن.

3- **فون فيزر**: جاء ليعطي تفسيرا للإنتاجية الحديثة لعوامل الإنتاج ، آخر وحدة مستعملة من رؤوس الأموال أو عمل مثلا، ومعرفة قيمة هذه الإنتاجية شيء ضروري لأنه يعرفنا بنسبة كل عامل . (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 408)

رابعا: تعقيب على أعمال المدرسة النيوكلاسيكية.

إن ظروف المنافسة الكاملة التي تسود في غالبية النشاط ومن تبين للنيوكلاسيك ان هناك فروع من نشاط الإنتاجي تلك التي تسود فيها ظاهرة زيادة الغلة لا تتلاءم مع هذا ، وأن بعض أشكال التدخل الحكومي قد تلزم لهذا السبب وبالرغم من ذلك اعتقد النيوكلاسيك أن حرية اختيار المستهلكين وقدرتهم على تصرف رشيد تجعل لهم قوة في توزيع الموارد الاقتصادية ، وأن المنتجين لا يستطيعون وحدهم التأثير على الأسعار. لكن لصحة هذه النتائج كان لا بد من احتفاظ بفرض عدم تعطيل أي موارد اقتصادية بصورة اختيارية، وفي الواقع فإن النيوكلاسيك كانوا على ثقة بأن حالة التوظيف الكامل سوف تكون دائما في حالة طبيعية للاقتصاد، حيث أكد النيوكلاسيك انه برغم من الإزعاجات المؤقتة المترتبة على سواء إدارة النظام النقدي فإن قوة السوق سوف تؤدي وبطريقة سريعة إلى

إصلاح أي خلل في التوازن الاقتصادي، ولقد أثبتت أحداث الأزمة العالمية في بداية ثلاثينيات من هذا القرن افتراض كما أكد خطأه كينز.

- إن الافتراض الأول حول المنافسة أدى إلى ظهور شركات احتكارية.
- مسألة أخيرة ينبغي ذكرها عند التعقيب هي أن بعض المنشقين على هذه المدرسة مثل "فيلن" حيث يعتقد أن آراء النيوكلاسيك قد تمت في نطاق بعيد عن الواقع واعتمدت كثيرا على المنطق الاستنباطي. (المعموري, عبد العلي، 2012، الصفحات 421-422)

المحاضرة الثاني عشر:الفكر الاقتصادي في المدرسة النقدية

طور ميلتون فريدمان نظرية نقدية منذ الأربعينيات من القرن الماضي، لكن أفكاره لم تلقَ القبول إلا بعد عدة عقود من السنين أي :في السبعينات من القرن الماضي، وكان هذا التحول في الرأي حول أفكار هذه المدرسة في نظر بعض الاقتصاديين هو نتيجة لقوة الحجة، أو الحجج التي جاءت بها من جهة ، والامر الاخر هو ضعف الاداء في الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات من جهة أخرى؛

استحدث فريدمان افكار اقتصادية للمدرسة الكلاسيكية، وناقض فكرة ونظرية كينز في حصر الازمة في التضخم فقط ، وارادت هذه النظرية مواجهة ازمة التضخم والبطالة التي حدثت في امركا ، و للتوظيح اكثر سنتطرق الى فحوى هذه النظرية على النحو التالي:

أولا: من هو ميلتون فريدمان؟

ثانيا: المبادئ الرئيسية للمدرسة النقدية

أولا: من هو ميلتون فريدمان؟

يعتبر أحد أهم منظري" النظرية النقدية"، ومن أبرز الأكاديميين المحسوبين على" مدرسة شيكاغو "في الاقتصاد، وقد عرف بمعارضته للنظريات" الكينزية"، التي كانت مهيمنة في الأوساط الأكاديمية الأميركية في سنوات الخمسينيات، وانتقد السياسات العمومية المنبثقة عنها، واعتبرها غير فعالة وغير قادرة على التأثير في النمو، سواء تعلق الأمر بالسياسة النقدية أو الإنفاقية، وأمضى حياته مدافعا عن المذهب الليبرالي والأسواق الحرة، ومروجا للأفكار الليبرالية عبر العالم من خلال محاضراته وبرنامجه التلفزيوني" **:حرية الاختيار** "الذي أُذيع في عدة بلدان.

سطر ملامح نظريته النقدية في كتاب" التاريخ النقدي للولايات المتحدة "ا لذي ألفه رفقة الباحثة **أَنَّا شوارتز** (المعموري, عبد العلي، 2012، صفحة 452)

ثانيا: المبادئ الرئيسية للمدرسة النقدية

1- يؤكد أصحاب هذه المدرسة على الدور الهام للنقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، فذكروا أن التغيرات في عرض النقد، من وجهة نظرهم لها آثار واسعة على الإنفاق من خلال كل من الاستثمار، والاستهلاك.

فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للمدرسة النقدية تدفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من خلال الإنفاق من القطاع الخاص أو القطاع العائلي، وبالتالي تؤدي إلى رفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي . (friedman, 1968, p. 438)

2-في نظر المدرسة النقدية يحقق التوازن بشكل مع تقلبات بسيطة، وذكروا أن الكساد العميق ينتج عن سياسة نقدية غير ملائمة، وليس عن تغيرات مستقلة في جانب الإنفاق كما هو الرأي بالنسبة لكينز، التغيرات في عرض النقود تسبب تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تعمل

من خلال أسعار الفائدة، كما أن السياسة المالية في نظرهم غير فعالة إلا إذا توافقت مع تغيرات في عرض النقود، وحتى في هذه الحالة تكون غير فعالة أيضا في ظل وجود التوقعات الرشيدة.

3-السلوك الأمثل :مفكرو هذه المدرسة وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يؤكدون على مبدأ المدرسة التقليدية الحديثة، والمتمثل في أن الناس يحاولون تعظيم رفاهيتهم، وأن الوحدة الاقتصادية المتمثلة في الفرد، ويتجمع الأفراد في تحقيق منافع من التخصص، والتبادل، فالناس يتخذون خيارات عقلانية، والمستهلكين، والعمال، والمنشئات يستجيبون للمحفزات الإيجابية منها، والسلبية أيضًا.

4-الاسعار والاجور ذكرو انها مقاربة لمثيلاتها التنافسية ، وهذا يعني أن الاسعار و الاجور الفعلية تميل بشكل عام أن تكون مقاربة لمثيلاتها التنافسية في الامد الطويل ، وتعكس تكاليف الفرصة للمجتمع في الجانب الحدي ، والمنافسة في النهاية في وجهة نظرهم تولد منتجات جديدة ، ومن شانها ان تحطم الاحتكار.

5-الدور المحدود للحكومة في الاقتصاد، أو ما أسموه حكومة محدودة، وقصدوا بذلك أن الحكومة في نظرهم بطبيعتها غير كفؤة كوكيلة لتحقيق الأهداف، أو لا تستطيع تحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال التبادل فيما بين الافراد او انها غير مؤهلة ، فالمسؤولون الحكوميون يعتقدون ان مسؤولي الحكومة لهم اهدافهم الخاصة بهم التي يسعون لتغطيتها، ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاه لا يخدم دافعي الضرائب.(friedman, 1968, p. 440)

المحاضرة الثالثة عشر: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

عرف موضوع النمو وتراكم رأس المال الاهتمام منذ القدم فقد وضع الاقتصاديون نظريات ركزت على عوامل الإنتاج وحجمه، غير أن هذا الاهتمام تزايد في النصف الثاني من القرن العشرين مع ظهور الأساس النظري لاقتصاد التنمية الذي يهتم بقضايا النمو والتنمية كما يعتبر فرعا من فروع علم الاقتصاد.

يُعد موضوعي النمو والتنمية الاقتصادية من الموضوعات المهمة، التي زاد الاهتمام بها في العقود الأخيرة، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي أو على مستوى الهيئات والمؤسسات الدولية أو على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي للدول بصفة عامة .كما تعتبر دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه من الأهداف الرئيسة لصانعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار الاقتصادي؛ ذلك لأن النمو الاقتصادي يعتبر عنصرا اساسيا في التخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل المجتمع وتعزيز التنمية البشرية وتحقيق مستويات منخفضة للبطالة، كما يُعد شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل ، ومن هنا كان الاهتمام بدراسة نظريات النمو والتنمية، التي تمهد الطريق لوضع السياسات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي هذه المحاضرة سوف نتطرق الى موضوعي النمو و التنمية وفق المحاور التالية:

أولا:مفاهيم حول النمو والتنمية

ثانيا: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي

ثالثا: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث

أولا:مفاهيم حول النمو و التنمية:

يمكن تعريف **التنمية** بشكل عام بأنها عملية شاملة ومستمرة تعنى بتطوير جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة.

ويشير مصطلح **التنمية الاقتصادية** على وجه الخصوص إلى العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج باستمرار، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. (نصر، 2007)

نخلص من ذلك، إلى أن **النمو** من الناحية النظرية يُعد من أهم المواضيع المرتبطة **بالتنمية الاقتصادية** ، ذلك لأنه يعتبر من أهم المقاييس لتقييم أو قياس التنمية الاقتصادية، ولكنه يقيس الجانب الكمي Quantitative Side فقط للنشاط الاقتصادي .بينما التنمية الاقتصادية تكون أشمل فهي تتضمن التغيرات الكمية والهيكلية.

ثانيا: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي

1- في الفكر الاسلامي:

مصادر و أعلام الفكر الاسلامي : يقوم الفكر الإسلامي على قواعد مشتقة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، بالإضافة إلى اجتهادات العلماء السابقين والمعاصرين .ولذلك يمكن القول إن المدرسة الإسلامية بدأت في عصر الرسول(صلى الله عليه وسلم) 570 – 632 وازدهرت من خلال الصحابة، يأتي على رأسهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن ابى طالب رضي الله عنهم، ثم بعدهم الفقهاء، يأتي على رأسهم الائمه الأربعة وهم أبو حنيفة ومالك بن أنس والشافعي و احمد بن حنبل رضي الله عنهم و اخيرا العلماء ولعل أبرزهم

(عبد الرحمن بن خلدون و المقريزي) حتى وصلت تلك المدرسة إلى قمة الازدهار في القرن الخامس عشر. (يسرى، 2001، صفحة 12)

أ/ تحليل الفكر الاسلامي للتنمية والنمو:

بشكل عام يحث الإسلام على" عمارة الأرض"، وهو ما يعبر عنه في الاقتصاديات الحديثة بلفظ "التنمية الاقتصادية ، فقد اهتم الإسلام بالتنمية وأعطاها معنى أعمق من ذلك وهو **العمار**" هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها ."فالتنمية في الإسلام هي طلب عمارة الأرض، وتعني تحقيق التوازن البيئي وتحسين المستوي الحضاري للحياة، كما تعتمد على أسس عقدية متعلقة بالتوحيد والربوبية والاستخلاف .ومن منطلق ذلك سيتم استعراض مختصر للفكر الإسلامي في قضايا النمو والتنمية . وسوف يتم البدء أولا باستعراض مختصر لمدرسة الرسول(صلى الله عليه وسلم)، ثم عبد الرحمن بن خلدون باعتباره أبرز المفكرين الإسلاميين الذين قد تناولوا قضايا النمو.

ب/ اعلام الفكر الاسلامي

- **الرسول صلى الله عليه وسلم (632- 570) :**

قام الرسول بعد هجرته إلى المدينة المنورة بإرساء بعض القواعد لمعالجة الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي بها، التي تمثلت في التوزيع العادل للدخل والثروة، وبدأت بالمؤاخاة بين المهاجرين والانصار، وفرض الزكاة والحث على الصدقات والقرض الحسن، وتحريم الربا واستبداله بنظم أخرى قائمة على المشاركة في الربح والمخاطرة،

وإقرار نظام المضاربة .كما أرسى قواعد لتنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة، من خلال إنشاء سوق جديد غير سوق اليهود، وحرية الدخول للسوق بدون قيد أو شرط – أهم مبادئ المنافسة الكاملة – ومنع الغش والغبن ومحاربة الاحتكار، وترك جهاز الأسعار يعمل بحرية، في ظل ظروف تنافسية، فلا يسمح بتدخل السلطة في هذا الجهاز إلا لحماية السوق من الممارسات الاحتكارية ، كما عمل الرسول على توفير الموارد المالية لبيت مال المسلمين من خلال جباية الزكاة وتقسيم الغنائم والفيء، إلى جانب فرض الخراج على الاراضي المفتوحة، فضلا عن عن سلوكه الاقتصادي في الاستهلاك والانفاق لسد حاجات أفراد المجتمع الاسلامي ، و التاكيد على .قيمة العمل وعمارة الأرض، ويدل على ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من احيا ارضا مواتا فهي له). (الموقد، 2014، صفحة 15)

- **عبد الرحمن بن خلدون(1406 – 1332)**

يُعد بن خلدون من الأوائل اللذين بحثوا قضايا النمو في إطار تحليلي، والنمو في رأيه هو عملية تراكمية مركبة، تتفاعل فيها العوامل المتنوعة من اقتصادية واجتماعية وجغرافية وسياسية وأيضا عقائدية ، وتتغير العوامل من فترة إلى أخرى محدثة تباطؤ في عملية النمو ثم تعود مرة اخرى محدثة تطورا جديدا و هكذا.

واجمالا يمكن القول ان التنمية في الفكر الاسلامي تعتمد بشكل جوهري على الانسان، الذي يقع على عاتقه الدور القيادي في العملية الإنتاجية وعمارة الأرض .وقد عرف البعض التنمية من المنظور الإسلامي بأنها "تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية وغير المادية". (يسرى، 2001، الصفحات 7-63)

2- في الفكر الغربي:

أ/ تحليل ادم سميث

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي الاوروبي المتعلق بعملية النمو الاقتصادي، حيث سعى لمعرفة كيفية حدوثه، وحاول كشف العوائق التي تحول دون تحقيقه، إذ اعتبر آدم سميث العمل مصدر لثروة الأمة :وتقسيمه هو السبيل الأمثل لزيادة الإنتاجية، فمن أهم مزايا تقسيم العمل ما يلي :

- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية .
- زيادة إنتاجية عنصر العمل بسبب ارتفاع مهارة العمال، والابتكارات الناجمة عن التخصص

أما أبرز معوقات النمو الاقتصادي في رأيه فهي محدودية الموارد الطبيعية، كالاستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافة إلى موقع ومناخ الدولة. (الليثي، 2005)

ب/ نظرية مالتوس للسكان:

يشتهر مالتس بنظريته المعروفة ب" نظرية مالتس للسكان "في كتابه Essay on the principle of population ، وتتلخص في أن عدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية Geometrical ratio كل ربع قرن، في حين يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف بمتوالية حسابية Arithmetical ratio خلال نفس الفترة مما يتسبب في عجز غذائي وانخفاض مستويات المعيشة، ومن ثم فإن وصول الاقتصاد إلى حالة الركود حتمي والسبب الرئيس في ذلك هو تناقص الغلة . وكانت تلك بمثابة أراء تشاؤمية تتعلق بالنمو السكاني وأثره السلبي على النمو الاقتصادي.

ويعتبر مالتس من أهم الاقتصاديين اللذين تطرقوا إلى الطلب الفعال Effective Demand ودوره الفعال في عملية التنمية – قبل كينز –بينما اهتم الكلاسيك بقانون ساي للأسواق "Say's law of Markets" – كل عرض يخلق الطلب عليه – وفي رأي مالتس فإن عدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط من قبل الرأسماليين يمكن أن يوقف عملية التنمية. (Thirlwall, 2000)

ج/ **نظرية دافيد ريكاردو**

اعتبر حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أين تكون المردودية في هذا الأخير متناقصة، وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يزداد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخّض عنه في النهاية إيقاف عملية التنمية . (الليثي، 2005)

د/ **النظرية الماركسية (كارل ماكس) :**

قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الانتاج في المجتمع ونوع الابتكار والاختراع السائدين وطريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الاجور والارباح السائدة، واخرى تتعلق بالطابع الحركي الذي يسود المجتمع سواء كان اقطاعيا او راسماليا صناعيا. (يسرى، 2001، صفحة 70)

ثالثا: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث

1- تحليل جوزيف شومبيتر

يعتبر من أبرز الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي، تتضمن نظريته في النمو ثلاثة عناصر وهي :**الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي**، لأن الاستثمار في الابتكار يمّول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين ورفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، أما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

ما يميز هذه النظرية هو الدور الأساسي للابتكارات في عملية النمو، والتي تؤدي إلى التغير في عناصر دالة الإنتاج، ما يعني تغير في الناتج الكلي، يميز شومبيتر بين خمسة أصناف من الابتكارات تتمثل في :إنتاج سلع جديدة، تحسين منتج (إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج) ، التوسع من خلال إدراج أسواق جديدة، تملك مواد أولية جديدة أو إقامة تنظيم صناعي جديد. (حمدي، 2007، صفحة 22)

2- نظرية مراحل النمو لروستو

أثار روستو خاصة من خلال كتابه" **مراحل النمو الاقتصادي**"، فكرة تتضمن أن اقتصاد بلد ما ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى تحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي، والتي قال عنها في كتابه، أنها .ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث .

تتلخص هذه المراحل فيما يلي:

المجتمع التقليدي، التمهيد للانطلاق، الانطلاق، الاندفاع نحو الاكتمال ومرحلة الاستهلاك الوفير.

(شاهين, عبد الحليم، 2021، الصفحات 18-19)

3- نموذج هارود – دومار

نشر الاقتصادي البريطاني هارود Roy F. Harrod في عام 1939 مقالة بعنوان An Essay in Dynamic Theory (Harrod, 1939)، الذي طور فيه التحليل الكينزي المتعلق بالنمو ، ونفس الأفكار وضعت في وقت لاحق ولكن بشكل مستقل على يد الاقتصادي الأمريكي دومار Evsey Domar في مقالة له بعنوان. Expansion and Employment (Domar, 1947) ولذلك يرتبط ذلك النموذج باسمي الاقتصاديَّيْن" هارود–دومار، والذي أوضح الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو، حيث إن الاستثمار يولد الدخل – أثر الطلب – ويعزز الطاقة الانتاجية من خلال زيادة رصيد رأس المال – أثر العرض – كما بينا أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، ويقوم ذلك النموذج باختصار على تلك المعادلة:

$$\Delta Y / Y = s / c$$

حيث Y : الدخل القومي، s : الميل المتوسط للادخار . ويشير الجانب الايسر من المعادلة إلى معدل النمو في(ن.م.ج)، الذي يرتبط مباشرة وطرديا بمعدل الادخار القومي، وذلك في ظل افتراض غياب الحكومة، وبالتالي لكي يحدث النمو يجب أن يتم ادخار واستثمار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي.

ويُعد نموذج هارود – دومار من أشهر نماذج النمو في الأربعينيات من القرن الماضي، الذي استخدم على نطاق واسع في الدول الاوربية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قدم ذلك النموذج نقطة الانطلاق لمناقشات مهمة للنمو الاقتصادي،لاقت اهتماما كبيرا لمدة ثلاث عقود على الاقل بين (منتصف 1950–1980). (شاهين, عبد الحليم، 2021، الصفحات 14–15)

الخاتمة:

من خلال اعدادنا لهذه المطبوعة استخلصنا ان مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي يتميز بثراء كبير في المفاهيم والنظريات الاقتصادي التي تطورت عبر العصور ، والتي أثرت بشكل جذري على التقدم البشري وتشكيل الأنظمة الاقتصادية الحديثة ، حيث قمنا من خلال عرضنا لمحاور هذه المطبوعة التسلسل الزمني الذي تضمن استعراض مراحل تطور الفكر الاقتصادي، من الفلاسفة القدامى إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين واالمؤسسين الحديثين، وصولاً إلى الاقتصاديين المعاصرين أظهرت هذه الدراسة العميقة كيف أن الأفكار الاقتصادي لها تأثير كبير على سياسات ومجتمعات وتوجهات الشعوب فقد تبين أن الاقتصاد ليس مجرد علم تقني يتعلق بالأرقام و المؤشرات، انما مرتبط بقرارات اجتماعية و سياسية و دينية ، كما أصبح واضحًا أن تطور فكر الاقتصادي هو نتيجة لتفاعل المفكرين والعلماء والأحداث الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت النظريات .

وقد خلصت هذه المطبوعة الى مجموعة من النتائج والاستنتاجات متعلقة بطبيعة مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي وأهميته بالنسبة للطالب و أي قارئ على النحو التالي:

1– الإنسان كائن تاريخي ولا يمكن أن يفهم تاريخه إلا من خلال دراسة تاريخية كما أن مستقبله محكوم إلى حد كبير بتراثه التاريخي لذلك تظهر أهمية الدراسات التاريخية لكل فروع المعرفة.

2- دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تبرز عنصر الاستمرار في الافكار الاقتصادية وتبين معرفة وضع الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية.

3- لايمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن التاريخ الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية السائدة فالتاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشاكل الاقتصادية المطروحة وبالتالي يؤثر في اتجاه الفكر الاقتصادي وفهم الأفكار الاقتصادية لايمكن أن يكون بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية.

4- لدراسة الفكر الاقتصادي لابد من الاستعانة بعلم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية لأن دراسة تاريخ الفكر الإقتصادي هي بطبيعتها انتقائية ولا وجود لمجموعة من الوثائق أو الآثار التي تتعلق فقط بالمسائل الاقتصادية، وإنما يتداخل هذا الفكر ضمن أمور أخرى في السياسة والأخلاق ولذلك لابد من اختيار ما يمكن اعتباره اقتصادياً وفي هذه الحالة فإن النظرية الاقتصادية تساعد على حسن اختيار الأفكار الاقتصادية.

5- علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة كنتيجة للطبيعة الكاملة بين المراحل الاقتصادية السابقة ولكن النظرية نشأت تدريجياً، نتيجة محاولات فكرية متتابعة اختلط فيها التحلل الاقتصادي مع العديد من الأفكار الأخرى . وبالتالي فإن فهم تاريخ علم الاقتصاد لايمكن أن يكون بمعزل عن تطور الفكر الاقتصادي بصفة عامة . ويمكن اعتبار تاريخ العلم الاقتصادي هو تاريخ تخلص الأفكار الاقتصادية من العناصر الغير علمية.

المراجع:

1- باللغة العربية

ابراهيم كبة. (1970). *دراسات في تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي* (الإصدار الطبعة الاولى). بغداد، العراق: مطبعة الارشاد.

احمد صادق سعد. (1979). *تاريخ مصر الاجتماعي – الاقتصادي في ضوء النمط الاسيوي للانتاج* . بيروت: دار ابن خلدون.

أحمد فريد مصطفى،سهير محمد السيد الحسن. (2000). *تطور الفكر والوقائع الاقتصادية.* الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

اسماعيل محمود علي. (2011). *تاريخ الفكر الاقتصادي* . مصر : مكتبة الوفاء القانونية.

أشرف محمد دوابة. (2010). *الاقتصاد الاسلامي مدخل ومنهج.* دار السلام للنشر والطباعة والترجمة.

السالوس محمد فاوق. (1998). *الاقتصاد الاسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة* . قطر: دار الثقافة مؤسسة الريان للنشر والتوزيع .

الفنجري, محمد شوقي. (2010). *المذهب الاقتصادي في الاسلام*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المعموري, عبد العلي. (2012). *تاريخ الفكر الاقتصادي* (الإصدار الطبعة الاولى). عمان الاردن، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

المولى, محمود عبد. (1979). *تطور الفكر الاقتصادي و الاجتماعي عبر العصور*. تونس: الشركة التونسية للتوزيع.

النبهان محمد فاروق. (1988). *الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي* . بيروت: مؤسسة الرسالة.

ايمون باتلر. (2013). *المدرسة النمساوية في الاقتصاد* . مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة .

برتر راسل ترجمة زكي نجيب محمود. (2024). *تاريخ الفلسفة الغربية – الكتاب الثاني*. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.

بن حمود سكينة. (2014). *دروس في الاقتصاد السياسي*. الجزائر: دار الحديث للكتاب.

تامر البطراوي. (2017). *ابحاث في الاقتصاد السياسي النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة* . الاسكندرية: دار بيبول .

تومي صالح. (2004). *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر.

جون كنيث جالبرت– ترجمة احمد بلبع. (2000). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. الكويت: دار عالم المعرفة الكويت.

جون كينيث جالبيرث. (2000). *تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر*. الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية.

حازم الببلاوي. (1995). *دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي*. القاهرة: دار الشروق.

حسين عمر. *موسوعة الفكر الاقتصادي* . مصر: دار الكتاب الحديث.

خالد أبو القمصان. (2001). *موجز تاريخ الافكار الاقتصادية عبر العصور*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

خالد الحامض. (1995). *الاقتصاد السياسي أسس ومبادئ*. حلب، سوريا: منشورات جامعة حلب كلية الحقوق.

دويدار, محمد. (2003). *مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي)*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

دويدار, محمد. (1981). *مبادئ الاقتصاد السياسي*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

رفعت السيد العوضي. (2019). *تاريخ الفكر الاقاتصادي*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

روبرت ميرفي. (2013). *دروس مبسطة في الاقتصاد*. المملكة المتحدة : مؤسسة هنداوي.

سكينة بويلي. (2014–2015). الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون و المقريزي –دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية. باتنة، جامعة الحاج لخضر .

سكينة, بن حمود. (2014). *دروس في الاقتصاد السياسي*. الجزائر: دار الحديث للكتاب.

شاهين, عبد الحليم. (2021). *التطور التاريخي لنظريات النمو و التنمية في الفكر الاقتصادي*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

شقيري،محمد،صالح،عبد الله. (2015). *التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة .

شوقي احمد دنيا. (1993). *علماء المسلمون و علم الاقتصاد*. دار معاذ للنشر و التوزيع.

طارق العزاوي. (1975). *الاقتصاد– الفكر الاقتصادي* . بغداد: مطبعة الازهر.

عاشور محمد. (1998). *رواد الاقتصاد العرب* (الإصدار الطبعة الاولى). مصر: دار الامل للنشر والتوزيع.

عبد الجبار السبهاني. (2001). *الوجيز في الفكر الاقتصادي*. الاردن: دار وائل للطباعة والنشر.

. عبد الرحمن أحمد يسرى. (2001). *دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي*. الاسكندرية : الدار الجامعية.

عبد الرحمن السعدي. (1998). *سالة لطيفة جامعة في اصول الفقه المهمة*. بيروت: دار ابن حزم بيروت.

عبد الرحمن يسري أحمد. (2000). *الاقتصاد الاسلامي بين منهجية البحث و امكانية التطبيق*. المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب .

عبد العظيم حمدي. (2007). *السياسات المالية و النقدية – دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الاسلامي* . الاسكندرية: الدار الجامعية .

عبد العلي المعموري. (2012). *تاريخ الفكر الاقتصادي* (الإصدار الطبعة الاولى). عمان الاردن، الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.

عبد المطلب عبد الحميد. (2007). *اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات)*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

علي أحمد السالوس. (2008). *موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة و الاقتصاد الاسلامي* . القاهرة: مكتبة الترميذي القاهرة .

علي محي الدين القره الداغي. (2011). *المدخل الى الاقتصاد الاسلامي* . بيروت: دار البشائر الاسلامية بيروت .

. فتح الله ولعلو. (1981). *الاقتصاد السياسي – مدخل الدراسات الاقتصادية*. بيروت: دار الحداثة للطباع و النشر.

فتحي أحمد عبد الكريم ، محمد العسال. (1993). *النظام الاقتصادي في الاسلام مبادؤه واهدافه* . القاهرة: مكتبة وهبة القاهرة.

ماجن بن صالح بن مشعان الموقد. (2014). وسائل معالجة الفقر في العهد النبوي – أهل الصفة نموذجا.

محمد دويدار. (1993). *مبادئ الاقتصاد السياسي*. الاسكندرية: منشاة المعارف الاسكندرية.

محمد شوقي الفنجري. (1978). *ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

محمد علي الليثي. (2005). *التنمية الاقتصادية (مفهومها– نظرياتها– سياساتها)*. الاسكندرية: الدار الجامعية .

محمد مدحت أبو نصر. (2007). *ادارة وتنمية الموارد البشرية*. القاهرة: مجموعة النيل العربية .

محمود بابلي. (1976). *الاقتصاد الاسلامي في ضوء الشريعة الاسلامية* (الإصدار الطبعة الثانية). الرياض، السعودية: مطبعة المدينة المنورة.

محمود عبد المولى. (1979). *تطور الفكر الاقتصادي و الاجتماعي عبر العصور* . تونس: الشركة التونسية للتوزيع.

مدحت قريشي. (2008). *تطور الفكر الاقتصادي* . الاردن: دار وائل للنشر.

معاذ الشرفاوي الجزائري. (2020). *تاريخ الفكر الاقتصادي* . سوريا: منشورات الجامعية الافتراضية السورية.

منهل مطر،ذيب شوتر،رضوان وليد العمار. (1996). *النقود والبنوك*. الاردن: مؤسسة الاء للطباعة والنشر.

نامق صلاح الدين. *قادة الفكر الاقتصادي*. القاهرة: دار المعارف القاهرة.

وليد عبد الرحمن الرومي. (1996). *مبادئ علم الاقتصاد السياسي*. المغرب: مطبعة النجاح الجديدة.

يوسف كمال. (1407 هـ). *الاسلام و المذاهب الاقتصادية المعاصرة* . الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة و النشر والتوزيع.

المجلات العلمية:

أريج خضر. (ELMAHATTA.COM). المدرسة الكلاسيكية و رواد الفكر الاقتصادي. *المحطة مجلة علمية ثقافي ة ELMAHATTA.COM* .

حراث سمير. (2014). الفكر الاجتماعي و الاقتصادي لدى المقريزي. *مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية* ، 56-57.

رائد فاضل جويد. (2013). النظرية الحديثة في التجارة الخارجية . *مجلة اداب الفراهيدي*

طه باقر. (1976). الشرائع و التنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين. *مجلة المجمع العلمي العراقي*

عبير عبد الهادي العتيبي. (2015). *اثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية* . السعودية : كلية ادارة الاعمال – قسم الاقتصاد جامعة الملك سعود.

عزيزي أحمد عكاشة. (2017). الاجهزة و الاجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية ،. *مجلة الابتكار والتسويق* ، 245.

عمر بن فيحان المرزوقي. (2001). خصائص الاقتصاد الاسلامي. *مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية* ، 60

2- باللغة الاجنبية:

1- friedman, m. (1968). ,*money;quantity theory,in internayional encyclopeda of the socal sciences.* N.Y: free press .

2- Higgins, B. (1993). *Economic Development: Problems, Principles & Politicies.* New Delhi: Universal Book Stall.

3- Seema Narayan, N. D. (2016). Trade of Good and Risk Sharing Ability in International Equity Markets .

4- Thirlwall. (2000). *Alternative Approaches to the Analysis of Economic Growth:* . Mexico: Based on Lectures given at the National University of Mexico.

مواقع الكترونية:

1- مناف قومان. (2016). *المدرسة الطبيعية في الاقتصاد*. تم الاسترداد من موقع نون بوسيتwww.noonpost.com

2- ar.wikipedia.org › wiki ›